أ. د محمد المختار محمد المهدي

أستاذ اللغويات بجامعة الأزهر

النحـو الميُسَّـر

الجـزء الثانـى

الطبعة

الثانية

١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م

بسم الله الرحمن الرحيم

حمدًا لمن وفقنا لحمده ، وصلاة وسلامًا على أفصح خلقه ، وأكمل رسله ، وعلى آله وصحبه ، ومن سار على دربه .

أما بعد ، فهذا هو الجزء الثانى من " **النحو الميسر** " حرصت فيه على تناول المسائل النحوية بعمق وأصالة فى أسلوب سهل التناول ، فيه العلة والحكم ، يعتمد أساسًا على النص القرآنى قبل الشعر والأمثلة ، كما حرصت على إيراد الخلاف النحوى إذا تعلق هذا الخلاف ببيان معنى آية أو قراءة قرآنية ، أما إذا كان الخلاف شكليًا لا يؤثر فى معنى النص فإنى أفضل إهماله وأعتمد الرأى الراجح لدى الجمهور .

وقد تضمن هذا الجزء بقية النواسخ والجملة الفعلية بمقوماتها الأساسية ومكملاتها الفرعية مراعيًا مفردات المنهج المقرر على كليات الأزهر على طريقة ابن مالك فى تناول الأبواب النحوية .

وأدعو الله أن ينفع به وأن يتقبله شمعة تضىء طريق الفصحى وتعين على فهم الوحى الخاتم الذى تشرف به لساننا العربى المبين .

الأستاذ الدكتور

محمد المختار محمد المهدى

تمهيـــد :

نحن فـي حاجـة إلـى التذكير بـالمقصود مـن علمـى النحـو والصـرف ومجال كل منهما ، حتى نتعامل معهما بروح الحب والرغبة ، فالجهل بذلك سبب مباشر لكراهيته ، وقديمًا قيل : من جهـل شيئًا عـاداه ، ومعظـم مـن وقف موقف العداء من النحو فى عالمنا العربى لم يتذوقـوه ، ولـم يصـبروا على فهم ما فيه من كنوز .

وكم من عـائب قـولاً صحيحًا ∴ وآفتــه مــن الفهــم السـقيم

على أننا نعلم أن بعض مشوهى هذا العلم يسـتهدفون عُجْمَـة اللسـان ، تمهيدًا لاستغلاق فهم القرآن الـذى نـزل ﴿ بِلِسَـانٍ عَرَبِـىٍّ مُّبِيـنٍ ﴾ ، وأسلوبهم هذا جزء من الحملة الضارية التى لم تخمد ، ولن تضعف إلى أن يرث اللـه الأرض ومـن عليهـا ضـد هـذا الديـن الخـاتم ، وصــدق العليـم بالنزعات والدوافع الباطنة : ﴿ وَلاَ يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّىَ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُواْ ﴾ .

ولا سبيل لنا ولا سلاح إزاء هؤلاء وأولئك إلا أن نبذل أقصى الطاقـة فى سبيل هذا الفهم مع اعتقادنا أن ذلك نفيرٌ فى سبيل العلـم مـن منطلـق أن فهم مـراد الله وتعاليمــه لا يمكـن دون الإحاطـة بالأسـلوب الـذى نـزل به كلامه .

والآن نبدأ فى التذكير مستلهمين من الله المعونة والتوفيق .

معنى النحو والإعراب :

لعلنا ما زلنا على ذكر من أن هـذا النحـو مـا سمى نحـوًا إلا لأن مـن يلتزم بقواعده ويطبقها فى كلامه يكون قد انتحى كلام العرب ، ووجه لسانه نحو الفصحى ، وضمن أسلوبه بلاغتها .

ومما يتصل بهذا أن هذا العلم قد سمى علـم الإعـراب مـن حيث إنـه

الوسيلة المقننة للإعراب والإبانة عما فى النفس من معانٍ ومقاصد ، وذلك أن المتكلم حين تعِنّ له فكرة يريد التعبير عنها ـ ولتكن مثلاً فكرة التزاور بين الأستاذ والطالب ـ فإذا أراد أن يعبر عن زيارة الطالب لأستاذه قال : زار الطالبُ أستاذَه ووضع الضمة على الباء من كلمة " الطالب " دلالةً على أنه فاعل الزيارة ، فإذا كان المقصود أن الأستاذ هو الذى زار الطالب وضع الفتحة على الباء والضمة على الذال .

وهكذا يتبين أن حركات الإعراب هى التى أعربت عن قصد المتكلم ، ومن هنا يقال : إن الإعراب فرع المعنى القائم بنفس المتكلم ، ثم يأتى دور السامع ليفهم من وضع المتكلم ضمةً على الباء من " الطالب " أنه يعنى أن الطالب هو الزائر ، فيدخل المعنى إلى ذهنه من حركة الإعراب ، فيكون المعنى فى ذهن السامع فرعًا من الإعراب الذى يضعه المتكلم فى آخر كل كلمة فى أسلوبه .

معنى الصرف :

أما علم الصرف فإن تسميته أيضًا مستوحاة من مهمته إذ هو تغيير فى بنية الكلمة ينتج عنه تغير فى الصيغة والمعنى الذى تؤديه ، ويكثر فى هذا العلم الحديث عن الصياغة تشبيهًا له بصنعة الصائغ الذى تتجمع لديه المادة الخام فيصبها فى قوالب تتشكل المادة بشكلها ، وإذا أردنا التوضيح بمادة : ع ل م ، فإننا نرى أننا لو كسرنا العين **وسكَّنَّا** اللام دلت الكلمة على **العِلْم** الذى ندرسه ، فإذا فتحنا العين واللام دلت على **الراية** التى نرفعها شعارًا للأمة ، فإذا فتحنا العين وكسرنا اللام كانت **فعلاً ماضيًا مبنيًا للمعلوم** ، فإذا ضممنا العين وكسرنا اللام كانت صيغة **للماضى المبنى للمجهول** ، فإذا زدنا ألفًا بعد العين وكسرنا اللام دلت على **اسم الفاعل** ، وإذا زدنا قبل العين حرفًا من حروف المضارعة كانت **فعلاً مضارعًا** وهكذا ..

ولما كان الصرف تغييرًا وتحويلاً لم يدخل إلا على ما يقبل التغيير وهو **الأسماء المعربة والأفعال المتصرفة** ، لأن الأسماء المبنية والأفعال الجامدة والحروف تلزم حالة واحدة .

نظرة عامة إلى الأسماء ومواقعها الإعرابية :

ولعلنا أيضًا نتذكر أن الهيكل العام لمباحث النحو يرتكز على أن الكلمة إما اسم أو فعل أو حرف ، وأن الأسماء تنقسم إلى **أسماء ذوات** ، تدرك بالحس ، كالإنسان والحيوان والنبات والجماد ، **وأسماء معان** ، تدرك بالعقل ، كالصدق والإخلاص والكرامة والعزة ، **وصفات** ، وهى عبارة عن وضع أسماء المعانى على أسماء الذوات ، كالصادق والمخلص والعزيز والكريم والمعلوم والأكبر وهكذا . وأن هذه الأسماء حين نركبها فى جملة تأخذ حركتها من أهميتها فى فهم معنى الجملة ، فهناك أسماء لابد من وجودها فى أى جملة مفيدة ، ويسميها النحاة " **العُمَد** " إشارة إلى أن العمدة حين يغيب عن البلدة تضطرب أمورها ، ولذلك تأخذ وضع الرفع غالبًا ، إذ هو فى مكان رفيع مهم فى الجملة ، كما يشار إلى الرجل المهم بالبنان وهو فى مكانه العالى ، والعلامة الأصلية لهذا الرفع هى الضمة ، ومن هنا كانت المرفوعات من الأسماء هى أهم أجزاء الجملة العربية ، من حيث الدلالة على معناها ، وذلك كالفاعل ونائب الفاعل والمبتدأ والخبر .

ثم يأتى دور **المنصوبات** ، وهى الأسماء التى تمثل جمهرة الأبواب النحوية بالنسبة للمرفوعات والمخفوضات ، فهى فى نُصْبِ العين ومستوى النظر ، واختيرت لها الفتحة - وهى أخف الحركات على الشفتين - لكثرة دورانها على اللسان ، وذلك كالمفعول به وله ومعه والمصدر والظرف والحال والمستثنى وغيرها ، وهى فى المرتبة الثانية بعد المرفوعات بحيث إذا غاب المرفوع أناب عنه منصوبًا كما فى نائب الفاعل ، ثم إن منها ما له أهمية العُمَد المرفوعة تمامًا مثل " **الحال المؤسسة** " التى سيأتى الكلام

عليها فى مثل قوله تعالى : ﴿ **وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاء وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لاَعِبِينَ** ﴾ فإننا لو تركنا كلمة " لاعبين " وهى حال لفسد المعنى ، وكانت دلالة الأسلوب إنكار خلق الله للسماوات والأرض ، ومن هنا كانت المنصوبات فى الرتبة التى تلى المرفوعات مباشرة .

أما **المخفوضات** فهى التى أثقلتها كلمة أخرى خفضتها وهى محصورة فى " ما جُرَّ بالحرف " و " ما جُرَّ بالإضافة " و " ما جُرَّ بالتبعية " وإذا نزعنا هذا العبء الخافض للكلمة عادت إلى النصب كما فى قوله تعالى: ﴿ **وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً لِّمِيقَاتِنَا** ﴾ والمعنى أن موسى قد اختار من قومه سبعين ، فلما حذف حرف الجر " مِن " نصبت كلمة " قومَه " .

وإذ قد عرفت أن الجملة الاسمية مكونة من المبتدأ والخبر وقد درسته كما درست بعض نواسخها فى بابى كان وأخواتها وأفعال المقاربة وما يعمل عمل كان من الحروف فلتستحضر معلوماتك السابقة ، ولندرس معًا فى هذا العام ما بقى من النواسخ ثم ننتقل إلى الجملة الفعلية ومكملاتها ، والله معك يرعاك ويوفقك .

" إنّ " وأخواتها

اعتمادًا على ما سبق بيانه فى التمهيد نلفت النظر إلى أن المسند إليه يشمل : الفاعل ، ونائبه ، والمبتدأ ، واسم " كان " ، واسم " إن " وكلها من المرفوعات ما عدا الأخير .

علة نصب اسم " إنّ " :

وقد استرعى ذلك انتباه النحاة قديمًا وحديثًا ، وحاول كل أن يجد له علة وحكمة ، فأما النحاة العرب فقد عقدوا مقارنة بين " إن " وأخواتها و " كان " وأخواتها - فى محاولة لتفسير ذلك - فوجدوا بعض أوجه الشبه بينهما ، فكلاهما يلزم دخوله على المبتدأ والخبر ، وكلاهما يستغنى بهما معًا ، ومعانى " إنّ " وأخواتها تفيد ما تفيده الأفعال ، فـ " إنّ " و " أنّ " تؤديان معنى حققت وأكدت ، و " كأن " : شبهت ، و " لكن " : استدركت ، و " ليت " : تمنيت ، و " لعلّ " : ترجيت ، ولهذا وذاك كان لهذه الأحرف مرفوع ومنصوب كالأفعال ، غاية الأمر أن منصوب الأحرف تقدم على مرفوعها ، تنبيهًا على أن هذه الأحرف فرع عن الفعل ومشبّهة به .

يقول **الأشمونى** : " فعملت عملها معكوسًا ليكونا معهن كمفعول قُدّم وفاعل أُخّر ، تنبيهًا على الفرعية ، ولأن معانيها فى الأخبار فكانت كالعمد والأسماء كالفضلات فأعطيا إعرابيهما " .

ومن هنا كانت هذه الأحرف أضعف من الأفعال الناسخة فى العمل ولذا لم يتقدم خبرها على اسمها إلا إذا كان ظرفًا أو مجرورًا كما سيأتى .

وأما علماء النحو المقارن فقد حاولوا اعتبار " إنّ " فعلاً ساميًا ، وأن قولك : إن محمدًا قادم معناه : انظر محمدًا هو قادم ولكنهم عجزوا عن تطبيق ذلك فى أخواتها .

معانيهـــا :

سبق أن ألمحنا إلى ما تفيده " **إنّ** " و " **أنّ** " من التوكيد ، وبقى علينا أن نبين أنهما يؤكدان النسبة بين المسند والمسند إليه ، وينفيان الشك عنها والإنكار لها ، وهذا ما يسمى " **توكيد مضمون الجملة** " ، فحين تقول : إن خالد بن الوليد قائدٌ مظفر ، لا يخلو أمر المخاطب من أن يكون عالمًا بنسبة القيادة المظفرة لخالد ، أو شاكًا فيها ، أو منكرا لها ، فإن كان عالمًا بها لم تفد " إنّ " سوى التوكيد لهذه النسبة ، وإن كان شاكًا فيها نفت شكه ، وإن كان منكرًا لها كانت سلاحًا من أسلحة محو هذا الإنكار ، وهذا واضح فى علم البلاغة .

أما " **كأنّ** " فهى تفيد التشبيه المؤكّد ، لأنها مركبة من كاف التشبيه وأنّ المفيدة للتوكيد ، نحو : كأن عليًا أسد ، وكقوله تعالى : ﴿ **كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَهَا لَمْ يَلْبَثُوا إِلاَّ عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا** ﴾ .

وأما " **لكنّ** " فلابد أن يسبقها كلام ، فإن كان ما قبلها مفيدًا ضمنيًا لما بعدها أفادت **التوكيد** فقط ، كما تقول : لو تاب المذنب لعفا الله عنه لكنه لم يتب ، فإن مفهوم " لو " أنها حرف امتناع لامتناع ، أى امتنع العفو لامتناع التوبة ، وذلك يفيد أن المذنب لم يتب ، وعلى هذا يكون ما بعد " لكن " تكريرًا لما قبلها ، فلا يفيد سوى التوكيد .

وفى غير ذلك تأتى مفيدة **للاستدراك** بحيث يكون ما بعدها كالمستثنى مما قبلها كقولك : محمد رجل فاضل لكنه بخيل ، فإن حكمك على محمد بأنه فاضل يتوهم منه أنه كريم لأن الكرم فضل ، فقولك : لكنه بخيل استدراك على ما قد تتوهمه من كرمه .

وتقول : ما زيد كريم ، فيتوهم أنه ليس بشجاع أيضًا ، لأن البخل قرين الجبن ، فتعقب : لكنه شجاع ، فتثبت له الشجاعة التى توهم السامع

أنها منفية عنه .

ولعلك بهذا قد أدركت معنى الاستدراك إذ هو : تعقيب الكلام بنفى ما يتوهم ثبوته أو إثبات ما يتوهم نفيه .

وأما " **ليت** " فإنها تفيد التمني ، والتمنى يكون رغبة وأملاً فى تحقيق الأمر البعيد أو المستحيل ، فالأول : كقول المقعد الفقير المعدم : ألا ليتنى أحج ، فغناه وعودة الصحة إليه ليس مستحيلاً على الله ولكنه فى عرفنا وفى ظنه أمر بعيد ، أما الثانى : فكقول الشيخ الفانى : ألا ليت الشباب يعود ، فإن عودة الشباب أمر مستحيل لا أمل فيه .

وأما " **لعلّ** " فإنها تفيد التوقع وهو إما أن يكون لأمر محبوب مرغوب فيه كقوله تعالى : ﴿ **لَعَلَّ اللهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا** ﴾ فى مقام انتظار زوال الأزمة الحادثة من الطلاق ، وفى هذه الحالة يطلق عليها : إنها للترجى ولا يكون إلا فى الأمر الممكن القريب ، بخلاف التمنى فى أسلوب " ليت " كما تقدم .

وإما أن يكون هذا التوقع لأمر مكروه لا يرضاه المتكلم لمن يتوقعه له ، ويسمى حينئذ الإشفاق ومن هذا الوادى - وإن كان الإشفاق والترجى محالين على الله تعالى ومصروفين إلى المخاطب - قوله تعالى : ﴿ **فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَّفْسَكَ عَلَى آثَارِهِمْ إِن لَّمْ يُؤْمِنُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا** ﴾ أى أشفق على نفسك أن تقتلها الحسرة على ما فاتك من إسلام قومك .

هذان هما المعنيان المعتمدان لدى جمهور النحاة : **الترجى والإشفاق** وكلاهما توقع ، وقال **الأخفش والكسائى** : إن " لعل " قد تأتى **للتعليل** نحو قولهم : أفرغ عملك لعلنا نتغدى ، وكقوله تعالى : ﴿ **فَقُولاَ لَهُ قَوْلاً لَّيِّنًا لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى** ﴾ أى : لكى يتذكر .

وأرى أن الغداء وتذكر فرعون أمران محبوبان مرغوب فيهما

فالأفضل حمل " لعل " فيهما على الترجى ، ولا داعى لكثرة التفريعات لغير ضرورة .

وقال **الكوفيون** : تأتى " لعل " **للاستفهام** محتجين بأن الفعل قد عُلِّق عن العمل بها على أساس أن لها الصدارة ، ولا تكون لها الصدارة إلا إذا كانت دالة على الاستفهام وذلك فى قوله تعالى : ﴿ **وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى** ﴾ ، وقوله : ﴿ **لاَ تَدْرِى لَعَلَّ اللهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا** ﴾ فإن الفعل " يدريك " و " لا تدرى " قد عُلِّق عن العمل فى المفعول لوجود " لعلّ " ، والتقدير : وما يدريك أيزكى ؟ ، ولا تدرى أألله يحدث بعد ذلك أمرًا ، والمعنى : " وما يدريك " و " لا تدرى " جواب هذا الاستفهام ، ولكن **البصريين** لا يرتضبون هذا المعنى ، ويجعلون " لعل " فى الآيتين بدءا لجملة جديدة غير معلقة ، فالكلام قد انتهى عند قوله : وما يدريك ، ولا تدرى ، على حذف المفعول للعلم به .

هذا ولغة " عقيل " تسيغ استعمال " لعل " **حرف جر** شبيهًا بالزائد فتجر ما بعدها جرًا ظاهريًا ، قال شاعرهم :

لعل اللهِ فضلكم علينا ∴ بشىء ان أمّكم شريم[1]

فجر لفظ الجلالة بها وهو مبتدأ على غرار قولك : بحسبك درهم ، كما أنهم يجيزون كسر لامها الأخيرة ، ويجيزون حذف لامها الأولى وإثباتها كقولهم : علّك أو عساكا .

---

(١) يتهكم الشاعر بقبيلة من يهجوه فيذمها بما يشبه المدح من حيث إنه جعل ما فضلت به هذه القبيلة أن أمهم شريم وهو وصف قبيح ، وسميت " لعل " هنا حرفًا شبيهًا بالزائد لأنها مفيدة لمعناها ولكنها جرّت المبتدأ جرًا ظاهريًا .

" عسى " بين الحرفية والفعلية

تأتى " عسى " فعلاً جامدًا من أفعال المقاربة الدالة على الرجاء ، بشرط كون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع رافع لضمير يعود على اسمها أو لسببى كما مر ، كما تأتى داخلة على ضمير نصب متصل ، وخبرها مفرد مرفوع أو جملة فى محل رفع ، أى أنها تعمل عمل " إنّ " : تنصب الاسم وترفع الخبر ومن هنا عدها ابن هشام وغيره من أخوات " إنّ " ، وحكموا عليها بالحرفية .

والسبب فى تأرجحها بين الفعلية والحرفية أنها جامدة لا تتصرف ليس لها عائلة تحميها ، فليس منها مضارع أو أمر أو مصدر أو اسم فاعل أو غيره ، فهى من هذا الوجه شبيهة بالحرف .

كما أنها تتصل بها تاء التأنيث وضمائر الرفع المتحركة والساكنة ، فتقول : عست ، وعسيا ، وعسوا ، وعسين ، وعسيت ، فهى بهذا شبيهة بالفعل .

ومن هنا رجح بعض النحاة حرفيتها ، ورجح البعض الآخر فعليتها ، ويرى **سيبويه** أنها مؤرجحة بين الفعلية والحرفية ، فتارة تكون فعلاً عاملاً عمل " كان " إذا تحققت فيها شروط أفعال المقاربة ، وتارة تكون حرفًا عاملاً عمل " إنّ " إذا جاء اسمها ضمير نصب .

ولا غرابة فى مجيء الكلمة الواحدة حرفًا تارة وفعلاً تارة أخرى ، فالكلمات : عدا وخلا وحاشا فى الاستثناء ، قد يجر ما بعدها فتكون حرف جر ، وقد ينصب فتكون فعلاً .

ومن شواهد استعمالها حرفًا قول صخر بن العود الحضرمى :

فقلت عساها نارُ كأس وعلّها ∴ تشكّى فآتى نحوها فأعودها[١]

---

(١) اسم محبوبة الشاعر " كأس " وهو يرجو أن تمرض حتى يتحجج بمرضها لزيارتها .

فقد جاءت " عسى " هنا عاملة عمل " إنّ " ، وهذا الشاهد موافق لرأى **ابن السراج** القائل بحرفيتها مطلقًا **وللسيرافى وسيبويه** فى قولهما : إنها تكون حرفًا إذا كان اسمها ضميرًا ، وهو مخالف لرأى **المبرد والفارسى** القائلين : إن " عسى " دائمًا فعل عامل عمل " كان " وقد أجابا عن هذا البيت بأن الضمير فيه خبر " عسى " تقدم على اسمها ، وقد رد عليهما القائلون بحرفيتها هنا بأنه لم يعهد مجىء خبرها مفردًا وهى فعل إلا شذوذًا كما فى قول الزباء : عسى الغوير أبؤسا .

ومثل هذا الشاهد قول عمران بن حطان :

ولى نفس تنازعنى إذا ما ∴ أقول لها لعلى أو عسانى[١]

ففى هذا البيت اتصل بـ " عسى " ضمير نصب هو اسمها والخبر محذوف تقديره : عسانى أنال ما أتمنى ، ويرى من ينكر حرفيتها أن الاسم هو المحذوف وهذا تكلف فما عهد حذف المرفوع .

حكم توسط خبرها

هذه الأحرف ـ كما سبق فى أول الكلام عنها ضعيفة فى العمل والتأثير ، فهى إنما عملت لشبهها بالفعل ، ولذلك لا تقوى على العمل فى الخبر إذا تقدم عليها فلا يصح أن تقول : " ناجحٌ إنّ خالدًا " ولا " أسدٌ كأنّ محمدًا " بل يلزمها ترتب معموليها ، فيأتى الاسم أولا ثم الخبر إلا إذا كان الخبر ظرفًا أو مجرورًا ، فإنهم توسعوا فيهما ما لم يتوسعوا فى غيرهما ، ولذا جاء متوسطًا بين الحرف واسمه فيما عدا " عسى " الحرفية ، وقد كثر ذلك فى القرآن الكريم قال تعالى : ﴿ **إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالاً وَجَحِيمًا** ﴾ وقال : ﴿ **إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ** ﴾ وقال : ﴿ **إِنَّ فِى ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَى** ﴾ .

---

(١) يعبر الشاعر عن حيرته إذا ما نازعته نفسه إلى شىء عسير هل يقدم عليه أو يتقهقر ثم يعللها بالرجاء فى الوصول إلى هدفه .

كسر همزة " إنّ "

تكسر همزة " إنّ " إذا وقعت فى صدر أى جملة ، بشرط ألا يمكن أن يسد المصدر مسدها ، كالجملة الابتدائية ، وجملة الصلة ، وجملة الصفة ، وجملة الحال ، وما إلى ذلك ، وقد أورد النحاة تطبيقًا لهذه القاعدة عشرة مواضع يجب فيها كسر الهمزة هى :

١ - أن تقع فى أول الكلام حقيقة أو حكمًا ، بمعنى أن تبتدئ بها حديثك كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ .

أو يسبقها حرف استفتاح كقوله ﷻ : ﴿ أَلا إِنَّ أَوْلِيَاء اللهِ لاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ وقوله : ﴿ أَلاَ إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ ۞ وَلَدَ اللهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴾ .

٢ - أن تقع بعد " حيث " لأن هذا الظرف المكانى لا يضاف إلا إلى جملة : فعلية كانت أو اسمية ، ودخوله على الفعلية أكثر حتى إنها لم ترد فى القرآن الكريم داخلة على جملة اسمية ، فإذا دخلت على جملة اسمية مبدوءة " بإنّ " وجب كسر همزتها مثل : أشعُر بالراحة فى حىّ الأزهر حيث إنك ساكن .

٣ - أن تقع بعد " إذ " لأن حكمها حكم " حيث " فى وجوب إضافتها إلى جملة ، غير أنها ظرف لما مضى من الزمان ، ومثالها : سعدت بمحمد إذ إنه فاق أقرانه .

٤ - أن يقع فى بدء جملة " الصلة " ، ذلك أن صلة الموصول دائمًا جملة أو شبه جملة ، ولا تقع مفردًا إلا إذا كانت صلة لـ " ال " ، وسواء كان هذا الموصول اسميًا كالذى ، ومَن ، أو حرفيًا وهو ما يطلق عليه : الأدوات المصدرية وهى أنْ ، وأنّ ، وما ، وكىْ ، ولو .

ولعلنا ندرك لماذا اشترطوا فى هذا الموضع أن تكون فى بدء جملة

الصلة فقد ترد فى حشوها فيجب فتح همزتها على أساس أن مدخولها مؤول بمفرد يكون جزءًا من جملة الصلة أو مكملاً لها .

مثالها فى البدء قوله تعالى : ﴿ **وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِى الْقُوَّةِ** ﴾ فـ " ما " هنا اسم موصول وقد بدأت جملة صلتها بـ " إنّ " ، فكسرت ، وتقول : علَّمنى مَنْ إنه ضليع ، **فتكسرها** أيضًا .

أما مثال وقوعها حشوًا فكقولك : عرفت حقيقة الذى تعتقد أنه فاضل أى تعتقد فضله ، وتقول : قابلت الذى واضح أنه عالم وقور .

ومن ذلك يتضح لك أنك إذا وجدت مثالاً عربيًا ، أو قولاً فصيحًا فُتِحت فيه همزة " أن " بعد موصول فإنك مطالب بأن تبحث عن صدر جملة الصلة ، فإنه قطعًا محذوف ومقدر وذلك كقولهم : " لا أفعله ما أنّ حراء مكانه " ففى هذا المثال وقعت " ما " المصدرية الظرفية - وهى كما عرفنا موصول حرفى - داخلة على أنّ مفتوحة الهمزة ، وذلك وحده دليل على أنها – ليست صدر جملة الصلة ، ولابد أن هنا فعلاً محذوفًا تقديره : ثبت ، فكأنه قال : لا أفعله ما ثبت كون حراء مكانه ، ويكون المصدر المؤول من " أنَّ " ومعموليها فاعلاً لهذا الفعل ، ويقوى هذا التقدير أن " ما " مصدرية ، و " أنَّ " مصدرية والحرف المصدرى لا يدخل على مثله .

٥ – أن تقع جوابًا لقسم مع اقتران خبرها باللام المزحلقة ، أو مع حذف فعل القسم وعدم اقتران الخبر باللام ، وإنما وضعنا هذه الضوابط لأن صور القسم مع وجود " أنّ " فى جوابه أربعة :

الأول : أن يذكر فعل القسم ويقترن خبر " إنّ " باللام مثل قوله تعالى : ﴿ **وَيَحْلِفُونَ بِاللهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ** ﴾ وقوله : ﴿ **أَهَؤُلاء الَّذِينَ**

أَقْسَمُواْ بِاللهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ ﴾ وهذا الموضع واجب فيه كسر همزة " إنّ " .

الثانى : ألا يذكر فعل القسم ويقترن خبر " إنّ " باللام أيضًا كقوله ﷺ : ﴿ **وَالْعَصْرِ ❁ إِنَّ الإِنسَانَ لَفِى خُسْرٍ** ﴾ وقوله : ﴿ **وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ ❁ إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ** ﴾ وهذا الموضع أيضًا مما يجب فيه كسر همزة " إنّ " ، والعلة فى الموضعين أن اللام المزحلقة الواقعة فى خبر " إنّ " تمنع أن تكون الجملة الواقعة فيها مؤولة بمصدر ، كما أن اللام لا تتزحلق عن مكانها إلا مع " إنّ " المكسورة الهمزة .

الثالث : أن يحذف فعل القسم ولا تقترن اللام بالخبر كقوله جل شأنه : ﴿ **وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ ❁ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَارَكَةٍ** ﴾ وفى هذا الوجه خلاف بين **البصريين** الذين يوجبون كسر همزة " إنّ " فيه ، **والكوفيين** الذين يرون جواز هذا الكسر لا وجوبه ، والسماع يؤيد رأى وجوب الكسر ، وهذه الأوجه الثلاثة داخلة فى ضابط هذا الموضع الخامس من مواضع وجوب الكسر .

الرابع : أن يذكر فعل القسم ولا يقترن خبر " إنّ " باللام ، وفى هذا الوجه يجوز باتفاق كسر الهمزة وفتحها : الكسر على أنه بدء لجملة جواب القسم ، والفتح على تقدير حرف جر داخل على المقسم عليه هو " على " وهذا الوجه سيأتى الحديث عنه فى مواضع الجواز .

٦ – أن تقع محكية بالقول ، أى فى بدء جملة القول ، ذلك أن مقول القول دائمًا جملة أو لفظ عام يؤدى معنى الجملة ، فإذا بدئت جملة القول بـ " إنّ " وجب كسر همزتها ، قال تعالى : ﴿ **قَالَ إِنِّى عَبْدُ اللهِ آتَانِىَ الْكِتَابَ** ﴾ وقال : ﴿ **قُلْ إِنَّ صَلاَتِى وَنُسُكِى وَمَحْيَاى وَمَمَاتِى لله**

رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ .

٧ - أن تقع فى أول جملة الحال ، سواء اقترنت بالواو أم لا ، لأن الحال إن كان مفردًا كان نكرة ، وإذا فتحنا الهمزة فى الجملة الحالية تحولت إلى مفرد معرفة ، فلا يصلح أن يكون حالاً ، أما إذا كان الحال جملة فلا محظور ، ومن هنا وجب كسر الهمزة وذلك كقوله تعالى : **﴿ كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِن بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقاً مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ ﴾** وفى هذه الآية جاءت اللام المزحلقة فى خبرها ، فأكدت كسرها ، وكقولك : جاء محمد وإنه ضاحك .

٨ - أن تقع فى بدء جملة تقع صفة لاسم عين ، ومن المعروف أن الجمل بعد النكرات صفات ، ولو فتحنا الهمزة لأدى إلى وصف أسماء الأعيان بالمصادر وذلك ممنوع ، كما أن المصدر المؤول معرفة ولا توصف النكرة بالمعرفة ، تقول : مررت برجل إنه فاضل ، وتقول : تعلمنا علمًا إنه رائع .

٩ - أن تقع بعد عامل عُلِّق عن العمل بلام الابتداء التى لها الصدارة قبل أن يأخذ هذا العامل معموله ، وذلك مثل قوله تعالى : **﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴾** فالعاملان " يعلم " و " يشهد " معلقان عن العمل بدخول اللام فى خبر " إنّ " ولا يصح لك أن تعرب جملة " إنك لرسوله " ولا جملة " إن المنافقين لكاذبون " مفعولاً به لهذين العاملين فإن اللام جعلتهما جملتين لا مفردين ، فهما فى محل نصب سدتا مسد المفعول فى " يشهد " والمفعولين فى " يعلم " ، فإن لم تقع اللام فى خبر " إن " وجب فتح الهمزة،مثل : علمت أنّ هشامًا نجح .

١٠ - أن تقع خبرًا عن اسم ذات ، فإن اسم الذات لا يخبر عنه بمصدر

وإنما يخبر عنه بجملة وهذا يقتضى كسر همزة " إنّ " لأن فتح الهمزة يجعل الجملة مؤولة بمصدر ، وهذا المصدر يسمى اسم معنى لأنه لا يدل إلا على مجرد الحدث ، ولا يخبر بهذا الحدث عن اسم ذات إلا بتأويل أو تقدير ، فقولك : محمد عدل يؤول فيه العدل بمعنى العادل ، أو يقدّر مضافٌ قبلَ المصدر أى : ذو عدل ، وكذلك هنا لو قلت : محمد إنّه عادل : لو فتحت الهمزة لكان التقدير : محمد عدل أى ذو عدل أو عادل ، ولا تبنى القواعد على التقدير أو التاويل ولذلك وجب الكسر حتى يكون الخبر جملة ، قال تعالى : ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ** ﴾ فكسرُ همزة " إن الله يفصل " ـ الواقعة خبرًا عن اسم الذات وهو الذين آمنوا ـ واجب .

وهكذا نتأكد أن الكسر مختص ببدء الجمل سواء كانت جملة ابتدائية ، أم جملة مضاف إليه ، أم جملة صلة ، أم جملة قسم ، أم جملة قول ، أم جملة حال ، أم جملة صفة ، أم جملة علقت عاملاً عن عمله ، أم جملة خبر .

فتح همزة " أنّ "

تفتح همزة " أنّ " فى كل موضع يتطلب مفردًا له موقع من الإعراب، أى أن الجملة التى تقع فيها " أنّ " يمكن أن يسد مسدها مصدر ، وقد حدد ابن هشام فى التوضيح ثمانية مواضع لذلك ، وتبعه فى هذا السيوطى فى الأشباه والنظائر وقد هدانى الاستقراء القرآنى إلى ثلاثة عشر موضعًا ، إليك أمثلتها :

١ - أن يقع المصدر المؤول منها ومن معموليها مبتدأ سواء ذكر الخبر

معه مقدمًا كقوله تعالى : ﴿ وَآيَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ ﴾ وقوله : ﴿ وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لاَ يَرْجِعُونَ ﴾ وقوله : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الأَرْضَ خَاشِعَةً ﴾ أم كان الخبر محذوفًا وجوبًا بعد " لولا " الامتناعية كقوله تعالى : ﴿ فَلَوْلاَ أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ ۞ لَلَبِثَ فِي بَطْنِهِ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴾ .

٢ – أن يقع خبرًا للمبتدأ مثل قوله تعالى : ﴿ أُولَـئِكَ جَزَآؤُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ لَعْنَةَ اللهِ وَالْمَلآئِكَةِ ﴾ وكقوله تعالى : ﴿ وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ اللهِ عَلَيْهِ إِن كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ﴾ على قراءة " والخامسةُ " ، وعلى أساس الرأى الذى لا يجعل المصدر المؤول أعرف المعارف وكقوله ﷻ : ﴿ وَلَن تُغْنِيَ عَنكُمْ فِئَتُكُمْ شَيْئًا وَلَوْ كَثُرَتْ وَأَنَّ اللهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ أى : والأمر أن الله .

٣ – أن يقع فاعلاً كقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ للهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ ﴾ وقوله : ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾ وقوله : ﴿ أَوَ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ ﴾ .

٤ – أن يقع نائب فاعل كقوله تعالى : ﴿ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى ﴾ وقوله : ﴿ قَدْ أُوحِيَ إِلَيْنَا أَنَّ الْعَذَابَ عَلَى مَن كَذَّبَ وَتَوَلَّى ﴾ وقوله : ﴿ وَأُوحِيَ إِلَى نُوحٍ أَنَّهُ لَن يُؤْمِنَ مِن قَوْمِكَ إِلاَّ مَن قَدْ آمَنَ ﴾ .

٥ – أن يقع اسمًا لـ " كان " كقوله تعالى : ﴿ فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ ﴾ .

٦ – أن يقع مفعولاً به لغير القول كقوله تعالى : ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا

عَلَى بَنِى إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِى الأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا ﴾ وقولـه : ﴿ وَلاَ تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِاللهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا ﴾ وقولـه : ﴿ أَوَ لاَ يَذْكُرُ الإِنسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِن قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْئًا ﴾ .

٧ - أن يقع مفعولاً ثانيًا كقوله تعالى : ﴿ إِنِّى جَزَيْتُهُمُ الْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوا أَنَّهُمْ هُمُ الْفَائِزُونَ ﴾ وقوله : ﴿ وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ ﴾.

٨ - أن يقع سادًا مسد مفعولين ، كقولـه ﷺ : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُواْ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ﴾ وقوله : ﴿ وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ ﴾ وقوله : ﴿ وَظَنَّ أَنَّهُ الْفِرَاقُ ﴾ .

٩ - أن يقع بدلاً من مفرد ، قال تعالى : ﴿ وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ ﴾ فالبدل هو المصدر والمبدل منه هو " إحدى " وقوله : ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَن عَمِلَ مِنكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِن بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ فالمصدر المؤول من " أنه من عمل منكم سوءًا " بدل من كلمة " الرحمة " .

١٠ ـ أن يقع معطوفًا على مفرد ، كقوله تعالى : ﴿ يَا بَنِى إِسْرَائِيلَ اذْكُرُواْ نِعْمَتِىَ الَّتِى أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّى فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾ وقوله : ﴿ يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللهِ وَفَضْلٍ وَأَنَّ اللهَ لاَ يُضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ .

١١ ـ أن يكون منصوبًا بنزع الخافض ، كقوله تعالى : ﴿ شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لاَ إِلَـهَ إِلاَّ هُوَ ﴾ وقوله : ﴿ فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّى لاَ أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنكُم ﴾ .

١٢ ـ أن يقع مجرورًا بالإضافة ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾ .

١٣ ـ أن يقع مجرورًا بالحرف ، كقوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ اللهَ هُوَ الْحَقُّ ﴾ وقوله : ﴿ اشْهَدُواْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴾ .

جواز الكسر والفتح

إذا صلحت الجملة لأن تقع موقع المفرد ، وصلحت فى نفس الوقت لأن تظل جملة ، جاز فتح همزة " إنّ " وجاز كسرها ، ويتحقق ذلك فى **تسعة مواضع هى :**

١ – أن تقع بعد فاء الجزاء ، لأن ما بعد هذه الفاء يكون جملة ، غير أن هذه الجملة يمكن أن تبدأ بـ " إنّ " المكسورة الهمزة ، كما يمكن أن تكون " أنّ " مفتوحة ، والمصدر المؤول منها ومن معموليها مبتدأ ، خبره محذوف ، أو خبر والمبتدأ محذوف ، كقوله تعالى : ﴿ مَن عَمِلَ مِنكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِن بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ وقوله : ﴿ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ ﴾ فالكسر على أساس بدء جملة الجزاء بـ " إنّ " ، والفتح على احتمالين : إما بجعل المصدر المؤول مبتدأ فيكون التقدير : فالغفران والرحمة ثابتان ، و : فالإضلال حاصل ، وإما أن يكون هذا المصدر خبرًا على تقدير : فجزاؤه مغفرة ورحمة ، و : فشأنه الإضلال .

٢ – أن تقع بعد " إذا " الفجائية ، وما قلناه فى فاء الجزاء يقال هنا ، فإن " إذا " الفجائية تختص بالجملة الاسمية ، وذلك كقول الشاعر :

وكنتُ أُرَى زيدًا كما قيل سيدًا ∴ إذا أَنَّه عبدُ القفا واللهازم[1]

---

(١) كان الشاعر يظن أن زيدًا سيد فى قومه مهاب فى عشيرته حتى فوجئ بأنه =

فلو كسرْتَ الهمزة بدأت بها الجملة ، وإذا فتحتَها كان المصدر مبتدأ كأنه قال : " إذا عبوديته حاصلة " ، أو خبر ، كأنه قال : " إذا شأنه العبودية " .

٣ - أن تقع خبرًا عن قول ، ومخبرًا عنها بقول ، والقائل للقولين واحد نحو : قولى أنى أشكر الله ، فشكر الله قول ، والقائل والشاكر هو المتكلم ، على هذا يمكنك أن تكسر الهمزة فتكون الجملة مقول القول ، ويمكن أن تفتحها فيكون المصدر خبرًا للمبتدأ وهو القول ، فإذا انتفى الشرط الأول فقلت : علمى أنِّى أحمد الله وجب الفتح حيث لا قول ، وإذا لم يتحقق الشرط الثانى بأن قلت : قولى انِّى مؤمن ، أو الثالث فقلت : قولى انَّ محمدًا يحمد الله ، لم يجزلك الكسر فى هذين المثالين ، على أنها جملة مقول القول .

٤ - أن تقع فى موضع التعليل ، فإن كسرت كانت الجملة مفصولة مما قبلها لشبه كمال الاتصال ، كأن سائلاً سأل : لماذا فعلت ؟ فجئت بالجملة الثانية توضح السبب .

وإن فتحت كان المصدر مجرورًا بحرف علة محذوف ، وذلك كقوله تعالى : ﴿ **إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ** ﴾ فقد قرأ نافع والكسائى بالفتح على تقدير لام العلة أى لأنه هو البر ، وقرأ الباقون بالكسر على أنها جملة تعليلية مستأنفة .

وكقوله : ﴿ **وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ** ﴾ وقول النبى ﷺ : « **لبيك إن الحمد والنعمة لك والملك** » .

= يصفع على قفاه ويلكز فى لهازمه وهى مواضع اللكم بين الفك والأذن ، وهذا دليل الحقارة ، زيدًا ، وسيدًا : مفعولان للفعل " أرى " ، وجملة " كما قيل " معترضة بين المفعولين .

٥ - أن تقع بعد فعل قسم ولا يقترن خبرها بلام الابتداء ، وهذا الموضع هو الذى أشرنا إليه فى مواضع كسر الهمزة ، ومثاله : قول أعرابى قدم من سفر فوجد امرأته تضع ، فشك فى نسبة هذا المولود إليه لسفره :

لتقعُدِنَّ مقْعَدَ القَصِيِّ ∴ مِنِّىَ ذى القاذورة المَقْلِىِّ

أو تحلفى بربِّك العلىِّ ∴ أَنِّى أبو ذيَّالكِ الصبىِّ

فالكسر على أنه جواب القسم كما سبق ، والفتح على تقدير : أو تحلفى على أنِّى .

٦ - أن تقع بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه ، فيجوز لك أن تفتح الهمزة ، وتعطف المصدر المؤول على هذا المفرد ، ويجوز كسرها فتكون الواو للاستئناف ، أو للعطف على جملة سابقة ، وذلك كقوله تعالى : ﴿ **إِنَّ لَكَ أَلاَّ تَجُوعَ فِيهَا وَلاَ تَعْرَى * وَأَنَّكَ لاَ تَظْمَأُ فِيهَا وَلاَ تَضْحَى** ﴾ قرأ نافع وأبو بكر بالكسر ، عطفًا على الجملة المبدوءة بـ " إنّ " المكسورة ، أو على الاستئناف ، وقرأ غيرهما بالفتح عطفًا على المصدر المؤول من " أن لا تجوع " وهو مفرد كما تعرف ، والتقدير : أن لك عدمَ الجوع وعدمَ العرى .. ..

٧ - أن تقع بعد " حتى " لأن حتى قد تكون جارة ، أو عاطفة ، فيقع بعدها مفرد فتفتح لها همزة " أنّ " ، وقد تكون ابتدائية ، فتقع بعدها جملة ، فتكسر الهمزة ، تقول : " مَرِض فلان حتى إنهم لا يرجُونه " إذا كسرت الهمزة كانت " حتى " ابتدائية ، وإذا فتحتها كانت جارة أو عاطفة بمعنى " إلى " أو الواو ، وتقول : عرفت أمورك حتى انك متزوج ، إذا كسرت كانت حتى ابتدائية وإذا فتحت كانت عاطفة ، وكأنك قلت : عرفت أمورَك وتزوُّجَك .

٨ – أن تقع بعد " أَمَا " بدون تشديد الميم ، فإنها ترد حرف ـ استفتاح بمعنى " ألا " فتكسر معها الهمزة ، وقد تاتى بمعنى " حقًا " وهو قليل ، وذلك كقولك : أما **انك** فاضل ، فإن اعتبرتها أداة استفتاح كسرت ، وإن اعتبرتها بمعنى " حقًا " فتحت على تقدير : أحق حقًا أنك فاضل ، أو تعرب ظرفًا على التوسع بمعنى : أفى الحق أنك فاضل .

٩ – أن تقع بعد " لا جرم " وذلك لأن هذا التعبير قد اختلف فيه فقيل : هو بمعنى " حقًا " فتفتح بعده الهمزة ، وقال **سيبويه** : إن " جرم " فعل ماض بمعنى : وجب ، و " لا " زائدة وهمزتها مفتوحة والمصدر المؤول فاعل ، وقال **الفراء** : إن " لا " نافية للجنس ، وجرم اسمها ، ويقدر حرف الجر " من " بعدها داخلاً على المصدر المؤول ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر " لا " ، وبذلك تفتح الهمزة أيضًا ، فقوله تعالى : ﴿ **لاَ جَرَمَ أَنَّ اللهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ** ﴾ تقديره عند **المذهب الأول** : أحق حقًا أن الله يعلم ، وعند **سيبويه** : وجب أن الله يعلم ، وعند **الفراء** : لابد من أن الله يعلم ، وهذا الرأى الأخير للفراء هو ما أميل إليه للابتعاد عن القول بالزيادة .

أما وجه كسر الهمزة فقد حكى الفراء أيضًا ورودها بمعنى القسم فتقع " إنّ " فى أول جملة جواب القسم مثل : لا جرم إنك مهذب ، أى أقسم ، كما قالوا : لا جرم لآتينك .

اللام المزحلقة

هى لام الابتداء المؤكدة التى تدخل على المبتدأ فتؤكد مضمون الجملة ، كما تفعل " إنّ " ، غير أنها لا تعمل ، وذلك كقوله تعالى :﴿ **لأَنتُمْ**

أَشَدُّ رَهْبَةً فِى صُدُورِهِم مِّنَ اللهِ ﴾ وكقوله ﷺ : « **لَلّه أشد فرحًا بتوبة أحدكم من أحدكم بضالته إذا هو وجدها** » ، وهذه اللام لها الصدارة لأنها تدخل على المبتدأ ، فإذا أردت إدخال مؤكدين على الجملة الاسمية لإزالة شك أو إنكار ، وجئت باللام و " إنّ " ـ وكلاهما يدخل على المبتدأ ولا يمكن دخولهما معًا فى أول الكلام ، لأن من المستكره عند العرب أن تبدأ كلامك بحرفين مؤكدين ـ كان لابد من تغلب أحدهما على الآخر ، ولأن اللام حرف واحد ، وهى حرف غير عامل ، تنهزم أمام : " إنّ " فتتزحلق عن مكانها فى أول الكلام ، فتأتى " إنّ " أولاً ، ثم يفصل فاصل ، ثم تأتى اللام ، ومن هنا تسمى المزحلقة ، **ويتحقق ذلك فى أربع صور** :

١ - **أن تدخل على الخبر** ، ولابد لذلك من تحقق ثلاثة شروط :

الأول : أن يكون الخبر فى مكانه متأخرًا عن الاسم حتى يتأتى الفصل ، **الثانى** : أن يكون الخبر مثبتًا غير منفى ، **والثالث** : ألاّ يكون مبدوءًا بفعل ماض .

مثال الخبر المفرد الذى تحققت فيه الشروط قوله تعالى : ﴿ **إِنَّ رَبِّى لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ** ﴾ وقوله : ﴿ **إِنَّ اللهَ بِالنَّاسِ لَرَؤُوفٌ رَّحِيمٌ** ﴾ وقوله : ﴿ **وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ وَإِنَّ رَبَّكَ لَشَدِيدُ الْعِقَابِ** ﴾ .

ومثال الخبر المبدوء بفعل مضارع قوله تعالى : ﴿ **وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ** ﴾ وقوله : ﴿ **وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ** ﴾ .

ومثال الخبر إذا كان شبه جملة قوله ﷻ : ﴿ **وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ** ﴾ وقوله : ﴿ **إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ** ﴾ وقولك : " إن الإسلام لفوق الشبهات " .

ومثال وقوع الخبر جملة اسمية على تقدير ما بعد اللام مبتدأ ـ لا ضمير فصل ـ قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنصُورُونَ ﴾ .

وقد شذ عن ذلك قول الشاعر :

واعلم أن تسليمًا وتركًا ∴ للا متشابهان ولا سواء

ذلك أن اللام دخلت فى هذا البيت على الخبر المنفى .

وإذا ما دخلت " قد " على الفعل الماضى قربته من الزمن الحاضر وأجازت عند الجمهور دخول اللام على الخبر ، فلك أن تقول : إن سعدًا لقد فاق أترابه ، وتكون هذه اللام هى لام الابتداء المزحلقة ـ لا لام القسم ـ خلافًا لمن ادعى ذلك .

وأجاز **الأخفش** من البصريين **وهشام الضرير** من الكوفيين دخول اللام أيضًا على الأفعال الماضية الواقعة فى خبر " إن " على تقدير دخول " قد " قبلها ، فيجيزون : إن محمدًا لسار .

كما أجاز **الفراء وابن مالك** دخولها على الأفعال الماضية الجامدة لشبهها بالاسم كقولك : إن عليًا لنعم الرجل ، وإن أحمد لعسى أن يفوز .

٢ - **أن تدخل على معمول الخبر** ، وقد وضع النحاة لذلك **ثلاثة شروط أيضًا** :

الأول : أن يتقدم هذا المعمول على الخبر ، بأن يتوسط بين الاسم والخبر حتى لا تتأخر اللام عن الصدارة بأكثر من الضرورى المحقق للفصل بينها وبين " إنَّ " ، فلا يجوز : إن محمدًا مقيم لفى بيته ، ولكن يجوز ـ إذا صممت على دخولها على المعمول ـ قولك : إن محمدًا لفى بيته مقيم .

الثانى : ألا يكون هذا المعمول حالاً ، لأن الحال لا يتأتى وقوعها مبتدأ أو خبرًا وهى حال كبقية المعمولات ، فلا يجوز لك أن تدخل

اللام على الحال ، ولو تقدم على الخبر ، فتقول : إن محمدًا لمسرورًا قادم ، ولا يجوز : إن محمدًا قادم لمسرورًا ، لعدم السماع .

الثالث : أن يكون الخبر متحققًا فيه شروط الصورة الأولى ، بألا يكون منفيًا ، أو مقدمًا على اسمه ، أو مبدوءًا بفعل ماض غير مقترن بـ " قد " ، فإذا قلت : إن محمدًا عرضه صان لم يجز لك أن تدخل اللام على المفعول به المقدم ، لأن الخبر مبدوء بفعل ماض ، ولم يشترط هذا الشرط **الأخفش والفراء** .

فإذا ما تحققت هذه الشروط فى معمول الخبر جاز دخول اللام عليه كقولك : إن خالدًا لفى نعمة الله مقيم ، وكقوله تعالى : ﴿ **إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ** ﴾ فى رأى من جعل جملة " يعمهون " هى الخبر.

٣ – **أن تدخل على الاسم** ، وذلك بشرط تأخره عن الخبر ، أو عن معمول الخبر ، إذا كان ظرفًا أو مجرورًا ، حتى يتحقق الفصل بين " إنّ " واللام .

مثال دخولها على الاسم مع تقدم الخبر : قوله تعالى : ﴿ **إِنَّ فِى ذَلِكَ لَعِبْرَةً** ﴾ وقوله : ﴿ **إِنَّ فِى هَذَا لَبَلاَغًا لِّقَوْمٍ عَابِدِينَ** ﴾ .

ومثال دخولها على الاسم مع تقدم معمول الخبر : **إن عندك لعَلِيًا مقيم** .

٤ – **أن تدخل على ضمير الفصل** ، وذلك بلا قيد ولا شرط ، وقد سبق التمثيل لهذا الموضع فى دخول اللام على الخبر الواقع جملة اسمية .

ومن أمثلته أيضًا قوله تعالى : ﴿ **وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ * وَإِنَّا لَنَحْنُ الْمُسَبِّحُونَ** ﴾ وقوله : ﴿ **إِنَّ هَـذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ** ﴾ على أساس اعتبار الخبر هو " الصافون " و " المسبحون " و " القصص ".

" ما " الكافة

تتعرض معظم هذه الأحرف الستة : " إنَّ ، وأنَّ ، وكأنَّ ، ولكنَّ ، ولعلَّ " لدخول ما يمنع سريان تأثيرها فيما بعدها ، ويزيل اختصاصها بالدخول على الجمل الاسمية ، وذلك إذا ما دخلت عليها " ما " الزائدة ، فإنها تجعلها صالحة للدخول على الجملة الفعلية ، فيترتب على هذا زوال اختصاصها بالجملة الاسمية ، فيزول عملها نتيجة لذلك ، فإن العمل فرع الاختصاص ، وهذا الحكم يشمل الحروف الخمسة السابقة .

أما الحرف الأخير " ليت " فسيأتي أن " ما " لم تستطع إزالة اختصاصه بالاسمية فظل له حق العمل ، وإن جاز إهماله أيضًا حملاً على أخواته .

وأما الحرف " عسى " فلا تدخل عليه هذه الأداة الكافة مطلقًا .

مثالها حين تدخل على " إنَّ " فيصلح دخولها على الفعل قوله تعالى : **﴿ قُلْ إِنَّمَا أَتَّبِعُ مَا يِوحَى إِلَيَّ ﴾** وقوله : **﴿ إِنَّمَا أُنْذِرُكُم بِالْوَحْيِ ﴾** .

ومثالها حين تدخل على الجمل الاسمية ومعها " ما " الكافة : قوله تعالى : **﴿ قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ﴾** وقوله : **﴿ قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَـهٌ وَاحِدٌ ﴾** وقوله : **﴿ قُلْ إِنَّمَا أَنَا مُنْذِرٌ ﴾** فإنك تجد ما بعدها مرفوعًا على أنه مبتدأ ولم تؤثر فيه .

ومثالها حين تتصل بـ " أنَّ " المفتوحة الهمزة فيزول اختصاصها وعملها قوله تعالى : **﴿ وَلِيَعْلَمُواْ أَنَّمَا هُوَ إِلَـهٌ وَاحِدٌ ﴾** وقوله : **﴿ يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾** .

ومثال اتصالها بـ " كأنّ " قوله ﷺ : **﴿ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ ﴾** وقولك : كأنما محمد أسد .

ومثالها بعد " لكنّ " قول الشاعر :

ولكنّمـا أسـعى لمجـد مؤثّـل ∴ وقد يُدرِك المجدَ المؤثَّلَ أمثالى

وقولك : أهلك فضلاء لكنما أنت متهور .

ومثالها بعد " لعل " قول الشاعر :

أَعِدْ نظرًا يا عبدَ قيس لعلّما ∴ أضاءت لك النارُ الحمارَ المقيَّدا

وقولك : لعلما أنت ناجح متفوق .

ويستثنى من ذلك " ليت " فقد دخلت عليها " ما " ولم تزل اختصاصها كما سبق التنبيه على ذلك ، فبقيت مختصة بالجمل الاسمية ، ولهذا جاز إعمالها لبقاء اختصاصها ، وجاز إهمالها حملاً على بقية أخواتها ، ومن هنا ورد قول النابغة **الذبيانى** :

فقالت ألا ليتمَا هذا الحمامُ لنا ∴ إلى حمامتِنا أو نصفَه فقد

برفع كلمة " الحمام " التى هى بدل من اسم الإشارة على أساس أنه مبتدأ ، و " لنا " خبره فهى مهملة ، كما ورد بنصبها على أساس أن اسم الإشارة اسم " ليت " و " لنا " خبرها .

على أنه ينبغى التنبه إلى أن تأثير " ما " الكافة مقصور على العمل ، أما المعانى فإنها تظل كما هى قبل دخول " ما " فالتوكيد الذى تفيده " إنّ " و " أنّ " موجود فى " إنّما وأنّما " والمعنى المصدرى الذى تفيده " أنّ " يظل لها مع " ما " ، أرأيت فى المثال السابق : ﴿ **يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ** ﴾ نائب الفاعل فيه هو المصدر المؤول من " أنّ " وما دخلت عليه ، والتشبيه المؤكد الذى تفيده " كأنّ " يبقى لـ " كأنما " ، وكذلك الاستدراك ، والرجاء ، والتمنى .

كما ينبغى أن نتأكد من زيادة " ما " قبل أن نحكم عليها بأنها " كافة " ، ذلك أنها لو لم تكن زائدة لم تكف عن العمل ، ولم تزل الاختصاص ،

كأن تكون اسم موصول كقول الشاعر :

فوالله ما فارقتكم قاليًا لكم ∴ ولكنّما يُقْضَى فسوف يكون

فـ " ما " اسم موصول اسم " لكنّ " ، وجملة " يقضى " صلة ، وجملة " فسوف يكون " خبر " لكنّ " .

آثار تخفيف النون المشدّدة

تخفيف " إنّ " المكسورة الهمزة :

إذا خُففت النوُن المشددة فى " إنّ " المكسورة الهمزة صارت ساكنة النون مكسورة الهمزة ، وقد سبق استعمال هذا الحرف بهذا الضبط حرفَ نَفْيٍ عاملاً عملَ " ليس " عند أهل العالية ، كقولهم : إنْ أحَدٌ خيرًا من أحد إلا بالعافية ، فهى نافية عند جميع العرب ، عاملة نافية عندهم ، ومنها حين تهمل قوله تعالى : ﴿ **إِن نَّحْنُ إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ** ﴾ .

ومن المعلومات الأولية أن هذا الحرف أيضًا يستعمل أداة شرط تجزم فعلين كقوله تعالى : ﴿ **إِن تَنصُرُوا اللَّهَ يَنصُرْكُمْ** ﴾ .

والآن علينا أن نعلم أنّ العرب قد استعملت هذا الحرف بهذا الضبط أيضًا فى معنى ثالث هو توكيد النسبة ، قال تعالى : ﴿ **وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ** ﴾ فليست " إن " فى هذه الاية نافية ، فاللام الداخلة على خبر " يكاد " لاتأتى بعد نفى ، وليست شرطية ، فليس فى الجملة معنى الشرط ، ولا فعله ، ولا جوابه ، واذن فهى مؤكَدة .

ولما كانت إنَّ المشددة تؤدى هذا المعنى قال النحاة : ان الساكنة مخففة من المشدّدة ، والفرق بينهما : أنّ المشددة مختصة بالدخول على الحملة الاسمية ولا يأتى بعدها فعل مطلقًا ـ ولهذا الاختصاص نصبت المبتدأ ورفعت الخبر ـ أما المخففة فقد دخلت كما رأيت على الجملة الفعلية .

وتدخل على الجملة الاسمية فيطبق **الكوفيون** القاعدة التى أشرنا اليها فى " ما " الكافة أن " العمل فرعُ الاختصاص " ، فلا يُعْمِلون المخففة لعدم اختصاصها كقوله تعالى : ﴿ **وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ** ﴾ فى قراءة من خفَف الميم فى قوله " لَمَا " ، حيث تكون اللام الداخلة على " ما " هى اللام المُزحلَقة ، وتكون " ما " زائدة للتوكيد ، و" جميع " بمعنى " مجموعون " خبر المبتدأ[١] .

أما **البصريون** فيقولون : إن اهمالها هو الاكثر ، ولكن إعمالها جائز مستعمل بقلة ، الا مع المضمر فلا يجوز ، فمن استصحب الاصل فيها ، ومن أهملها - وهو الاكثر - نظر إلى زوال اختصاصها ، ومعروف أن أصلها " إنَّ " المشددة وهى عاملة باتفاق ، والسماع يؤيد رأى البصريين هذا ، قال عز وجل : ﴿ **وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ** ﴾ قرأ **نافع وابن كثير** بتخفيف " إنْ " و" لَمَا " على أساس أن " كلاًّ " اسم " إنْ " المخففة منصوب واللام هى المزحلقة ، و " ما " اسم موصول خبرها ، وجملة القسم صلة .

هذا وقد احتاط العرب للتمييز بين " إن " المخففة المؤكدة ، و " إن " النافية زيادة على ما يقتضيه معنى الكلام ، فنصبوا عدة قرائن لفظية تدلك من أول الأمر على نوعها : فإذا كانت عاملة ظهر نوعها ، إن عملت فى الخبر النصب كانت نافية عاملة عمل " ليس " عند أهل العالية .

وإن كانت **مهملة أو عاملة فى اسم لا يظهر الإعراب عليه** ، لإضافته إلى ياء المتكلم ، أو كان مبنيًا ، أو مقصورًا ، أو غير ذلك روعيت العلامات الآتية :

---

(١) أما على قراءة حفص بتشديد هذه الميم فتكون " إنْ " نافية ، وتكون " لمّا " أداة استثناء بمعنى " إلا " والتقدير : ما كلٌ إلا مجموعون لدينا .

١ - إن دخلت المخففة المهملة على جملة اسمية وجب اقتران خبر المبتدأ الواقع بعدها باللام المزحلقة ، كما فى آية سورة " يس " السابقة: ﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ فى قراءة من خفّف " إن " و " لما " ، كما تقول : إنْ أنت لناجح ، وإنْ خالدٌ لبطلٌ .

وينبغى أن نتذكر أن هذه اللام قد دخلت على خبر " إن " المخففة العاملة أيضًا كما فى آية " **هود** " السابقة ، لكن دخولها حينذاك جائز لا واجب ، لأن العمل وحده مبيِّن لنوعها .

ومثل ذلك أيضًا ما حكاه **سيبويه** عن بعض العرب : إنْ عمرًا لمنطلق .

٢ - إن دخلت على جملة فعلية فشرط هذا الفعل - عند البصريين أن يكون ناسخًا ، غير ناف ، ولا منفىّ ، ولا صلة ، فيخرج : ليس ، زال ، برح ، فتئ ، انفك ، ونحو : ما كان ، وما دام ، كما يجب أن يقترن خبر هذا الفعل باللام أيضًا .

والأكثر أن يكون هذا الفعل الناسخ ماضيًا ، قال تعالى : ﴿ **وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلاَّ عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللهُ** ﴾ وقال : ﴿ **قَالَ تَاللهِ إِنْ كِدتَّ لَتُرْدِينِ** ﴾ وقال : ﴿ **وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ** ﴾ وقال : ﴿ **وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَالٍ مُّبِينٍ** ﴾ .

والكثير أن تدخل على المضارع الناسخ أيضًا كقوله تعالى : ﴿ **وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ** ﴾ وقوله : ﴿ **وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ** ﴾ .

والنادر أن يدخل على ماض غير ناسخ كقول عاتكة تخاطب قاتل الزبير بن العوام يوم الجمل :

شلَّت يمينك إن قتلْتَ لمسلمًا ∴ حلَّتْ عليك عقوبة المتعمِّد

ولا يقاس على هذا النادر ـ خلافًا للأخفش ـ فلا يقال : إن قام لأنا ، وإن قعد لمحمد .

والأندر أن يدخل على مضارع غير ناسخ كقول أحد الحكماء : " إن يزينُك لنفسُك وإن يَشينُك لَهِيهْ " وهذا الأندر لا يقاس عليه اتفاقًا .

هذا **والكوفيون** يعتبرون المخففة نافية ، على أساس أن اللام الواقعة فى خبرها أو خبر مدخولها بمعنى " إلا " الاستثنائية ، كما قالت امرأة من العرب : والذى يُحلَّفُ به إن جاء لخاطبًا ، **والبصريون** يعتبرون مثل هذا النص من النادر كما سبق .

٣ - إن دخلت على جملة خبرها منفى وجب ترك اللام المزحلقة ، والاكتفاء بهذه القرينة ، فإن " إنْ " النافية لا يأتى خبرها منفيًا ، وتعتبر هذه القرينة لفظية كما فى قولك : إن زيد لن يقوم ،وكقولهم : إن الحق لا يخفى على ذى بصيرة .

هذا وقد يكتفى بالقرينة المعنوية كما إذا سيق الكلام للمدح ، أو كان معنى الاثبات فيه واضحًا ، كقول الطرماح بن حكيم يمدح قبيلته :

أنا ابنُ أباةِ الضيم من آل مالك ∴ وإن مالكٌ كانت كرام المعادن

تخفيف " أن " المفتوحة الهمزة :

حين تخفف يظل لها ما كان للمشددة من دلالة مزدوجة : مؤكِّدة سابكة ، ثم إنها حين تخفف لا تشتبه باداة مضادة لها فى المعنى ، كما كان ذلك فى المكسورة ، إذ تشترك مع " أن " المصدرية الناصبة للمضارع ، فى الدلالة على المصدرية ، وتقرب من " أن " المفسرة ـــ وهى فى المحصلة النهائية تفيد البيان والتوضيح ـ وهو معنى غير بعيد عن التوكيد ، ولهذا يبقى عملها : فتنصب الاسم وترفع الخبر ، إلا أن اسمها ـ وهى مخففة ـ لابد أن يكون ضميرًا محذوفًا ، والأكثر أن يدل على الشأن والحال والقصة ، ولا يرد ضميرًا ظاهرًا غير دال على الشأن إلا فى حالة

الضرورة ، كقول : " جنوب " ترثى أخاها بأنه كان المنقذ والملجأ :

لقد علم الضيف والمرملون ∴ إذا أغبرَّ أفقٌ وهبّت شمالاً
بأنْك ربيعٌ وغيثٌ مريع ∴ وأنك هناك تكون الشمالا

أما خبرها فيجب أن يكون جملة ، حتى يشتمل الأسلوب على مسند ومسند إليه ، حيث لا يذكر الاسم ظاهرًا .

وهذه الجملة التى تقع خبرًا لـ " أن " المخففة إما أن تكون اسمية ، وإما أن تكون فعلية ، فإن كانت جملة اسمية لم تحتج إلى فاصل يميزها عن " أن " الناصبة للفعل ، ضرورة أنه لا فعل بعدها ، وذلك كقوله تعالى : ﴿ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ وإن كانت جملة فعلية : فإما أن يكون فعلها جامدًا ، أو دالاً على دعاء ، وإما أن يكون فعلها غير ذلك ، فإن كان الفعل جامدًا أشبه الاسم بعدم دلالته على الأزمنة المختلفة ولهذا لا يحتاج أيضًا إلى فاصل كقوله تعالى : ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلإِنسَانِ إِلاَّ مَا سَعَى ﴾ ، وإن دل الفعل على الدعاء أشبه الجامد فى المحافظة على صيغته فلا يتطلب فاصلاً كذلك ، مثال الدعاء بخير : قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا جَاءهَا نُودِىَ أَن بُورِكَ مَن فِى النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا ﴾ ، ومثال الدعاء بشر قوله ﷻ : ﴿ وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللهِ عَلَيْهَا ﴾ فى قراءة من خفّف " أنْ " وكسر الضاد وذلك فى غير القراءات السبع .

أما إذا كان الفعل غير ذلك فإن الفصل بين " أن " وهذا الفعل واجب للتمييز بين المخففة والخفيفة ، فالمخففة لابد فيها من فاصل والخفيفة لا تحتاج إليه ، والفواصل المعتبرة هى :

١ - " قد " قال تعالى : ﴿ قَالُواْ نُرِيدُ أَن نَّأْكُلَ مِنْهَا وَتَطْمَئِنَّ قُلُوبُنَا وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا ﴾ .

٢ - **التنفيس** : وهو ما يفيد وقوع مضمون الجملة فى المستقبل سواء كان

ذلك بالسين أو بـ " سوف " قال ﷻ : ﴿ **عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى** ﴾ ، وتقول : علمت أن سوف يبدو كلُّ ما استتر .

٣ - **النفى** : سواء كان بـ " لا " مثل : ﴿ **وَحَسِبُواْ أَلاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ** ﴾ فى قراءة رفع " تكون " ، أم بـ " لن " كقوله تعالى : ﴿ **أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ** ﴾ أم بـ " لم " كقوله تعالى : ﴿ **أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُ أَحَدٌ** ﴾ أم بـ " ما " كقولك : عرفت أن ما مجتهد براسب .

٤ - " **لو** " كقوله تعالى : ﴿ **وَأَلَّوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَاهُم مَّاءً غَدَقًا** ﴾ وقوله تعالى : ﴿ **أَوَ لَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الأَرْضَ مِن بَعْدِ أَهْلِهَا أَن لَّوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُم بِذُنُوبِهِمْ** ﴾ .

هذا هو الوضع السائد فى اللغة ، وقد ندر خروج العرب عن هذه الضوابط ، ومن هذا الذى ورد بدون فصل ـ مع أن الفعل غير جامد ، ولا دال على دعاء ـ قول الشاعر :

علموا أن يؤمَّلون فجادوا ∴ قبل أن يُسْألوا بأعظم سؤل

اعتمادًا على معنى المدح ، إذ يفيد ذلك أن شأنهم أن يؤمل فيهم غيرهم .

تخفيف " كأنّ " :

تختلف " كأنّ " عن سابقتيها من حيث إنها إذا خُففت بقيت على عملها بدون قيد ولا شرط .

فتارة يظهر معمولاها معًا ، ويكونان مفردين ، تظهر عليهما علامة الإعراب ، كقول رؤبة :

كأنْ وَرِيدَيْه رشاءُ خلب[1]

---

(١) يصف رجلاً بانتفاخ وغلظ الوريدين اللذين يكونان فى الرقبة وينتفخان عند الغضب بأنهما كالحبل الغليظ .

فخفف " كأنّ " وأعملها فى مفردين : أحدهما انتصب بالياء لأنه مثنى وهو اسمها ، والثانى مرفوع بالضمة وهو خبرها .

وتارة يحذف أحد معموليها وهما مفردان كقول الشاعر :

ويومًا توافينا بوجه مقسّم ∴ كأنْ ظبية تعطو إلى وارق السلم

فقد روى هذا البيت **بثلاث روايات** : **الأولى** : رفع كلمة " ظبية " على أساس أنها خبر " كأن " واسمها محذوف تقديره : كأنْها . **والثانية** : نصبها على أنها اسمها والخبر هو المحذوف والتقدير : كأن مكانَها ظبيةً . **والثالثة** : جرها على أنها مجرورة بالكاف ، وتكون أن زائدة بين الجار والمجرور .

ففى الروايتين الأولى والثانية مثل وشاهد على حذف أحد المعمولين وهما مفردان .

وتارة يكون الاسم محذوفًا والخبر جملة اسمية فلا يحتاج إلى فاصل مثل :

ووجهٍ مشرق اللون ∴ كأنْ ثدياه حقان

وتارة يكون الاسم محذوفًا ، والخبر جملة فعلية ، فيجب الفصل ــ فى حالة النفى - بـ " لم " كقوله تعالى : ﴿ **فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ** ﴾ وفى حالة الإثبات يكون الفاصل " قد " ، مثل قول الشاعر يشجع على دخول الحرب ، فالموت يأتى بدونها :

لا يهولنك اصطلاءُ لظى الحر ∴ ب فمحذورها كأن قد ألمّا

تخفيف " لكن " :

إذا خففت " لكن " زال شبهها بالفعل ، وزال أيضًا اختصاصها بالدخول على المبتدأ والخبر ، ومن هنا لا يبقى لها عمل ، وتهمل وتكون حرف استدراك فقط ، كقوله تعالى : ﴿ **فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنِ اللهَ قَتَلَهُمْ** ﴾ فى قراءة من خفف النون ورفع لفظ الجلالة ، وقد تكون حرف عطف إذا تحقق فيها شرط العطف كما تقول : ما الأرض ثابتة لكن متحركة .

" لا " النافية للجنس

سبق لنا أن عرفنا أن الحجازيين قد نظروا إلى حرف النفى " لا " حين يدخل على الجملة الاسمية ، وركزوا على وجه الشبه بينه وبين الفعل الناسخ " ليس " - وهو الفعل النافى من أخوات " كان " - فرفعوا به المبتدأ ونصبوا الخبر ، غير أن دلالته على النفى تقتصر على نفى الوحدة ، بمعنى أنك إذا قلت : لا رجلٌ حاضرًا ، كان معنى ذلك أنه لا رجلٌ واحدٌ حاضرًا ، فيصدق هذا القول على حالة ما إذا لم يوجد رجل قط ، وعلى ما إذا كان الحاضر رجلين أو أكثر .

ولأن هذا الحرف حينئذ غير مختص بالدخول على الجملة الاسمية كان عمله غير معترف به عند جميع العرب لأن العمل - كما سبق - فرع الاختصاص .

أما إذا تخصص الحرف " لا " بالدخول على الجملة الاسمية بأن دخل على نكرة ، **مراد بها الجنس كله** ، **مقدر قبلها " مِنْ " الاستغراقية** التى لا تدخل إلا بعد نفى ، وقبل نكرة ، فإن العرب جميعًا يُعملونه إعمال " إنّ " ، فينصبون به المبتدأ ، ويرفعون الخبر ، ويعتبرون هذا الحرف النافى من أخوات " إنّ " كما كانت " ليس " هى الفعل النافى من أخوات " كان " ، وفى هذه الحالة ينصبُّ نفيه على الجنس كلّه لا على واحد منه .

على أن تقدير " من " الاستغراقية قبل اسمه باستمرار جعل هذا الاسم مضمنًا معنى الحرف ، فاستحق البناء على ما ينصب به لو كان معربًا ، ما لم يظهر قبله هذا الحرف نفسه فى مثل قول الشاعر :

فقام يذود الناس عنها بسيفه ∴ وقال ألا لا من سبيل إلى هند

وما لم يأت هذا الاسم مضافًا أو شبيهًا به ، فإن " مِنْ " لا تقدر قبلهما ولا تدخل عليهما .

وحتى يتحقق هذا العمل وهذا المعنى لابد من تحقق الشروط الآتية والتى سبقت الإشارة إليها وهى :

١ - أن تكون نافية ، فلو كانت زائدة لم تعمل ، وشذ قول الشاعر :

لو لم تكن غطفانُ لا ذُنوبَ لها ∴ إذن لَلَامَ ذوو أحسابِها عُمَرَا[1]

٢ - أن يكون المنفى بها الجنس نصًا ، فلو كانت لنفى الوحدة عملت عمل " ليس " كما سبق نحو : لا رجلٌ قائمًا بل رجلان ، ومعنى أن يكون النفى نصًّا أن يراد به نفى الجنس كله ، وأن يقدّر قبل النكرة الواقعة اسمًا لها " مِنْ " الاستغراقية .

٣ - ألا يدخل عليها جار ، فإن دخل عليها جار بطل عملها ، وخفض هذا الجار ما بعدها فتقول : جئت بلا زادٍ ، وغضبت من لا شىءٍ ، وشذ قولهم : جئت بلا شىءَ - بالفتح .

٤ - أن يكون اسمها وخبرها نكرتين ، فإن جاء أحدهما أو كلاهما معرفة أُهْمِلت ، ووجب تكرارها مثل : لا سعدٌ فى الجامعة ولا خالدٌ ، ولم تكرر - مع أن اسمها معرفة - للضرورة فى قول الشاعر :

أشاءُ ما شئتِ حتى لا أزالَ لما ∴ لا أنتِ شائيةٌ من شأننا شانى

أحوال اسمها :

تارة يكون اسمها مفردًا عن الإضافة ، وتارة يكون مضافًا أو شبيهًا به ، ويتحقق إفراده عن الإضافة بوروده دالاً على **واحد** مثل : لا مفرَّ من لقاء الله ، أو **جمع تكسير** نحو : لا علماءَ يرضون عن الفساد ، فيبنى

(١) هو لـ " لفرزدق " يهجو " عمر بن هبيرة " ويهجو من أجله قبيلته " غطفان " محملاً إياهم أوزاره لأنهم لم يمنعوه ولم يؤدبوه ، وقد عرفت زيادة " لا " هنا من دلالة " لو " على امتناع الجواب لامتناع الشرط ، وشرطها هنا منفى بـ " لم " وامتناع المنفى إثبات ، فيفسد المعنى لو بقيت على النفى .

الاسم معهما على الفتح ، فإن كان **جمعَ مؤنث سالمًا** كنت مخيّرًا بين بنائه على الفتح أو على الكسر ، وقد ورد بالوجهين قول الشاعر :

إنّ الشبابَ الذى مجدٌ عواقبُه ∴ فيه نلَذُّ ولا لذاتَ للشيب[1]

وإن كان **مثنى** أو **جمع مذكر** سالمًا بُنى على الياء ، مثال المثنى قول الشاعر :

تَعَزَّ فلا إلْفَيْنِ بالعيش مُتِّعا ∴ ولكن لِوُرَّاد المنونِ تتابُعُ

ومثال جمع المذكر السالم : لا عابثين يرجى منهم خيرُ للإسلام ، ومثال ما ألحق بجمع المذكر :

يحشر الناس لا بنين ولا آ ∴ باءَ إلا وقد عنتهم شؤون

أما المضاف وشبهه فليسا مبنيين مع هذا الحرف بل معربان ، فإذا وقع أحدهما اسمًا له نُصِب ، وقد عرفنا علة عدم البناء فيهما ، والمراد بشبيه المضاف : ما اتصل به شيءٌ من تمام معناه .

مثال المضاف : لا وسوسةَ شيطانٍ مؤثرةٌ على المُؤمنِ الصادق ، ولا شهوةَ سلطة داعيةٌ لانحراف تقىّ .

ومثال الشبيه به : لا قبيحًا فعلُه محمود ، ولا سالكًا سبيلَ الأنبياء مذموم ، ولا أحسنَ من كنف الله حصنٌ يحتمى به .

ما الحكم إذا تكررت " لا " ؟ :

بعد أن عرفنا الفرق من جهة المعنى ومن جهة الإعراب بين " لا " الحجازية و " لا " النافية للجنس ، يتضح لنا أن الإعراب تابع للمعنى ،

---

(١) الشاهد فى قوله : " ولا لذات للشيب " حيث وردت كلمة " لذات " بفتح التاء وبكسرها ، الفتح حملاً على المفرد وجمع التكسير ، وفرقا بين حركة البناء وحركة الإعراب ، والكسر على أساس أنه الحركة التى تعرب بها طردًا للقاعدة التى ترى أن البناء على ما ينصب به لو كان معربًا .

بحيث إذا تغير مراد المتكلم ، وأراد نفى الوحدة حول إعراب الجملة إلى باب " لا " الحجازية ، وإذا أراد نفى الجنس كله جعل الإعراب تابعًا لضوابط هذا الباب ، ومن هنا نجد فى كثير من كتب النحو الإشارة إلى جواز خمسة أوجه إعرابية فيما إذا تكررت " لا " فى الأسلوب ، وكانت شروط " لا " النافية للجنس محققة فى كلتا الجملتين ، ومثالها : **لا حول ولا قوة إلا بالله .**

الوجه الأول : اعتبار " لا " فى كلتا الجملتين نافية للجنس فيبنى الاسم فيهما على الفتح وهذا هو الأصل ، وقد قرأ به " **ابن كثير** " و" **أبو عمرو** " فى قوله تعالى : ﴿ **لاَّ بَيْعٌ فِيهِ وَلاَ خُلَّةٌ** ﴾ بفتح العين فى " بيع " والتاء فى " خلة " .

الوجه الثانى : اعتبار " لا " فى الجملتين نافية مهملة ، أو حجازية ، فيرفع ما بعدها فيهما ، كقراءة الباقين فى الآية السابقة ، برفع البيع والخلة وكقول الشاعر :

وما هجرتكِ حتى قلتِ معلنةً ∴ لا ناقةٌ لىَ فى هذا ولا جملُ

الوجه الثالث : اعتبار " لا " الأولى نافية للجنس ، والثانية نافية مهملة ، أو حجازية ، فيبنى اسم الأولى على الفتح ، ويرفع ما بعد الثانية ، ومثال هذا الوجه قول الشاعر :

هذا لعَمْرُكُم الصَّغَارُ بعينِه ∴ لا أمَّ لى إن كان ذاك ولا أبُ

الوجه الرابع : اعتبار " لا " الأولى نافية مهملة ، أو حجازية ، والثانية نافية للجنس - عكس الوجه السابق - فيرفع ما بعد الأولى ، ويبنى ما بعد الثانية على الفتح ، ومثاله :

فلا لغوٌ ولا تأثيمَ فيها ∴ ولا حَيْنٌ ولا فيها مُليم

وفيها لحمُ ساهرةٍ وبَرٌّ ∴ وما فاهُوا به أبدًا مُقيم

الوجه الخامس : اعتبار الأولى نافيــة للجنــس ، والثانيــة زائـدة ، ومـا بعدها معطوف على محل اسم الأولى ، فيبنى ما بعـد الأولـى علـى الفتـح ، وينصب ما بعد الثانية عطفًا ، ومثاله :

لا نســـبَ اليـــوم ولا خُلَّـــةً ∴ اتسـع الخـرق علـى الراقـع

وهذا الوجه هو أضعف الأوجه السابقة .

ضبط تابع الاسم

التابع المقصود هنا هو عطف النسق ، والنعت ، والبدل :

فإذا عطفت على الاسم ، وهو نكرة مبنيـة ، وكـان المعطـوف صـالحًا لإعمال " لا " فيه ، جاز فى هذا الاسم المعطوف النصـب ، والرفـع فقـط ، أما النصب فعطفًا على محل اسم " لا " وأما الرفع فعطفًا علـى محـل " لا " مع اسمها ، ومحلها رفـع بـالابتداء ، ولـم يجـز فـى المعطـوف البنـاء علـى الفتح ، لأن اسمها قد بنى علـى الفتـح ، لعلـة تضمنـه معنـى الحـرف ، ولا تتأتى هذه العلة فى المعطوف ، وعلى ذلك ورد قول الشاعر :

فلا أبَ وابنًا مثلُ مروانَ وابنِه ∴ إذا هو بالمجْد ارتـدى وتـأزَّرا

ويجوز " وابْنٌ " ، وأما حكاية " **الأخفش** " : لا رجلَ وامـرأةَ ، بـالفتح فشاذة ، فإذا لم يكن المعطـوف صالحًـا لإعمـال " لا " بـأن فقـد شـرطًا مـن شروط العمل لـم يجـز إلا الرفـع مثـل : لا أب وابنُـه مثـلُ مـروانَ وابنـه ، بالرفع فقط .

وإذا وصفت هـذه النكـرة المبنيـة ، فإمـا أن يكـون النعـت مفـردًا ، أو مضافًا ، أو شبيهًا به ، فإذا كان النعت مفردًا فإما أن يكون متصلاً بالاسم ، أو مفصـولاً منـه : فـإن كـان **النعت مفردًا متصلاً** جـاز فيـه ثلاثـة أوجـه إعرابية :

الأول : بناؤه على الفتح على أساس تركيبه مع الاسم تركيب " خمسة عشر " نحو : لا حلَّ منفردَ للقضية . **الثانى** : نصبه اعتبارًا لمحل اسم " لا " مثل : لا حلَّ منفردًا للقضية . **الثالث** : رفعه اتباعًا لمحل " لا " مع اسمها مثل : لا حل منفردٌ للقضية .

وإن كان **النعت مفردًا منفصلاً** عن الاسم جاز الوجهان الأخيران : النصب والرفع ، وامتنع البناء لاستحالة التركيب مثل : لا حل للقضية منفردًا ، بالنصب أو منفردٌ ، بالرفع .

فإذا كان النعت مضافًا ، أو شبيهًا به ، جاز أيضًا فيه النصب والرفع ، ولم يجز البناء ، لامتناع التركيب كذلك فتقول : لا حلَّ مُواكبَ هزيمةٍ مقبولٌ ، بنصب " مواكب " ورفْعِه ، وتقول : لا رجلَ خائنًا لدينه محبوب ، هذا إذا كان اسم " لا " مفردًا عن الإضافة .

فإذا كان اسم " لا " نفسه مضافًا أو شبيهًا به فإنه يكون ـ كما عرفنا منصوبًا ، ويمتنع فيه البناء ، وعلى ذلك لا يجوز فى النعت إلا وجهان : النصب اتباعًا للفظ ، والرفع اتباعًا لمحل " لا " مع اسمها فتقول : لا قائدَ حربٍ خائنًا منصورٌ ، ويجوز فيها " خائنٌ " بالرفع ، وتقول : لا واثقًا من نفسه مجتهدًا راسبٌ ، ويجوز " مجتهدٌ " .

وإذا أبدلت من اسم " لا " **فإما** أن يصلح البدل لإعمال " لا " فيه أى أنه مستكمل لشروط إعمالها ، **وإما** ألا يصلح ؛ لفقد أحد شروط العمل ، فإذا كان صالحًا لذلك جاز فيه النصب والرفع مثل : لا أحدَ قائدًا أو جنديًا غنىٌّ عن معونة الله ونصره ، ويجوز " قائدٌ أو جندىٌ " ، أما إذا لم يكن صالحًا لإعمالها فيه لم يجز إلا الرفع مثل : لا أحدَ خالدٌ أو عمرٌو غنىٌّ عن عونِ الله .

أوجه استعمال " ألا "

ترد " ألا " على أربعة أوجه :

الوجه الأول : تستعمل أداة استفتاح وتنبيه لإفادة توكيد مضمون الجملة ، فتدخل على الجملة الاسمية ، وعلى الجملة الفعلية ، قال تعالى: ﴿ **أَلا إِنَّ أَوْلِيَاء اللهِ لاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ** ﴾ وقال : ﴿ **أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ** ﴾ .

الوجه الثانى : أن تأتى للعرض أو التحضيض ، فتختص بالجملة الفعلية - والعرض يكون للحث على تحقيق شيء بلطف ، والتحضيض حثٌّ بشدة - مثال العرض قوله تعالى : ﴿ **أَلاَ تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ اللهُ لَكُمْ** ﴾ ومثال التحضيض قوله ﷺ : ﴿ **أَلاَ تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُواْ أَيْمَانَهُمْ** ﴾ .

الوجه الثالث : أن ترد دالة على التمنى ، وقد اختلف فيها حينذاك ، فذهب " **المازنى** " و " **المبرد** " إلى أن معنى التمنى طارئ عليها ، فلا يؤثر فيها من جهة العمل ، فتعمل فى الاسم والخبر كما كانت " لا " تعمل قبل دخول الهمزة ، أما من جهة المعنى فإن دلالتها على التمنى تجعل المضارع الواقع فى جوابها ينصب بعد فاء السببية أو واو المعية ، والبيت الآتى يبين عملها فى الاسم والخبر ، وتأثيرها فى المضارع ، بنصبه بعد فاء السببية :

ألا عُمْرَ ولّى مستطاعٌ رجوعُه ∴ فيرأبَ ما أثْأت يدُ الغفلات

ولقد أعربا كلمة " عُمْر " اسمًا لـ " لا " مبنيًا على الفتح ، وكلمة " مستطاع " خبرًا لها مرفوعًا ، أما كلمة " رجوعُه " فنائب فاعل لاسم المفعول " مستطاع " .

وذهب " **الخليل** " و " **سيبويه** " إلى أن معنى التمنى يجعلها بمنزلة الفعل : أتمنى ، فلا تحتاج إلى خبر ، ويكون عملها مقصورًا على الاسم

فقط ، ويجعلها بمنزلة الحرف " ليت " فلا تلغى إذا تكررت ، ولا يراعى محلها مع اسمها كما كنا نراعى ذلك فى " لا " واسمها ، ويعربان البيت السابق على أساس أن كلمة " مستطاع " خبر مقدم وكلمة " رجوعه " مبتدأ والجملة صفة ثانية لكلمة " عمر " بعد الصفة الأولى وهى جملة " ولّى " .

الوجه الرابع : أن تكون مركبة من همزة الاستفهام و " لا " النافية للجنس فلا تؤثر الهمزة الداخلة على " لا " فى عملها .

غير أنها تارة تبقى الهمزة على معنى الاستفهام ، وتبقى " لا " على معنى النفى ، وهو قليل كقول الشاعر :

ألا اصطبارَ لسلمى أم لها جلد ∴ إذا أُلاقى الذى لاقاه أمثالى

وتارة يراد بهما التوبيخ وهو الكثير الغالب فى الأساليب العربية ومنه قول الآخر :

ألا ارعواءَ لمن ولّت شبيبته ∴ وآذنت بمشيبٍ بعده هرمُ

حذف الخبر

يكثر حذف الخبر فى هذا الباب لأنه غالبًا ما يكون معلومًا من سياق الأسلوب ، قال تعالى : ﴿ **قَالُوا لاَ ضَيْرَ** ﴾ ، وقال : ﴿ **فَلاَ فَوْتَ** ﴾ ، وقال : ﴿ **ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ** ﴾ ، وتقول : محمد خاتم النبيين ولا شك ، وسينتصر الحق ولا بد .

هذا إذا كان الخبر مما يمكن استنتاجه ومعرفته ، أما إذا لم يكن كذلك فإن ذكر الخبر حينئذ يكون واجبًا مثل قولك : لا أحدَ أغيرُ من الله ﷻ .

الأفعال الناصبة للمبتدأ والخبر

تتميز هذه الأفعال بأنها تدخل على المبتدأ والخبر بعد استيفائها لفاعلها - ومعروف أن الجملة التى فيها فعل ليس فيها إلا مرفوع واحد - ومن حيث إن هذه الأفعال قد أخذت مرفوعها فلم يبق للمبتدأ والخبر إلا النصب ، **وتنقسم من حيث الدلالة المعنوية إلى قسمين :**

١ - **أفعال القلوب** : وقد سميت بذلك لأن معانيها قائمة بالقلب .. إذ تدل على الرجحان ، أو اليقين ، وهما عملان من أعمال الفؤاد .

٢ - **أفعال التصيير** : وهى تدل على التحول والتغيير .

وهذه الأفعال بقسميها لا يظهر معناها إلا فى الخبر ، وهى بذلك تشترك مع الأفعال السابقة فى باب " كان وأخواتها " ، وباب أفعال المقاربة ، فهى فى **الباب الأول** تدل على زمن حدوث الخبر ، أو استمراره ، أو نفيه ، أو تحوله ، وهى فى **الباب الثانى** تدل على مقاربة حصول الخبر على سبيل الحقيقة ، أو الرجاء ، أو الشروع فيه ، وهى **هنا** تدل على رجحان الخبر ، أو تيقنه وتحققه فى النوع الأول ، وعلى تحوله وصيرورته فى النوع الثانى ، وإذن فمعانى الأفعال الناسخة كلها ترتبط بالخبر ، ولا تظهر إلا فيه ، ومن هنا لم يجز حذف هذا الخبر فى أى باب منها .

أفعال القلوب

تنقسم من حيث ما تدل عليه إلى أربعة أقسام :

الأول : ما يفيد تيقُّن الخبر وتأكده وهو أربعة أفعال : **وجد** ، **ألفى** ، **دَرَى** ، **تعلّم بمعنى** : اعلم ، وأمثلة ذلك بالترتيب قوله تعالى : **﴿ وَمَا تُقَدِّمُوا لأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا ﴾** وقوله ﷻ : **﴿ إِنَّهُمْ أَلْفَوْا آبَاءهُمْ ضَالِّينَ ﴾** .

وقول الشاعر :

دُرِيتَ الوفيَّ العهد يا عُرْوَ فاغتبط ∴ فإن اغتباطًا بالوفاء جميل[١]

وقول الآخر :

تعلَّم شفاءَ النفس قهرَ عدوِّها ∴ فبالغ بلطف فى التحيُّل والمكر

الثانى : ما يفيد رجحان تحقق الخبر ، وهو خمسة أفعال : **جعل** ، **حجا** ، **زعم** ، **عَدّ** ، **هَبْ بمعنى : افترض** ، وأمثلة ذلك بالترتيب قوله تعالى : ﴿ **وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا** ﴾ وقول الشاعر :

قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة ∴ حتى ألمّت بنا يومًا مُلِماتُ

وقول الآخر :

زعمتنى شيخًا ولست بشيخ ∴ إنما الشيخ من يدب دبيبا

وقول غيره :

فلا تعدُد المولى شريكَك فى الغنى ∴ ولكنما المولى شريكُك فى العُدْم[٢]

وقول آخر :

فقلت أجرنى أبا مالك ∴ وإلا فهبنى امْرَءًا هالكا

الثالث : ما يفيد تيقن الخبر أو رجحانه ، والغالب كونه لليقين وهو فعلان هما : **رأى** ، **وعلم** . قال تعالى : ﴿ **إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا * وَنَرَاهُ قَرِيبًا** ﴾ وقال : ﴿ **فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ** ﴾

الرابع : ما يستعمل مفيدًا للرجحان أو التيقن ، والغالب إتيانه للرجحان وهو ثلاثة أفعال : **ظن** ، **وخال** ، **وحسب** .

---

(١) دريت : فعل ماض مبنى للمجهول والتاء نائب فاعل وهو المفعول الأول لدرى ، الوفى : مفعول ثان منصوب ، وهو صفة مشبهة يجوز فيما بعدها وهو كلمة " العهد " الرفع على الفاعلية والنصب على التشبيه بالمفعول به ، والجر بالإضافة، يا عرو : يا حرف نداء ، عرو : منادى مبنى على ضم التاء المحذوفة على لغة من ينتظر ، وإعراب بقية البيت لا يخفى .

(٢) المفعولان بعد الفعل " تعدد " مضارع " عَدّ " هما : المولى ، وشريكك . العدم : الفقر ، المولى : الصديق .

قال الشاعر :

ظننتك إن شبّت لظى الحرب صاليا ∴ فعرّدت فيمن كان فيها معرّدا(١)

وقول الآخر :

إخالك إن لم تغضض الطرف ذا هوى ∴ يسومُك ما لا يُستطاع من الوجد

وقول غيره :

وكنا حسبنا كلّ بيضاء شحمة ∴ عشية لاقينا جذام وحميرا

ومثله :

حسبت التقى والجود خير تجارة ∴ رباحا إذا ما المرء أصبح ثاقلا

سدّ المصدر مسد المعمولين :

من هذه الأفعال ما يكثر استعماله واقعًا على المصدر المؤول بعد استيفائه لفاعله مباشرة ، فيقع هذا المصدر موقع المنصوبين لهذا الفعل ، والذى يؤهله لذلك أن فى هذا المصدر المؤول مسندًا ومسندًا إليه ، وفى ذلك تعويض عن المعمولين اللذين كانا مبتدأ وخبرًا .

ومن ذلك الفعل : " **تعلّم** " الذى هو بمعنى : اعلم ، قال الشاعر :

فقلت تعلّم أنّ للصيد غرّة ∴ وإلا تضيعها فإنك قاتله

وكذلك الفعل " **زعم** " يقع ناصبًا لمحل المصدر المؤول من " أن " والفعل كقوله تعالى : ﴿ **زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّن يُبْعَثُوا** ﴾ كما يقع أيضًا عاملاً فى محل المصدر المؤول من " أنّ " ومعموليها ، قال الشاعر :

وقد زعمت أنّى تغيرت بعدها ∴ ومن ذا الذى يا عزّ لا يتغير

كما يأتى الفعلان : **علم وظن** ، فى كثير من الأساليب الفصيحة ناصبين لمحل المصدر المؤول ، قال تعالى : ﴿ **فَاعْلَمْ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ**

---

(١) الصالى : المتجرئ على لهيب الحرب ، التعريد : الإحجام والفرار والهرب ، والمفعولان هما : كاف المخاطب ، و " صاليا " .

اللهُ ﴾ وقال : ﴿ عَلِمَ اللهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾ وقال : ﴿ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلاَقُو رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ﴾ وقال : ﴿ وَظَنَّ أَنَّهُ الْفِرَاقُ ﴾ .

تغير العمل بتغير المعنى :

قد تخرج هذه الأفعال عن معناها السابق فيتغير عملها :

فتستعمل " علم " بمعنى : عرف ، كما تخرج " ظن " إلى معنى : اتهم وترد " حجا " بمعنى : قصد ، فلا تنصب كل منها إلا مفعولاً به واحدًا ، قال تعالى : ﴿ وَاللهُ أَخْرَجَكُم مِّن بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لاَ تَعْلَمُونَ شَيْئًا ﴾ وقال : ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ ﴾[١] في قراءة سبعية متواترة بالظاء بدل الضاد ، وتقول : حجوت الله أي : قصدته .

وقد يؤدي تغيير المعنى إلى استعمال الفعل لازمًا لا يتعدى إلى مفعول إلا بحرف الجر كالفعل : " وجد " إذا دل على معنى الحزن أو الحقد ، فتقول : وجدت على فلان .

وليس هذا مطردًا فقد يتغير المعنى ، ولا يتغير العمل ، كما إذا دلت " رأى " على معنى الرؤيا والحلم ، فإنها تنصب المفعولين أيضًا ، حين يكون أصلهما المبتدأ والخبر مثل :

أُراهم رُفقتي حتى إذا ما ∴ تجافى الليل وانخزل انخزالا[٢]

---

(١) الشاهد هنا على قراءة الظاء على أساس أنه " فعيل " بمعنى مفعول من الظن بمعنى الاتهام أي : وما هو بمتهم ، ويكون الفعل هنا متعديًا لواحد هو الضمير الواقع نائب الفاعل لاسم المفعول " ظنين " .

(٢) رأى الحلمية لها مصدر واحد هو الرؤيا ، أما العلمية والبصرية فلهما مصدران : الرؤيا والرؤية ، بدليل قوله تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلاَّ فِتْنَةً لِّلنَّاسِ ﴾ فابن عباس يرى أنها رؤية عين .

النوع الثانى : أفعال التصيير :

وهى كثيرة منها : جعل ، رد ، ترك ، اتخذ ، تخذ ، صيّر ووهب بمعنى : جعل ، وأمثلتها بالترتيب :

قال تعالى : ﴿ **فَجَعَلْنَاهُ هَبَاء مَّنثُورًا** ﴾ .

وقال : ﴿ **وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّن بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّاراً** ﴾ .

وقال : ﴿ **وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِى بَعْضٍ** ﴾ .

وقال : ﴿ **وَاتَّخَذَ اللهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً** ﴾ .

وقال الشاعر :

تَخِذْتُ غُرازَ إثرهم دليلاً ∴ وفروا فى الحجاز ليعجزونى[١]

وقال الآخر :

ولعبت طير بهم أبابيل ∴ فصُيّروا مثل كعصف مأكول[٢]

وقالوا : وهبنى الله فداك ، بمعنى : جعلنى أو صيرنى .

موقف هذه الأفعال من الجمود والاشتقاق :

كل أفعال هذا الباب بنوعيها متصرفة إلا ثلاثة أفعال : اثنان منها من أفعال القلوب وهما : تعلّمْ بمعنى : اعلم ، وهَبْ بمعنى : افترض ، فإن الفعل " تعلّمْ " فى أصل وضعه متصرف ، وهو يدل على التلقى والتأثر بالتعليم ، فمصدره التعلّم ، ومنه : يتعلم ، والمتعلم ، وغير ذلك ولكن

---

(١) غراز : يزنة غراب : اسم واد ، وهو مفعول أول ، ودليلا مفعول ثان . وإثرهم بمعنى وراءهم ظرف مكان .

(٢) أبابيل : جماعات ، عصف : ورق زرع يبقى فى الأرض بعد الحصاد ، وقيل : التبن ، والفعل " صيروا " مبنى للمجهول وواو الجماعة نائب فاعل وهو المفعول الأول ، " مثل " مفعول ثان .

خرجت به العرب عن هذا المعنى الشائع واستعملت فعل الأمر منه فقط بمعنى " اعْلَمْ " لا بمعنى " تلقّ " السابق ، فجمد فعل الأمر بهذا المعنى على صيغته ولم يأت منه مضارع ، ولا ماض ، ولا غيره ، وكذلك الفعل: " هَبْ " بمعنى : افترض ، مادته الأصلية متصرفة ، الماضي : وهب بمعنى : أعطى ، والمضارع : يهب ، والمصدر : هبة ، ومنه واهب وموهوب وغير ذلك ، فلما استعمل العرب الأمر منه بمعنى آخر هو : افترض ، جمد على صيغة الأمر ولم يأت منه غيره .

وهناك فعل واحد من النوع الثاني : (أفعال التصيير) هو : وهب بمعنى جعل ، وهو بلفظ الماضي ولم يأت منه بهذا المعنى سواه .

وما عدا هذه الأفعال الثلاثة فهو متصرف ، تعمل تصاريفه عمله ، فتقول : أظن عليًا نبيلاً ، وأنا ظان محمدًا كريمًا ، اتخذوا الله رقيبًا ، ويقول الله ﷻ : ﴿ **وَمَا كُنتُ مُتَّخِذَ الْمُضِلِّينَ عَضُدًا** ﴾ .

الإلغاء والتعليق

ما سبق من نصب هذه الأفعال لكل من المبتدأ والخبر هو الأصل ، ومن أجله كان هذا الباب ، وقد يطرأ عليها ما يبطل عملها مطلقًا ، أو يبطله لفظًا فقط ، فإبطال عملها مطلقًا يسمى الإلغاء ، وإبطال عملها لفظًا يسمى التعليق ، ولا يتطرق الإلغاء ولا التعليق إلى الأفعال الجامدة ، ولا إلى أفعال التصيير ، بل ذلك **مختص بأفعال القلوب المتصرفة** .

الإلغـــاء :

العامل القوى الأصيل لا يتأثر بتقدم المعمول عليه ، فقول الله تعالى : ﴿ **إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ** ﴾ تقدم فيه المفعول به على الفعل ، وتقول : محمدًا رأيت ، فتنصب المفعول به المقدم ـ كما أن هذا العامل القوى يدل على الحدث بذاته ، كالعبادة والاستعانة والرؤية فيما سبق ، أما الفعل

الضعيف وأخص هنا الناسخ الناصب فإنه يحتاج لوجوب تأثيره أن تترتب معمولاته وألا تتقدم عليه ، فإذا اختل هذا الترتيب أو تقدم بعضها كان له ألا يعمل فيها ، كما أنه لا يدلّك على الحدث التام بذاته ، بل لابد له أن يرتبط فى بيان دلالته بالخبر كما سبق بيانه فى أول هذا الباب .

وبناء على ذلك يجوز للفعل القلبى المتصرف ـ إذا تقدم عليه أحد المعمولين أو كلاهما ـ أن يمتنع عن التأثير فى غير مرفوعه ، فتُلْغَى مهمته الإعرابية فى اللفظ ، وفى المحل معًا ، فلك أن تقول مثلاً : محمدٌ ظننت عالمٌ ، بالرفع ، لأن العامل هنا توسط بين معموليه فألغى ، ويجوز أن تُعْمِلَه فتقول : محمدًا ظننت عالمًا .. كما أنك إذا قدمت المعمولين معًا فمن حقك الإلغاء بل هو الأكثر ـ فتقول : محمد عالم ظننت ، ولك أن تقول : محمدًا عالمًا ظننت ، ومن شواهد التوسط مع الإلغاء قول الشاعر :

أ بالأراجيز ياابْنَ اللُّؤْمِ تُوعدنى ∴ وفى الأراجيز ـ خلت ـ اللؤمُ والخور[١]

ومن شواهد التأخر مع الإلغاء قول الآخر :

همـا سـيدانا يزعمـان وإنمـا ∴ يسُودانا إن أيْسرت غنماهما

وواضح أن العامل إذا تقدم لا يمكن إلغاؤه حيث لا سبب لذلك وهذا هو رأى الجمهور ، وقد خالف فيه **الكوفيون والأخفش** ، واستدلوا بقول الشاعر :

كذاك أُدِّبْتُ حتى صار من خلقى ∴ أنى رأيت ملاكُ الشيمةِ الأدبُ

وقوله :

أرجو وآمل أن تدنو مودتها ∴ وما إخالُ لدينا منك تنويلُ[٢]

---

(١) الأراجيز : الأشعار من بحر الرجز ، توعدنى : تهددنى ، ومحل الشاهد قوله : " خلت " وهو جملة من الفعل والفاعل معترضة بين الخبر والمبتدأ ، ولم يعمل الفعل لإلغائه نتيجة توسطه بينهما .

(٢) إخال بكسر الهمزة : مضارع " خال " وقد تقدم الفعل ولم يعمل النصب فيما بعده .

وقد أجيب عن ذلك بأن رفع المعمولين بعد هذين العاملين ـ مع تقدمهما ـ دليل على أن المفعول الأول محذوف مقدر بضمير الشأن ، وأن الجملة الموجودة فى محل نصب مفعولاً ثانيًا ، والتقدير : رأيته (أى الشأن) ، وإخاله (أى الحال) ، ولذلك نظير فى قولهم : إن بك زيدٌ مأخوذٌ ، حيث رفع " زيد " على أساس أنه مبتدأ وخبره : " مأخوذ " والجملة فى محل رفع خبر " إن " أما اسمها فهو ضمير الشأن .

ويمكن أن يكون ذلك دليلاً على أن هذين البيتين من باب التعليق بلام الابتداء المقدرة التى حذفت وبقى تأثيرها فى التعليق كما سيأتى عقب ذلك ، والتقدير : رأيتُ لَمِلاكُ الشيمةِ الأدب ، وإخال للتنويل منك لدينا ، وتكون الجملة سادة مسد المعمولين .

التعليـــق :

إذا جاء بعد العامل وبعد استيفائه لمرفوعه أداة لها صدر الكلام أوجبت وقف عمل هذا الفعل وكانت جملتها فى محل نصب سادة مسد المعمولين ، وبذلك يبطل عمله لفظًا لا محلاً ، **والأدوات التى لها الصدارة هى :**

١ - لام الابتداء ، وهى الداخلة على المبتدأ لتأكيد مضمون الجملة ، وهى التى تتزحلق مع " إنّ " المكسورة الهمزة ، ومثال تعليقها للعامل قوله تعالى : ﴿ **وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِى الآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ** ﴾

٢ - لام القسم ، وهى الداخلة فى بدء جواب القسم ملفوظًا به أو مقدرًا مثل قول الشاعر :

ولقد علمت لتأتين منيتى ∴ إن المنايا لا تطيش سهامها

٣ - " ما " النافية ، ومثالها هنا قوله تعالى : ﴿ **لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنطِقُونَ** ﴾ .

٤ - " لا " و " ان " النافيتان ، بشرط وقوعهما فى جواب قسم نحو : علمت والله لا زيد فى الدار ولا عمرو ، ونحو : ظننت وربى إنْ سعد فاهم .

٥ - حرف الاستفهام ، حين يقع بين العامل والجملة ، مثل قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَدْرِى أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ ﴾ .

٦ - اسم الاستفهام ، حين يقع عمدة أو فضلة فى الجملة الواقعة بعد العامل مثال العمدة قوله تعالى : ﴿ لِنَعْلَمَ أَىُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا ﴾ ومثال الفضلة قوله تعالى : ﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾ .

الفرق بين الإلغاء والتعليق :

من استعراض وفهم ما سبق يتضح الفرق بينهما وخلاصته ما يلى :

١ - الإلغاء : إبطال العمل لفظًا ومحلاً ، والتعليق : إبطاله لفظًا فقط ، من هنا جاز العطف على المحل فى قول الشاعر :

وما كنت أدرى قبل عزّة ما البكى ∴ ولا موجعاتِ القلب حتى تولت[1]

٢ - سبب الإلغاء : مجوز فقط ، أما سبب التعليق فموجب .

متى يجوز حذف المعمولين أو أحدهما :

جريًا على القاعدة العامة فى اللغة وهى : حذف ما يعلم جائز ، يمكننا حذف المعمولين **اختصارًا** ، وتعبيرنا بالاختصار يفيد أن هناك دليلاً على هذا الحذف ، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : ﴿ أَيْنَ شُرَكَائِىَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ أى تزعمونهم شركائى ، بدليل ما قبله .

---

(١) رواية البيت بكسر التاء من " موجعات " على أنها منصوبة بالكسر نيابة عن الفتح عطفًا على محل جملة " ما البكى " المنصوبة محلاً بالفعل " أدرى " برغم تعليقه لفظًا عن العمل .

وقول الشاعر :

بـأى كتـاب أم بأيـة سـنة ∴ ترى حبَّهم عارًا علىّ وتحسب

أى : وتحسب حبهم عارًا علىّ .

أما إذا لم يكن هناك دليل على الحذف فيسمى ذلك ، الحذف "**اقتصارًا**" وهو ممتنع لدى **سيبويه والأخفش وابن مالك** ، أما عند غيرهم فيجوز ذلك ، على أساس أن التركيز يكون فى الجملة على الفعل نفسه ، دون نظر إلى معموليه وذلك كقوله تعالى : ﴿ **وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ** ﴾ وقوله: ﴿ **أَعِندَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهُوَ يَرَى** ﴾ وقوله : ﴿ **وَظَنَنتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ** ﴾ ، وقولهم : من يسمع يخل ، أى : من يسمع خبرًا يحدث له ظن ، فالتركيز كما ترى فى المثل السابقة منصب على إثبات العلم والرؤية والظن .

هذا إذا كان المحذوف كلا المعمولين ، أما حذف أحدهما لغير دليل ، أى : اقتصارًا فهو ممنوع بإجماع ، وأما حذف أحدهما اختصارًا لدليل فقد منعه بعض النحاة ، وأجازه الجمهور ، قال الشاعر :

ولقد نزلتِ فلا تظنى غيره ∴ منى بمنزلة المُحَبَّ المُكْرَم

أى فلا تظنى غيره واقعًا أو حاصلاً .

هل يستعمل القول بمعنى الظن ؟ :

الأصل فيما يقوله العاقل أن يكون مفيدًا ، ولا يكون الكلام مفيدًا إلا إذا كان جملة مشتملة على مسند ومسند إليه ، ومن هنا كان مفعول القول دائمًا جملة فعلية ، أو اسمية ، قال تعالى : ﴿ **قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ** ﴾ وقوله : ﴿ **قَالَ إِنِّى عَبْدُ اللَّهِ** ﴾ ، وقد ينوب عن هذه الجملة لفظ عام يشمل مدلوله مدلول الجملة ، أو الجمل ، كما تقول : قال القائد خطبة جامعة ، أو قال الشاعر قصيدة رائعة ، فالخطبة والقصيدة وإن كانتا مفردتين إلا أن كلاً منهما تشتمل على عدة جمل مفيدة .

وتزيد على ذلك قبيلة " سُلَيم " فتستعملها بمعنى الظن ، وتُعملها عَمله

مطلقًا بلا قيد ولا شرط ، فتنصب بفعل القول هذا المبتدأ والخبر ، قال شاعرهم :

إذا ما جرى شأوَيْن وابتل عِطْفُه ∴ تقولُ هزيزَ الريح مرّت بأثْأبِ[1]

وقال آخر :

إذا قلتُ أنى آئب أهلَ بلدة ∴ وضعتُ بها عنه الوليّة بالهجر[2]

أما **غير قبيلة** " **سليم** " فإنهم يجيزون استعمال القول بمعنى وعمل الظن بشروط :

١ - أن يكون القول بصيغة الفعل المضارع ، وتوسع **السيرافى** فأجازه فى الماضى إذا أسند إلى تاء المخاطب ، كما أجاز **الكوفيون** استعمال الأمر المسند إلى مخاطب .

٢ - أن يكون هذا الفعل مسندًا للمخاطب .

٣ - أن يكون بعد استفهام بحرف أو باسم .

٤ - أن يتصل الاستفهام بالفعل .

ومثال تحقق الشرط الثالث مع حرف الاستفهام قولهم : أتقول للعميان عقلاً .

ومثال تحققه مع اسم الاستفهام قول الشاعر :

علام تقول الرمحَ يُثقِل عاتقى ∴ إذا أنا لم أطعُن إذا الخيل كرت[3]

---

(١) شأوين : شوطين ، هزيز الريح : صوته ، أثاب : شجر ، والرواية بنصب "هزيز" على أنه مفعول أول ، وجملة " مرت " فى محل نصب مفعولاً ثانيًا على إعمال القول إعمال الظن .

(٢) الولية : البرذعة ، الهجر : وقت الهاجرة ، وهو بفتح الجيم وسكن لضرورة الشعر والرواية بفتح همزة " أنى " على أنها مؤولة بمصدر وقع مفعولاً به للقول الوارد بمعنى الظن ، والمعنى : إذا ظننت عودتى إلى بلد وقت الأوبة فى آخر النهار فإنى أصل إليها ظهرًا لسرعة فرسى .

(٣) أداة الاستفهام هنا هى " ما " المجرورة بعلى ، وهى حين تجر تحذف ألفها ، =

أما الشرط الرابع فهو **لسيبويه والأخفش** ، ومع ذلك فقد اغتفر الجميع الفصل بالظرف والمجرور ومعمول القول ، مثال الظرف قول الشاعر :

أَبَعدَ بُعدٍ تقولُ الدارَ جامعةً ∴ شملى بهم أم تقولُ البعد محتومَا(١)

ومثال معمول القول :

أجُهَّالاً تقول بنى لؤى ∴ لعمْر أبيك أم متجاهلينا

على أن تحقق هذه الشروط ليس ملزمًا لاستعمال القول بمعنى الظن ، أو لإعمال فعل القول إعمال أفعال الظن ، فتجوز الحكاية مع استيفاء الشروط نحو قوله تعالى : ﴿ **أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَقَ وَيَعْقُوبَ وَالأَسْبَاطَ كَانُواْ هُودًا أَوْ نَصَارَى** ﴾ .

ما ينصب ثلاثة مفعولات

من معانى الهمزة التى تزاد على الفعل : التعدية ـ كما مر بك فى دراستك الصرفية ـ فقولك : جلس محمد ، يمكنك أن تحول فعله اللازم إلى متعد لواحد بإضافة هذه الهمزة فتقول : أجلست محمدًا ، وقولك لبس ولدى ثوبًا جميلاً تستطيع أن تجعل فعله المتعدى لواحد يتعدى لمفعولين بإضافة هذه الهمزة أيضًا ، فتقول : ألبست ولدى ثوبًا جميلاً ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ **مِّن بَعْدِ مَا أَرَاكُم مَّا تُحِبُّونَ** ﴾ .

والتضعيف كذلك قد يؤدى ما تؤديه الهمزة ، فى هذا المجال تقول :

= وقد تحققت فى هذا البيت جميع الشروط حيث الفعل مضارع ، مسند إلى مخاطب ، دال على الحال ، مسبوق باسم استفهام متصل بالفعل ، ومعناه الظن ، ونصب مفعولين أحدهما مفرد هو " الرمح " والثانى جملة هى " يثقل عاتقى " .

(١) المفعولان هنا منصوبان مفردان هما : " الدار " و " جامعة " ، والفاصل ظرف لا يضر الفصل به وهو : " بعد " وفى هذا البيت شاهد آخر فى الشطر الثانى والفعل غير مفصول .

عرَفْت الخبر ، فإذا شددت الـراء مـن " عرفـت " تعـدى لمفعوليـن فتقـول : عرّفت محمدًا الخبرَ .

وعلى هذا النسق تسير بعض أفعال القلوب ، فهـي تنصـب مفعوليـن ، فإذا أضفت إليها الهمزة أو التضعيف نصبت ثلاثة ، والأفعـال التـي ينطبـق عليها هذا الحكم هى : **أعلم ، أرى ، أنبأ ، أخبر ، نبّأ ، خبّر ، حدّث** .

وأمثلتها : أعلمت الطـالب الامتحـان سـهلاً ، وقولـه تعـالى : **﴿ كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ ﴾** ، أنبأت العميدَ الطلبـةَ مجتهديـن ، أخبرت الأسـتاذ الكتـاب واضحًا ، نبّأت الزمـلاءَ موعـدَ الامتحـان قريبًا ، خبَّرت الأصدقاء المسئوليةَ خطيرة ، حدّثت الناس الإسلامَ بخير .

ومما ينبغى التنبيه إليه أن المفعول الثانى والثالث همـا اللـذان أصلهمـا المبتدأ والخبر ، وأنهما يأخذان حكم المفعولين فى الباب السابق ، من جواز حذفهما اختصـارًا ، وحذف أحدهما عند الجمهور لدليل ، كما ينتابها الإلغـاء والتعليق ، ومن الإلغاء قولهم : البركةُ اعلمنا الله مع الأكابر برفع البركة ، وقول الشاعر :

وأنت أرانى الله امنـعُ عـاصـم ∴ وأرأف مستكفى وأسمح واهب[١]

ومن التعليق قوله ﷻ : **﴿ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾**[٢] ، وقول الشاعر :

حـذار فقـد نُبِّئْـتُ إنـك للَّـذى ∴ ستُجزَى بما تَسعى فتسعدَ أو تشـقى

---

(١) رواية البيت برفع " أمنع " على أنها خبر المبتدأ : " أنت " وإلغاء " أرى " عن العمل لتوسطها بين المعمولين ، والشاعر يعتصم بممدوحه من أعدائه ويستكفى بـه عن سؤال غيره .

(٢) القراءة بكسر همزة " إن " لتعليق الفعل : " ينبئكم " عن العمـل بـلام الابتـداء المزحلقة الداخلة على خبر : " إنكم " وما قيل فى هذه الآية يقال فى البيت بعدها .

باب الفاعل

هو : " اسم صريح ، أو مؤول به ، أو ضمير ، أُسْنِد إليه عامل سابق يقتضيه " .

مثال الصريح قوله تعالى : ﴿ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴾ .

ومثال المؤول به قوله ﷻ : ﴿ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ ﴾ .

ومثال الضمير البارز قوله ﷻ : ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾ .

ومثال الضمير المستتر قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ ﴾ .

أما العوامل التى تسبقه وتؤثر فيه فهى سبعة لا يجوز لأحد أن يطلق على اسم ما أنه فاعل إلا إذا تقدمه أحد هذه **العوامل** وهى :

١ - **الفعل المبنى للمعلوم** : وهو الذى يأتى على صيغته الأصلية ، ولم يصبه تغيير فى حركات البنية دالاً بصيغته على أن فاعله معلوم سيذكر بعده سواء كان لازمًا أم متعديًا ، ماضيًا أم مضارعًا أم أمرًا ، متصرفًا أم جامدًا ، مبنيًا أم معربًا .

مثال اللازم الماضى قوله تعالى : ﴿ فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللَّهِ ﴾ .

ومثال المتعدى المضارع : **يحمد المؤمنون** ربَّهم على كل حال .

ومثال الأمر قوله تعالى : ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴾ .

ومثال الجامد قوله تعالى : ﴿ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ ﴾ .

٢ - **اسم الفعل** : مثل : **هيهات الحجاز** ، **شتان العالِمُ** والجاهل ، وقوله تعالى : ﴿ أُفٍّ لَّكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ ﴾ ، **صه** فالسكوت من ذهب .

٣ - **اسم الفاعل** : المعتمد على استفهام أو نفى أو موصوف أو مخبر عنه

أو صاحب حال ، مثل : **أصابر أخوك** ، **ما مهمل أستاذك** ، محمد **صادق قوله** ، إن المؤمن **المستقيم فعله** مع قوله مثال طيب للإسلام، جاء محمد **ضاحكًا وجهه** .

٤ - **الصفة المشبهة** : المعتمدة أيضًا على ما سبق فى اسم الفاعل ، مثل : **أجميل خلق** أخيك ، **ما جبان صديقك** .

٥ - **اسم التفضيل** : المعتمد كذلك ، مثل : « **ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم من عشر ذى الحجّة** » ، ما رأيت رجلاً **أحسن** فى وجهه **الضحك** منه فى وجه محمد .

٦ - **المصدر** : وكثيرًا ما يأتى فاعله مجرورًا بالإضافة ، مثل قوله تعالى : ﴿ **وَلَوْلاَ دَفْعُ اللّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الأَرْضُ** ﴾ وقد يأتى غير مضاف كقوله ﷺ : « **وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً** » .

٧ - **اسم المصدر** : وهو مثل المصدر فى كثرة وروده مجرورًا بالإضافة مثل : « **من قبلة الرجل امرأته الوضوءُ** » .

نستطيع إذن أن نسمى كل ما تحته خط مما سبق فاعلاً ، فحين كان العامل فعلاً وجدنا لفظ " المخلفون " فاعلاً للفعل الماضى اللازم " فرح " ، كما رأينا لفظ " المؤمنون " فاعلاً للفعل المضارع المتعدى " يحمد " ، والضمير المستتر وجوبًا بعد فعل الأمر " اقرأ " هو الفاعل ، والضمير المستتر جوازًا بعد الفعل الماضى " خلق " ، ولفظة " دار " فاعل للفعل الماضى الجامد " نعم " .

وحين كان العامل اسم فعل رأينا لفظ " الحجاز " فاعلاً لاسم الفعل الماضى " هيهات " بمعنى : بعُد ، وكلمة " العالِم " فاعلاً لاسم الفعل الماضى " شتان " بمعنى : افترق ، والضمير المستتر وجوبًا بعد اسم الفعل المضارع " أف " بمعنى : أتوجع وأتضجر هو الفاعل ، والضمير المستتر

وجوبًا بعد اسم فعل الأمر " صه " بمعنى : اسكت هو الفاعل أيضًا .

وحين كان العامل اسم فاعل رأينا كلمة " أخوك " فاعلاً لاسم الفاعل " صابر " المعتمد على همزة الاستفهام ، وكلمة " أستاذك " فاعلاً لاسم الفاعل " مهمل " المعتمد على " ما " النافية ، وكلمة " قوله " فاعلاً لاسم الفاعل " صادق " المعتمد على المبتدأ المخبر عنه وهو " محمد " ، وكلمة " فعلُه " فاعلاً لاسم الفاعل " مستقيم " المعتمد على موصوف وهو " المؤمن " وكلمة " وجهُه " فاعلاً لاسم الفاعل " ضاحكًا " المعتمد على صاحب الحال وهو " محمد " ، وهو داخل في مصطلح الموصوف ، لأن الحال وصف في المعنى .

وحين كان العامل صفة مشبهة رأينا كلمة " خلق " فاعلاً للصفة المشبهة " جميل " المعتمدة على همزة الاستفهام ، وكلمة " صديقك " فاعلاً للصفة المشبهة " جبان " المعتمدة على " ما " النافية .

وحين كان العامل اسم تفضيل وجدنا كلمة " الصومُ " فاعلاً لاسم التفضيل " أحب " المعتمد على " ما " النافية ، وكذلك كلمة " الضحك " فاعل لاسم التفضيل " أحسن " .

وحين كان العامل مصدرًا أتى لفظ الجلالة فاعلاً مجرورًا لفظًا بالإضافة إلى المصدر " دفع " وكلمة " مَن " فاعل للمصدر " حج " .

وحين كان العامل اسم مصدر جاء لفظ " الرجل " فاعلاً مجرورًا لفظًا بالإضافة إلى اسم المصدر " قبلة " الذى مصدره التقبيل .

هذه العوامل السبعة لابد من تحقق سبقها للكلمة التى يراد إعرابها فاعلاً ، وذلك رأى جمهور النحاة ، وسيأتى رأى بعضهم فى جواز سبق الفاعل لعامله .

أنواع الفاعل :

من حيث الإعراب :

أ - قد يأتى هذا الفاعل ظاهرًا فيعرب إعرابًا لفظيًا بالحركات ، أو بالحروف ، كما علمت فى مقدمات النحو ، مثل لفظ الجلالة فى قولك: تبارك الله رب العالمين وقد رفع بالضمة الظاهرة ،وكلفظ "المؤمنون" فى قولك : يحمد المؤمنون ربهم على كل حال وقد رفع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم .

ب - وقد يأتى هذا الفاعل مستترًا وجوبًا إذا كان ضميرًا للمتكلم أو المخاطب وذلك مثل ضمير المخاطب " أنت " بعد قوله تعالى : ﴿ **اقْرَأْ** ﴾ وضمير المتكلم " أنا " بعد اسم الفعل " أف " بمعنى : أتضجر .

وقد يأتى ضميرًا مستترًا جوازًا إذا كان ضمير غائب يحل الاسم الظاهر محله مثل الضمير " هو " العائد على رب العزة فى قوله : ﴿ **بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِى خَلَقَ** ﴾ .

وقد يعود هذا الضمير المستتر جوازًا على مفهوم من الفعل يمكن قصده مثل قوله ﷺ : « **لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن** » ففاعل " يشرب " مستتر تقديره " هو " عائد على لفظ مفهوم من الفعل وهو الشارب .

وقد يعود هذا الضمير إلى ما دل عليه الأسلوب ، مثل قوله تعالى : ﴿ **كَلاَّ إِذَا بَلَغَتْ التَّرَاقِيَ** ﴾ فالحديث والسياق عن الروح فجاء فاعل " بلغت " مستترًا تقديره " هى " عائد على الروح المفهومة من سياق الأسلوب ، ومثلها قوله ﷺ : ﴿ **فَقَالَ إِنِّى أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّى حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ** ﴾ ففاعل " توارت " مستتر تقديره

" هى " عائد على المفهوم من السياق وهو الشمس .

وقد يعود هذا الضمير على مفهوم من الحال المشاهدة ، كما إذا جاء مسكين عليه مرقّعات ، شكو الجوع ، وشككت فى أمره على أنه متحايل فقلت له : إذا كان غدًا فأتنى ، ففاعل " كان " التامة هنا ضمير مستتر ، تقديره " هو " عائد على الحال المشاهدة من المسكين السائل ، أى إذا كان " هو " ـ أى حالك ـ على هيئته تلك غدًا فأتنى .

جـ - وقد يأتى هذا الفاعل جملة مؤولة باسم مفرد فيعرب إعرابًا محليًا ويتأتى هذا فى صور ثلاث :

١ - يأتى مؤولاً من " أن " المصدرية والفعل ، مثل : أعجبنى أن تجتهد فى أعمال البر ، فجملة " أن تجتهد " مؤولة بمصدر وقع فاعلاً لـ " أعجبنى " وتقديره : أعجبنى اجتهادك ، ومثل : سرنى أن تغلبت على عوامل الشر ، فجملة " أن تغلبت " مؤولة بمصدر وقع فاعلاً للفعل " سرنى " وتقديره : سرنى تغلبك على عوامل الشر .

٢ - يأتى مؤولاً من " أنَّ واسمها وخبرها " مثل قوله تعالى : ﴿ **فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ** ﴾ فجملة " أنه عدو لله " مؤولة بمصدر هو الفاعل للفعل " تبيّن " تقديره : فلما تبيّنت عداوته لله ومثل قوله تعالى : ﴿ **أَوَ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا** ﴾ فجملة " أنّا أنزلنا " مؤولة بمصدر هو فاعل " يكفهم " تقديره : أو لم يكفهم إنزالنا .

٣ - يأتى مؤولاً من " ما " المصدرية والفعل ، مثل : يسعدنى ما تصنع أو أسعدنى ما صنعت ، فجملة " ما تصنع " أو " ما صنعت " فى تأويل مصدر هو فاعل " يسعدنى " أو " أسعدنى " تقديره : صُنعُك .

هذا ولا يتأتى أن نجد فاعلاً مؤولاً من " كى " المصدرية والفعل ، لأن " كى " لا تكون مصدرية إلا إذا سبقت بلام التعليل الجارة لفظًا أو تقديرًا ، كما لا يأتى مؤولاً من " لو " المصدرية والفعل ، فالمصدر المؤول منهما يقع مفعولاً بـه لفعل الود والحب ، مثل قوله تعالى : ﴿ **وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ** ﴾ ومثل قوله : ﴿ **وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُم مَّيْلَةً وَاحِدَةً** ﴾ .

أقسام الفاعل من حيث المعنى :

هذه أنواع الفاعل من الناحية الإعرابية الشكلية من حيث ظهوره واستتاره وتأوله .

أما من حيث معناه فهو قسمان :

أ – قسم صدر منه الحدث حقيقة ، مثل : قام علىّ ، وكتب محمد درسه ، وخرجت هند ، وذهبت زينب إلى الجامعة ، فالواضح فى هذه الأفعال أنها تتحدث عن فاعلها الحقيقى ، إذ هو الذى قام وكتب وخرج وذهب .

ب – وقسم قام به الحدث ولم يصدر منه فى الحقيقة إنما أسند إليه مجازًا نحو : مات زيد ، وسقط الحائط ، ورخص السعر ، واشتد الحر ، وسكن البرد ، فمن البدهى أن زيدًا لم يُمِت نفسه ، وأن الحائط لا إرادة له فى السقوط ولا سبب ، وأن السعر يرخص والحر يشتد والبرد يسكن بفعل فاعل آخر لأن الله ﷻ هو الذى يميت زيدًا ، ويسقط الحائط ، ويرخص السعر ، ويزيد شدة الحر ، ويسكن البرد . وإنما رفعت هذه الأسماء بتلك الأفعال لأن هذه الأفعال قد أسندت إلى تلك الأسماء مجازًا لأنها محل الحدث .

أحكام الفاعل

الحكم الأول : الرفع .

ذلك لأنه مسند إليه ، لا يتم معنى الجملة إلا بوجوده ، فهو عمدة فى الكلام ، وحق العمد ومكانتهم الرفعة ، وكما قال الأقدمون : الرفع علَم الإسناد ، وما رفع نائب الفاعل إلا لأنه قام مقامه .

وقد اشتهر هذا الحكم عنه والتصق به حتى قال بعض الجهلة : لماذا تعيدون دراسة النحو فى الجامعة هل ستغيرون الأحكام الثابتة فيه ؟ هل ستقولون إن الفاعل منصوب بعد أن عرفنا أنه مرفوع ؟

ونحن نقول لهم : نعم . قد يأتى الفاعل منصوبًا ، بل وقد يأتى مجرورًا وإليكم التفصيل :

- إذا أمن اللبس وظهر الفاعل من المفعول بدون علامة الإعراب المميزة لكل منهما وجدنا بعض العرب الموثوق بهم ينصبون الفاعل ويرفعون المفعول ، اعتمادًا على ذكاء السامع وفطنته فيقولون : خرق الثوبُ المسمارَ ، وكسر الزجاجُ الحجرَ ، ذلك أنه من غير المعقول أن الثوب هو الذى يخرق المسمار ، أو أن الزجاج هو الذى يكسر الحجر .

وقال الأخطل :

مثل القنافذِ هدَّاجُون قد بلغت ∴ نجرانُ أو بلغت سوءاتِهم هجرُ

فالفاعل هنا هو السوءات التى بلغت نجران أو هجر ، ولكن الأخطل نصب السوءات مع أنها فاعل ورفع نجران وهجر مع أنهما مفعول به ثقة فى ذكاء السامع .

- إذا كان العامل مصدرًا أو اسم مصدر فالأكثر أن يضاف هذا المصدر أو اسمه إلى الفاعل ، ويكون الفاعل حينئذ مجرورًا جرًا لفظيًا بالإضافة ، ولكنه مرفوع محلاً . وقد سبقت الإشارة إلى ذلك فى حديثنا

عن عوامل الفاعل .

- وقد يجر الفاعل بحرف الجر الزائد للتوكيد ، ويكثر ذلك في **الباء** مع الفعل " كفى " ، قال تعالى : ﴿ **كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا** ﴾ جر لفظ الجلالة بالباء الزائدة مع أنه فاعل " كفى " ، إذ ورد هذا الفاعل مجردًا من الباء في مثل قول سحيم :

عُميرةَ ودِّع إن تجهزتَ غازيا ∴ كفى الشيبُ والإسلامُ للمرء ناهيا

- وأكثر ما تأتي الباء جارة للفاعل في فعل التعجب ، نحو قول الله تعالى : ﴿ **أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ** ﴾ فصيغة " أسمع " تبدو في صورة الأمر ولكنها فعل ماض دال على التعجب مثل " ما أسمعهم " أي أن شيئًا عجيبًا جعل سمعهم وبصرهم حادين ، فالباء هنا زائدة وفاعل " أسمع " هو الضمير الواقع بعد الباء .

وهذه الباء واجهة لإصلاح اللفظ لا تتأتى صيغة التعجب بدونها ، ومثل ذلك قول الشاعر :

أَخْلِق بذي الصبرُ أنْ يحظَى بحاجتِه ∴ ومدمنِ القرعِ للأبواب أن يلجأ

- وقد يأتي الفاعل مجرورًا قليلاً في غير باب التعجب ومع فعل غير " كفى " بالباء أيضًا مثل قول الشاعر :

ألمَّ يأتيك والأنباءُ تَنمِي ∴ بما لاقت لَبُون بني زياد

فالذي أتى هو " ما لاقت لبون بني زياد " وقد دخلت الباء جارة لهذا الفاعل شذوذًا .

- ويجر كثيرًا أيضًا بدخول " **من** " الجارة الزائدة **للتوكيد** أيضًا ، قال تعالى :﴿ **يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَى فَتْرَةٍ مِّنَ الرُّسُلِ أَن تَقُولُواْ مَا جَاءنَا مِن بَشِيرٍ وَلاَ نَذِيرٍ** ﴾ فالفاعل هو لفظ " بشير " وقد جاء مجرورًا بمن الزائدة لتعميم النفي واستغراق الجنس ،

ولك أن تقول : ما رابنى من شيء فى فلان ، وما ردنى من أحد .

الحكم الثانى : التأخر عن العامل .

جرى العرف النحوى لدى الجمهور أن يفرق بين قولك : محمد نجح وقولك : نجح محمد ، فيحكم على الجملة الأولى بأنها جملة اسمية بدأت بمبتدأ خبره جملة " نجح " وفاعلها الضمير العائد على " محمد " ، وعلى الثانية بأنها جملة فعلية مكونة من فعل وفاعل ، لكن **الكوفيين** يختصرون هذا الإعراب ويحكمون على كل من الجملتين بأنها جملة فعلية ولا يقدرون ضميرًا بعد الفعل فى الجملة الأولى ، فهم يعربون الاسم المتقدم على الفعل فاعلاً ولو كان متقدمًا ، وبذلك يكون رأيهم واضحًا فى أن الفاعل قد يتقدم على العامل .

وجاء بعض المحدثين وأخذ يشوش على جمهور النحاة ويتهمهم بأنهم نظروا إلى الشكل وتركوا المضمون ، على أساس أن المعنى فى كلتا الجملتين واحد ، وأهمل رأى **الكوفيين** ، وأوهم من لم يتعمق فى النحو أنه أتى بجديد .

والحقيقة أن رأى الجمهور لم ينظر إلى الشكل كما ادعى عليهم ، بل استندوا إلى المعنى البلاغى فى أداء الأساليب ، فإذا قدم المتكلم الاسم فى الجملة فإنه يقصد التركيز للسامع على هذا الاسم ، فهو موضع اهتمامه وهو عنده أهم من الحدث الذى أخره ، ثم إنه إذا قدم الاسم أفادت الجملة معنى التوكيد ، لأنه أخرج المعنى فى جملة اسمية تفيد الثبوت والدوام ، أما إذا قدم الفعل فإن اهتمامه يكون منصبًا على الحدث المتجدد ، قال **سيبويه** : " والعرب تقدم ما هم به أعنى " .

كما يحكم جمهور النحاة على الاسم الذى يقع بعد " إن " الشرطية أو " إذا " بأنه فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده ، مثل قوله

تعالى : ﴿ **وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ** ﴾ وقوله : ﴿ **إِذَا السَّمَاء انشَقَّتْ** ﴾ .. وجاء بعض المحدثين أيضًا وشنّع على هؤلاء النحاة وهو لا يفهم سر ما قالوا ، ولقد قالوا : إن الشرط لا يتعلق بالذوات ، فالذوات ثابتة ومن شأن الشرط أن يستلزم الجواب عند تحققه ، فإذا لم يتحقق لم يلزم عليه الجواب ، ومعنى هذا أن الشرط قد يتحقق وربما لا يتحقق ، وهذا يقتضى أن يكون فعلاً قابلاً لذلك ، وبناء على هذا فمجرد ورود الاسم عقب أداة الشرط يكون قرينة صالحة لتدلنا على فعل محذوف يفسره المذكور ، على أن **الكوفيين** يرون أن ما وقع بعد أداة الشرط مبتدأ خبره الجملة اللاحقة ، فلم يأت المحدثون بجديد أيضًا .

هذا وقد تمسك **الكوفيون** فى رأيهم أن الفاعل قد يتقدم بما رووه عن الزبّاء :

ما للجمال مشيُها وئيدا ∴ أجندلا يحمِلن أم حديدا

فقالوا : إن كلمة " مشيُها " مرفوعة على أنها فاعل مقدم للصفة المشبهة الواقعة بعدها وهى " وئيدا " وأصل العبارة على هذا : ماذا حدث للجمال حالة كونها وئيدا مشيُها ، وقد رد عليهم الجمهور بأن هذا البيت قد روى أيضًا بجر كلمة " مشيِها " على أنها بدل من الجمال ، كما ورد بنصبها على أنها مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره تمشى مشيها .. وعلى هاتين الروايتين لا دليل للكوفيين ..

أما رواية الرفع فقد أجاب عنها الجمهور **بثلاثة** أجوبة ، **أحدها** أن " مشيُها " مبتدأ خبره جملة فعلية فعلها محذوف تقديره : يظهر وئيدا ، **ثانيها** أن " مشيُها " بدل من الضمير المستكن فى متعلق الجار والمجرور الواقع خبرًا عن " ما " الاستفهامية وهذا المتعلق سبق أن قدرناه بمثل : " ما الذى ثبت للجمال " ، **ثالثها** أن هذا البيت ضرورة اقتضاها الوزن الشعرى.

الحكم الثالث : تقدمه على المفعول به .

الأصل أن يأتي الفعل المتعدى أولاً ثم يأتي بعده الفاعل ثم يأتي المفعول به ، مثل قوله تعالى : ﴿ وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ ﴾ وإذا جاء الأسلوب على هذا الوضع لم يجز لنا أن نسأل : لماذا تقدم الفاعل على المفعول به ، لأن ما جاء على أصله لا يسأل عن علته ، أما إذا تقدم المفعول به على الفاعل فقد انعكس الأصل ولابد من السؤال عن السبب ، فإن كان السبب موجبًا لتقديم المفعول بحيث إذا تقدم الفاعل انعكس المعنى أو اختل الأسلوب حكمنا بوجوب تقدم المفعول على الفاعل ، ويتحقق ذلك فى مسائل :

١ - إذا اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول به وجب تقديم المفعول حتى يعود عليه الضمير ، فالمفروض أن يكون السامع على علم بالاسم الذى يعود عليه الضمير .

وحتى نتصور هذه المسألة افترض معك أنك قلت لصديق لك : إنه رجل فاضل ، ولم يكن بينك وبين صديقك حديث عن شخص معين ، ألا ترى أنه سيسارع بسؤالك : من هو هذا الرجل الفاضل ؟ وإذن فلابد من عود الضمير على اسم سابق .

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ ﴾ فالفاعل " ربُّه " متصل به ضمير يعود على المفعول به " إبراهيم " لذا كان تقديم المفعول به هنا واجبًا إذ لو تقدم الفاعل وفيه الضمير لعاد الضمير على متأخر فى اللفظ وفى الرتبة لأن رتبة المفعول به فى الأصل كما قلنا التأخير عن الفاعل وهذا غير جائز فى الفصيح وإن ورد مجيئه فى الشعر كقول أبى الأسود الدئلى :

جزى ربُّه عنى عدىَّ بن حاتمٍ ∴ جزاءَ الكلاب العاويات وقد فعل

ومن الأمثلة التى يجب فيها تقديم المفعول على الفاعل لهذا السبب قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ لاَ يَنفَعُ الظَّالِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ ﴾ ، وقولك : زان الأزهرَ رجالُه ، وقولك : عصم مصرَ دينُها .

٢ - إذا أراد المتكلم أن يقصر المفعول به على الفاعل بمعنى أنه لا يحدث إلا من الفاعل وجب تأخير الفاعل لأن الأسلوب العربى يقضى بأن المقصور عليه هو المتأخر ، وبخاصة إذا كان أسلوب القصر مدلولاً عليه بإنَّما ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾ وقولك : إنما يفهم التراثَ علماءُ الأزهر وأضرابهم ، إنما يطلب الشهادةَ منْ آمن بالله واليوم الآخر ، ففى هذه الأمثلة تقتصر خشية الله على العلماء ، وينحصر فهم التراث على علماء الأزهر ومن بلغ مبلغهم فى العلم ، ويختص من آمن بالله واليوم الآخر بطلب الشهادة. فلو عكست هذا الترتيب وقدمت الفاعل على المفعول به لتغير المعنى إلى أن العلماء لا يخشون إلا الله ، وإلى أن علماء الأزهر لا يفهمون سوى التراث ، وإلى أن من آمن بالله واليوم الآخر لا يطلب شيئًا سوى الشهادة .

هذا كله بالنسبة للحصر بإنما ، أما القصر بأسلوب النفى والاستثناء فإن المقصور عليه هو ما بعد أداة الاستثناء سواء تقدم المقصور عليه أم تأخر ، ومن هنا رأى " **الكسائى** " جواز تقديم المقصور عليه فى هذا الأسلوب واحتج بقول الشاعر :

ما عاب إلا لئيمٌ فعلَ ذى كَرَمٍ ∴ ولا جفا قطُّ إلا جُبَّأٌ بطلاَ(١)

ويقول الآخر :

نُبِّئْتُهُمْ عذَّبُوا بالنارِ جارتَهم ∴ وهل يُعَذِّبُ إلا اللهُ بالنارِ

---

(١) الجُبَّأ : بزنة سكَّر هو الجبان .

ويقول آخر :

فلم يدْرِ إلا اللهُ ما هيَّجَتْ لنا ∴ عشيَّة آناءُ الديار وشامُها[1]

ويرى الجمهور اطّرادَ القاعدة ووجوبَ تأخير المقصور عليه أيًا كان أسلوب القصر ، ويؤولون مثل هذه الأبيات ، فيقدرون فعلاً آخر بعد الفعل الأول يكون هو الناصب للمفعول به ، فيقولون مثلاً : إن كلمة " فعلَ ذى كرم " مفعول لفعل محذوف يفسره المذكور قبله والتقدير : ما عاب إلا لئيم عاب فعل ذى كرم ، وهكذا فى كل الشواهد الأربعة ، وهو تكلّف لا داعى له ويمكن للجمهور أن يقول : إن هذا جائز وإن كان الوارد منه قليلاً .

٣ - إذا كان المفعول به ضميرًا متصلاً والفاعل ظاهرًا وجب تقديم المفعول به على الفاعل ، مثل : سرنى تفوقكم ، قدركم المنصفون وحسدكم الحاقدون .

وجوب الترتيب :

هذا ويجب الترتيب الأصلى فى ثلاث مسائل أيضًا :

١ - إذا أراد المتكلم حصر المفعول به بـ " إنما " لم يكن أمامه من وسيلة إلا تأخير المفعول به ، حتى يكون مقصورًا عليه ، فلا دليل على ذلك إلا هذا التأخير ، ومثال ذلك أن يكون الشك فى علىّ أنه قتل خالدًا وزملاءه ، وأنت تريد أن تثبت أن عليًّا لم يقتل إلا خالدًا فقط فتقول : إنما قتل علىّ خالدًا ، أى لا غيره . فإذا أنت قدمت خالدًا فى المثال فقلت : إنما قتل خالدًا علىٌّ تغير المعنى إلى أن الشك لم يكن فى أن عليًّا قتل خالدًا وزملاءه ، بل الشك فيمن قتل خالدًا أهو علىّ أم غيره، وأنت تثبت بهذا المقال أنه علىّ ، وبين المعنيين فرق واضح .

---

(١) آناء الديار : جمع نؤى وهى الحفر التى تصنع حول الخباء لمنع المطر عنه .

هذا ورأى الجمهور هنا يختلف عن رأيهم فى حصر الفاعل ، إذ قيدوا هنا القصر بأسلوب " إنما " ، وهناك سوّوا بين " إنما " والنفى والاستثناء ، غير أن الجزولى يسوى هنا أيضًا بينهما ، حيث لا فرق من حيث القياس ، أما الجمهور فتمسكوا بالاستدلال على جواز تقديم المفعول على الفاعل مع حصره بالنفى والاستثناء ، بقول الشاعر :

ولمَّا أبى إلا جماحًا فؤادُه ∴ ولم يسلُ عن ليلى بمالٍ ولا أهلِ

وقول الآخر :

تزوَّدتُ من ليلى بتكليم ساعةٍ ∴ فما زاد إلا ضعفَ ما بى كلامُها

وقول آخر :

وهل ينبت الخطىَّ إلا وشيجُه ∴ وتُغرَسُ إلا فى منابتها النخلُ

ولنا أن نقول عن هذه النصوص أنها تثبت الجواز ولكن بقلة أيضًا كما فى حصر الفاعل .

٢ - إذا خاف المتكلم أن يلتبس الفاعل بالمفعول به ، حين لا تظهر علامة الإعراب على الطرفين ، كالمقصور ، والمضاف لياء المتكلم ، مثل : قتل أخى عيسى ، ضرب موسى غلامى ، علَّم الفتى مصطفى ، كلَّم أخى أبى ، فإن علامة الإعراب مقدرة على الفاعل والمفعول به معًا : فى المقصور للتعذر ، وفى المضاف للياء لضرورة كسر ما قبلها للمناسبة ، من هنا رأى الجمهور أن الأول هو الفاعل ، وأن الثانى هو المفعول به ما لم تظهر قرينة ، خوفًا من حدوث اللبس .

فإذا زال هذا اللبس بوصف مثلاً كأن تقول كلَّم أخى العاقَّ أبى - بفتح القاف - جاز التقديم .

وبعض العلماء يرى أن اللغة تتسع لمثل هذا اللبس والإجمال ، فقد صح فيها قولهم : ضرب أحدُهما الآخرَ ، بلا تعيين للضارب والمضروب ، واتفقت عندهم صيغة التصغير لعُمَر وعَمْرو ، بل قد

يكون فى هذا الإجمال ملحظٌ بلاغىٌ يُدنيه من أسلوب التورية .

٣ - إذا كان الفاعل والمفعول به ضميرين لا حصر فيهما وجب تقديم الفاعل مثل : ضربته ، قتلته ، علمته ، كلمتك ، سمعتك ، وهكذا ، أما إذا كان الفاعل ضميرًا والمفعول به اسمًا ظاهرًا فالواجب اتصال الفاعل بالفعل . أما المفعول به فإما أن يتأخر أو يتقدم على الفعل ، مثل : كتبتُ الدرسَ ، والدرسَ كتبتُ .

جواز الأمرين :

فإذا كان السبب الداعى للتقديم غيرَ موجب وغيرَ مانع كان التقديم جائزًا ، مثل قوله تعالى : ﴿ **وَلَقَدْ جَاء آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ** ﴾ وقال جرير :

جاء الخلافةَ أو كانت له قدَرًا ∴ كما أتى ربَّه موسى على قدر

تقديم المفعول به على الفعل :

هذا من حيث تقديم الفاعل على المفعول به أو تقديم المفعول به على الفاعل .

أما تقديم المفعول به على الفعل نفسه فالأصل فيه الجواز إذا كان لغرض اختيارى كالاهتمام به أو إرادة تخصيصه ، مثل قوله تعالى : ﴿ **فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقاً تَقْتُلُونَ** ﴾ وقوله : ﴿ **فَرِيقًا تَقْتُلُونَ وَتَأْسِرُونَ فَرِيقًا** ﴾ وقوله : ﴿ **إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ** ﴾ .

وقد يكون تقديم المفعول به على الفعل واجبًا فى مسألتين :

١ - أن يكون المفعول به مما له الصدارة فى الجملة ، كأسماء الشرط والاستفهام ، مثل قوله تعالى : ﴿ **أَيا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ الأَسْمَاء الْحُسْنَى** ﴾ وقوله : ﴿ **فَأَىَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنكِرُونَ** ﴾ .

٢ - أن يقع المفعول به قبل الفعل المقترن بالفاء وليس له منصوب سواه ، مثل قوله تعالى : ﴿ **وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ❁ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ❁ وَالرُّجْزَ**

فَاهْجُرْ ﴾ وقوله : ﴿ **فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلاَ تَقْهَرْ ۞ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلاَ تَنْهَرْ** ﴾ .

أحكام العامل

الحكم الأول : التوحيد .

إذ يظل العامل موحَّدًا لا تتصل به علامة تثنية أو جمع ولو كان الفاعل مثنًى أو مجموعًا ، فكما تقول : قام أحمد تقول : قام الأحمدان ، وقام الأحمدون ، قال تعالى : ﴿ **قَالَ رَجُلاَنِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا ادْخُلُواْ عَلَيْهِمُ الْبَابَ** ﴾ وقال ﷻ : ﴿ **وَقَالَ الظَّالِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلاَّ رَجُلاً مَّسْحُورًا** ﴾ وقال ﷻ : ﴿ **وَقَالَ نِسْوَةٌ فِى الْمَدِينَةِ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَن نَّفْسِهِ** ﴾ .

وليس هذا الحكم خاصًا بالفعل ، فأى عامل من العوامل السابقة يظل مفردًا أيضًا ، مهما كان الفاعل مثنى أو مجموعًا ، تقول : سرنى أن أخاك متفتحةٌ آفاقُه متعطشةٌ أذُناه للمعرفة .

هذا هو السنن العام لدى جمهرة القبائل العربية ما عدا قبيلتى طيِّئ وأزْدِ شَنُوءة ، فإنهم يُلحقون بالعامل علامة التثنية والجمع ، ويعتبرونها حرفًا يدل على التثنية أو الجمع ، كما دلت التاء الساكنة فى آخر الفعل الماضى على التأنيث ، فيقولون : أعجبانى أخَواك ، وأعجبونى إخْوتك ، ولا يعدون ألف التثنية وواو الجمع فاعلاً ، فالفاعل هو المثنى الظاهر " أخواك " وجمع التكسير " إخوتك " ، ولكن هذه الألف حرف دلّوا به على التثنية ، والواو حرفٌ دلّوا به على الجمع ، وقد ورد على هذه اللغة كثير من النصوص منها قول الشاعر :

يلومونى فى اشتراء النخـ ∴ ـيل قومى فكلّهمُ يَعذِل

وقول الآخر :

إن يَغْنَيا عنى المستوطنا عدن ∴ فإننى لست يومًا عنهمـا بغنـى

وقول الحمدانى :

نُتِـــج الربيـــعُ محاســـنا ألقَحنَهـا غُــرُّ الســحائب

∴

وقول الرسول ﷺ لورقة بن نوفل حين أخبره أن قومه سيخرجونه من بلده : « أو مخرجىَّ هُمْ » ، ففى البيت الأول لحق الفعل " يلوم " واو دالـة على أن الفاعل " قوم " اسم جمع ، وفـى الثـانى لحـق الفعـل " يغنـى " ألـف دالة على أن الفاعل مثنى وهو " المستوطنا عدن " ، وفى الثالث لحق الفعل " ألقح " نون دلت على أن الفـاعل جمـع مؤنـث ، وفـى الحديـث لحـق اسـم الفاعل " مخرج " واوٌ دلت على أن الفاعل جمع مذكّر .

هـذا وقد حـدث فـى اسم الفاعـل هـذا إعـلال صرفـى يحسـن بـك أن تعرفه ، فأصله " مخرجون لـى هـم " ، فحذفت الـلام تخفيفًا فـأضيف اسـم الفاعل " مخرجون " إلى يـاء المتكلـم ، فحذفـت نـون الجمـع ، فصـارت أوَ مخرجوى ، فاجتمعت الياء والواو والسابقة منهما ساكنة فقُلبت الـواو يـاء ، وأُدغِمـت اليـاء فى اليـاء ، فصـارت أو مخرجىَّ ، والفاعل ضمير الغـائبين " هم " ، ولو سار على اللغة الفاشية لقـال : أوَ مُخرِجِـى هـم ، بإسكان يـاء المتكلم وعدم تشديدها ، هذا ولا فرق فـى لغـة طيّئ بيـن أن يكـون المثنـى بلفظ واحد ، أو بمتعاطفين فقد ورد على هذه اللغة قول عبـد اللـه بـن قيـس الرقيات :

تولّـى قتـالَ المـارقين بنفسـه ∴ وقـد أسْلماه مبعـدٌ وحميـمُ

وعلى هـذه اللغة أيضًا ورد قـوله تعـالى فى أحـد تخـريجاته القويـة : ﴿ وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾ علـى أسـاس أن الـواو علامـة الجمـع فقط وليست فـاعلاً للفعل " أسـرَّ " وأن الفـاعل هـو " الذيـن ظلمـوا " وهـذا

أفضل من تأويل بعض النحاة فى قولهم : إن " الذين ظلموا " بدل من واو الجماعة التى وقعت فاعلاً ، وهذه اللغة هى ما يشاع عنها فى النحو بلغة " أكلونى البراغيث " .

الحكم الثانى : التأنيث مع الفاعل المؤنث .

التأنيث مع الفاعل المؤنث بإلحاق تاء ساكنة فى آخر الفعل الماضى ، وتاء متحركة فى أول الفعل المضارع ، وتاء متحركة فى آخر الصفة ، وقد يكون هذا التانيث **واجبًا** وذلك فى مسألتين :

الأولى : أن يكون الفاعل ضميرًا متصلاً مؤنثًا ، سواء كان عائدًا على مؤنث حقيقى أم على مؤنث مجازى ، وذلك مثل قولك : هند فازَتْ ، والشمس طلعَتْ ، وهند تَفوزُ ، والشمس تطلُع ، وهند فائزة ، والشمس طالعة ، فإذا كان الضمير منفصلاً لم يجب تأنيث العامل مثل : ما قام إلا هى .

هذا ما ورد وما ينبغى مراعاته فى الأساليب العربية الفصيحة ، وقد يغتفر فى الشعر ما لا يغتفر فى غيره ، ولذلك ورد فيه ترك العلامة إذا كان الضمير عائدًا على مؤنث مجازى كقول الشاعر :

فلا مُزْنَةٌ ودقَتْ ودْقَها ∴ ولا أرضَ أبقلَ إبقالَها

وقد ورد هذا البيت برواية أخرى بإلحاق التاء للفعل كما هو الواجب مع كسر التاء ووصل همزة القطع هكذا :

.... ∴ ولا أرض أبقَلَتِ ابقالها

وكقول الآخر :

فإما ترَيْنِى ولى لِمَّةٌ ∴ فإنّ الحوادثَ أودى بها

حيث قال عن الحوادث وهى مؤنث مجازى : أودى بها ولم يقل أودت بها .

الثانية : أن يكون الفاعل اسمًا ظاهرًا أو ضميرًا بارزًا متصلاً بالعامل وهو حقيقى التأنيث ، ومعنى أنه حقيقى التأنيث أنه مجهز من قبل المولى ﷻ بجهاز يتولى عملية التوالد والتناسل ولا يكون ذلك إلا فى الإنسان والحيوان ، مثل قوله تعالى : ﴿ **إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّى نَذَرْتُ لَكَ مَا فِى بَطْنِى** ﴾ فقد اتصل الفعل " قالت " بالفاعل الظاهر " امرأة " وهو مؤنث حقيقى فوجب تأنيث الفعل ، وقال ﷻ : ﴿ **فَلاَ تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِى فِى قَلْبِهِ مَرَضٌ** ﴾ فقد اتصل الفاعل وهو نون النسوة بالفعل " تخضع " وهو دال على مؤنث حقيقى حيث خوطب به نساء النبى ﷺ .

هذا كله إذا لم يكن العامل فعلاً جامدًا كأفعال المدح والذم ، فإن كان كذلك جاز إلحاق التأنيث بالعامل وجاز تركه ، ذلك أن الفاعل الحقيقى فى فعل المدح أو الذم هو الجنس كله ، فإذا قلت : نعم الفتاة هند . فأنت تمدح جنس الفتيات كله لأن منهن هندًا .

ومثال العامل حين يكون اسمًا واجب التأنيث : أناجحة أختُك ؟ أمجتهدة طالباتُك ؟ .

متى يجوز إلحاق علامة التأنيث بالعامل ؟ :

يجوز ذلك فى حالتين أيضًا :

١ - إذا كان الفاعل اسمًا ظاهرًا أو ضميرًا بارزًا منفصلاً عن العامل ، مثال ما كان الفاصل بينهما مفعولاً به قوله تعالى : ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ** ﴾ فقد فصل بين الفعل " جاء " والفاعل " المؤمنات " بالمفعول به وهو ضمير المخاطب .

وقول الشاعر :

لقد ولد الأخيطلَ أمُّ سوء ∴ مقلَّدةٌ من الأمَّات عارًا

وقول الآخر :

إنَّ امرأً غـرَّه منكـن واحـدةٌ ∴ بعدى وبعدكِ فى الدنيا لمغرور

ذلك أن بين الفعل " ولد " فى البيت الأول و " غر " فى الثانى وبين الفاعل وهو " أم سوء " فى الأول ، و " واحدة " فى الثانى المفعول بـه وهو الأخيطل فى الأول وضمير الغائب فى الثانى .

وإذا كان الفاصل بين العامل والفاعل " إلا " الاستثنائية فإن الجمهور يرى ألا تتصل علامة التأنيث بالفاعل ، لأن الفاعل الحقيقى فى مثل هذه الصورة هو كلمة " أحد " ، فإذا قلت : ما قـام إلا هند . كان معناه : ما قام أحد إلا هند ، وحين نُعرب هندًا فاعلاً فإن ذلك من قبيل التجوز .

غير أن النصوص الفصيحة قد وردت بإثبات التأنيث وبتركه ، فمن أثبت نظر إلى أن هذا الفاعل العام " أحد " لا يظهر غالبًا ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ **إِن كَانَتْ إِلاَّ صَيْحَةٌ وَاحِدَةً** ﴾ فى قراءة من رفع الصيحة على أن " كان " تامة . وقال الشاعر :

مـا بَرِئـتْ مـن ريبـة وذم ∴ فـى حربنـا إلا بنـاتُ العـم

٢ – إذا كان الفاعل اسمًا مجازى التأنيث مثل قوله تعالى : ﴿ **وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُواْ الصَّيْحَةُ** ﴾ وفى آية أخرى : ﴿ **وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُواْ الصَّيْحَةُ** ﴾ وقال تعالى : ﴿ **كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ** ﴾ وفى آية أخرى ﴿ **وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ** ﴾ فإن المؤنث المجازى يشمل اسم الجمع على معنى الجماعة وكقوله ﷺ : ﴿ **وَقَالَ نِسْوَةٌ فِى الْمَدِينَةِ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَن نَّفْسِهِ** ﴾ وكل جمع تكسير داخل فى المؤنث المجازى ، قال تعالى : ﴿ **قَالَتِ الأَعْرَابُ آمَنَّا** ﴾ ، وتقول : قـام الرجال وقـامت الرجال . أما جمع المؤنث السالم فيؤنث له الفعل

وجوبًا عند الجمهور ويجوز تأنيثه وتذكيره عند الكوفيين والفارسى ، وقد احتجوا بمثل قول الشاعر :

فبكى بناتى شجوَهُن وزوجتى ∴ والظاعنون إلىّ ثم تصدّعوا

ويرى الجمهور أن كلمة " بنات " قد تغيّر فيها لفظ المفرد ، كما حدث فى الملحق بجمع المذكر السالم حيث ورد تأنيثه ، مع الاتفاق على أن الفعل يذكّر مع جمع المذكر السالم ، قال تعالى : ﴿ إِلاَّ الَّذِى آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ ﴾ .

الحكم الثالث : جواز الحذف فى مسائل خمس .

١ – إن وقع فى جواب كلام منفى كأن يقال أمامك : ما نجح أحد هذا العام فتقول : بلى عشرون فى المائة . أى : بلى نجح عشرون فى المائة .. وقد أغناك عن ذكر العامل أنه مذكور فى الكلام الذى سبق الجواب ، وإذن فهو معلوم لدى السامع ، (وحذف ما يُعلَم جائز) ومن ذلك قول الشاعر :

تجلّدْتُ حتى قيل لم يَعْرُ قلبَه ∴ من الوجد شىءٌ قلتُ بل أعظمُ الوجد

أى عرانى أعظمُ الوجد .

٢ – إن وقع فى جواب استفهام ذُكِر مثله فى السؤال ، كأن يقال : مَنْ نجَح فى هذا الدور ؟ فتقول : خمسون . أى : نجح خمسون . ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴾ أى خلقنا الله .

٣ – إن وقع جوابًا لاستفهام مقدر يقتضيه كلام سابق ، كأن يقول : تُقرَأُ كتب التراث فى الأزهر ، علماؤه . فإن الجملة الأولى تقتضى سؤالاً من المستمع وهو : مَنْ يقرؤها ؟ فتأتى كلمة " علماؤه " إجابة على هذا السؤال المقدر وكأنه قال : يقرؤها علماؤه . ومن هذا قوله

تعالى : ﴿ **يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ ۞ رِجَالٌ** ﴾ على قراءة فتح الباء من يسبَّح ؟ أى : يسبّحه رجال ، ومن هذا أيضًا قول الشاعر :

لِيُبْكَ يزيدُ ، **ضارعٌ** لخصومةٍ ∴ ومختبطٌ مما تُطيحُ الطوائح

أى يبكيه ضارع .

٤ - إن استلزمه ما قبله ، بحيث يذكر عامل يستلزم عاملاً آخر ، فتحذف الثانى اعتمادًا على الدلالة اللزومية التى يفهمها السامع من ذكر العامل الأول كقول الفرزدق :

غداة أحلَّت لابن أصْرَمَ طعنةٌ ∴ حُصَيْنٍ عبيطاتِ السدائفِ **والخمرُ**

فابن أصرم واسمه حُصين كان قد حلف ألا يقرب اللحم والخمر قبل أن يثأر لقاتل وليّه ، فبمجرد الطعنة التى حققت له أمله حل له أكل اللحم وشرب الخمر على عادة الجاهلية ، وقد ذكر الفرزدق أولاً أن هذه الطعنة أحلت له عبيطات السدائف ، وإذن فقد حلت له الخمر أيضًا ، فالخمر فاعل لفعل محذوف تقديره : حلت ، وقد حذف لأن الفعل قبله وهو " أحلت " قد استلزمه .

٥ - إن فسره ما بعده وذلك إذا وقع الفاعل بعد أداة شرط ، وقد سبق أن أشرنا إلى ذلك مثل قوله تعالى : ﴿ **وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ** ﴾ وقوله : ﴿ **إِذَا السَّمَاء انشَقَّتْ** ﴾ فأحد ، والسماء يعربان فاعلاً لفعل محذوف يفسره المذكور بعدهما وهو " استجارك " و " انشقت " .

نائب الفاعل

أغراض حذف الفاعل :

١ - قد يقتضى المقام حذف الفاعل لأنه معلوم بداهة لدى كل سامع مثل قوله تعالى : **﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ ﴾** فالمعروف أن الله ﷻ هو الذى كَتب وفَرض .

٢ - وقد يقتضى حذفَه لأن المتكلم يريد تعميم الحكم على ما يمكن أن يكون فاعلاً ، فليس الغرض إسناد الفعل إلى فاعل مخصوص ، بل إلى أى فاعل كان ، مثل قوله تعالى : **﴿ وَإِذَا حُيِّيْتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّواْ بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا ﴾** وكقوله تعالى : **﴿ إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِى الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا ﴾** فالمراد والله أعلم : إذا حيّاكم ، أو قال لكم أى فرد مهما كان شأنه .

٣ - وقد يحذف صونًا للفاعل عن اقتران اسمه بالحدث تعظيمًا لشأنه ، مثل قولك : إذا ابتُليتَ بداهيةٍ فاصبر لها . والفاعل هو رب العزة ، لكنه لم يذكر هنا ، حتى لا يسند إليه الابتلاء بالداهية وهو أمر مكروه للنفس ابتداء .

٤ - وقد يحذف خوفًا منه لجبروته وعدوانه ، كأن تقول عند رؤيتك لرئيس عمل أسند منصبًا لمن لا يفهم فيه ولا يؤدى واجبه نحوه ما قاله رسول الله ﷺ : « **إذا وُسِّدَ الأمرُ إلى غيرِ أهلِه فانتظروا الساعة** » .

٥ - وقد يحذف خوفًا عليه من ظالم يتتبعه ، أو سارق يتلصص عليه ، بأن أنقذك شخص من ورطة بمبلغ ضخم فتقول : مُنِحْتُ اليومَ عشرةَ آلافِ جنيه ، ولا تصرح بمن منح خوفًا عليه .

٦ - وقد يحذف تحقيرًا لشأنه وإظهارًا لعدم الاكتراث به ، كأن يؤذيك

شخص تافه فتقول : أُهنتُ اليوم ، ولا تذكر مَن أهانك حتى لا ترفعَه إلى مستوى من يمكنه أذاك .

٧ - وقد يحذف لأنه مجهول فعلاً لدى المتكلم وهو يريد الإخبار بالحدث ليمكن البحث عن فاعله مثل : سُرِقَ المالُ العام .

٨ - وقد يحذف حفاظًا على السجع والفاصلة ، مثل قولهم : من طابت سريرتُه حُمِدَتْ سيرتُه .

٩ - وقد يحذف حفاظًا على الوزن الشعرى ، مثل قول الشاعر :

وإذا شَرِبْتُ فإنَّنى مستهلِكٌ ∴ مالى وعِرضى وافرٌ لم يُكلَمِ

١٠ ـ وقد يحذف قصدًا للإيجاز نحو قوله تعالى : ﴿ **وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ ثُمَّ بُغِىَ عَلَيْهِ لَيَنصُرَنَّهُ اللَّهُ** ﴾ .

وهكذا يتبين أن الفاعل رهو ركن فى الجملة لا يحذف إلا لغرض معتبر لدى الفصحاء ، يعود إلى اللفظ أو إلى المعنى ، كما سبق التمثيل لذلك .

ما يقتضيه حذف الفاعل

إذا حذف الفاعل لغرض مما سبق ترتب على هذا الحذف أمران : **أولهما** : تغيير صيغة الفعل ، **وثانيهما** : اختيار نائب عنه ، يأخذ أحكامه ، ويحتل مكانه .

فأما الأمر الأول :

فهو إحداث نوع من تغيير الحركات فى صيغة الفعل ، لتوحىَ من أول الأمر بهذا الحذف ولتهيّىء ذهن السامع إلى أن ما بعدها ليس هو الفاعل الذى أحدث الفعل أو قام به .

ففى الأفعال الماضية :

يضم أولها ويكسر ما قبل آخرها .

وإذا تعارض كسر ما قبل الآخر مع حرف لا يُكسر قُلِب هذا الحرف ليتحقق الكسر ، مثل الأفعال المنتهية بالألف المقتضية فتح ما قبلها مثل : حيَّا ابتلى ، رمى ، فإننا نقلب الألف ياءً ليتأتى كسر ما قبلها ، ويقال : حُيِّيتُم ، ابتُليتُم ، رُميتُم . ومثل ذلك الأفعال الجوفاء : صام ، وباع ، وأهان ، فإننا إذا أردنا كسر ما قبل الآخر وجدناه ألفًا لا تقبل الحركة ، فنضطر إلى إعادتها إلى أصلها ، فصام تصير : صُوم ، وباع : بُيِع ، وأهان : أُهْوِنَ ، ونحاول وضع الكسرة على الواو أو الياء فنجدها ثقيلة ، فننقلها إلى الحرف الصحيح قبلها فنقول : صِيم ، وبِيع ، وأُهِين ، بعد قلب الواو ياء في صوم وأهون لمناسبة كسر ما قبلها .

وإذا كان الماضى مبدوءًا بهمزة وصل كانطلق واستخرج واستعلى ، وجب ضم الحرف الثالث مع الأول .

وإذا كان الماضى مبدوءًا بتاءٍ زائدة مثل : تعلم ، تكلم ، تعارف ، تصادق وجب ضم الحرف الثانى مع الأول .

وإذا كان الماضى أجوف وهو ثلاثى أو خماسى مثل : قال ، باع ، اختار ، فإن لغات العرب قد اختلفت فى نطق المبنى للمجهول من هذه الأوزان على ثلاث لغات :

١ – فلغة قريش تكسر ما قبل العين المعتلة كسرًا خالصًا كما هو المشهور فى نطقنا الحالى مثل : قيل ، بيع ، اختير .

٢ – ولغة قيس وأسد تنطق الحرف الذى قبل العين مكسورًا مع الاهتمام بالضم الواجب فى أول الماضى وثالثه إذا كان مبدوءًا بهمزة الوصل ، كما سبق ، فيحركون الشفتين بحركة الضم ، ويميلون الكسر إلى الضم ، بحيث تكون الحركة بين الضم والكسر .

٣ – ولغة **هذيل وفقْعس ودبير** من فصحاء بنى أسد ، وبعض بنى ضبة ، وبعض تميم يخلصون ضم الحرف الذى قبل العين المعتلة ، مراعاة

لأصل القاعدة ، فيقولون : بُوع ، قُول ، اختُور . وقد ورد قول رؤبة على هذه اللغة :

ليت وهل ينفعُ شيئًا ليتُ ∴ ليتَ شبابًا بُوعَ فاشتريتُ

وقال آخر :

حُوكت على نيرين إذ تُحَاكُ ∴ تختَبِطُ الشوكَ ولا تُشَاكُ

وقد يوقع النطق ببعض هذه اللغات السامع فى لبس ، كما فى مثل : خافنى زيدٌ ، فباعنى لعمرٍو ، وعاقنى عن الحركة . ذلك أنك إذا بنيت هذه الأفعال الثلاثة للمجهول فقلت : خِفْت وبِعْت وعُقْت بكسر الخاء والباء وضم العين .. توهم السامع أنك أنت الخائف والبائع والعائق لا العكس ، وقد اختلف النحاة إزاء هذا الإلباس ، **فسيبويه** لم يلتفت إليه ، وأجاز الأوجه الثلاثة ، وأسند إلى ذكاء السامع وقرائن الأسلوب مهمة التمييز بين ما بنى للفاعل وما بنى للمفعول ، لأن ذلك اللبس حادث فى مثل : مختار وصفًا للفاعل وللمفعول . وفى مثل الفعل : تضارٌّ . الصالح أيضًا لأن يكون مبنيًا للفاعل وللمفعول . **وغير سيبويه** لا يُجيز الوجه الموقع فى اللبس فيجيز فى خفت وبعت : الضم والإشمام فقط ، ويجيز فى عقت الكسر والإشمام فقط للتمييز بين ما بُنى للفاعل وما بُنى للمفعول .

وإذا كان الفعل الماضى الثلاثى مضعّفًا ففيه لغتان : اللغة المشهورة وهى ضم الحرف الأول مثل : شُدَّ ، رُدَّ ، مُدَّ . ولغة بنى ضبة وبعض تميم كسر الحرف الأول . وعلى هذه اللغة وردت قراءة علقمة ويحيى بن وثاب لقوله تعالى : ﴿ **هَـٰذِهِ بِضَاعَتُنَا رِدَّتْ إِلَيْنَا** ﴾ ولقوله ﷺ : ﴿ **وَلَوْ رِدُّواْ لَعَادُواْ لِمَا نُهُواْ عَنْهُ** ﴾ بكسر الراء فى الآيتين .

وفى الأفعال المضارعة :

يضم أول الفعل أيضًا ويفتح ما قبل الآخر .

فإذا تعارض هذا الفتح مع حرف علة قلبناه إلى حرف يتفق مع الفتح ، مثل الفعل " يرمى " فإنك حين تفتح الميم تقلب الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وكالفعل " يقول " حين يبنى للمجهول لا تفتح الواو ولكن تنقل حركتها إلى الساكن الصحيح قبلها وهو القاف كما حدث ذلك فى المبنى للمعلوم ثم تقلب الواو ألفًا فتتحول إلى : يُقال ، وهكذا .

وسواء كان الفعل ماضيًا أم مضارعًا لابد أن يكون متعديًا فى رأى جمهرة النحاة على أساس فهم معنى التعدية فهمًا صحيحًا ، **فالمتعدى** - كما سيأتى - هو الذى لا يُتصور معناه فى الذهن ولا يُعقل مفهومه إلا بانضمام مفعول أو أكثر إلى فاعله ، يوضح مدلوله ويزيل غموضه ، سواء أثّر هذا الفعل فيه مباشرة بالنصب أم وصل إليه بحرف جر .. أما **اللازم** فهو الذى لزم فاعله لا يتعداه واكتفى به ولزم السامعَ فهمُ معناه دون حاجة إلى مفعول به لأنه لا يقتضيه .

وإذن فالمتعدى بحرف الجر لا يسمى لازمًا فاللزوم بهذا المعنى يتحقق فى أفعال السجايا والطبائع والمطاوعة ونحوها ، مثل : طهر ، نام، انكسر ، ابيضّ ، وهذا لا يتأتى بناؤه للمجهول ، أما المتعدى بحرف الجر كـ : مر ، ورغب ، وغفل ، وذهل فلا مانع من بنائه للمجهول ويكون المجرور هو النائب كما سيأتى .

ويعجبنى رأى **الكوفيين** الذى عبر عنه " المؤدب " فى كتابه " دقائق التصريف " إذ يفرق فيه بين أفعال السجايا والطبائع والمطاوعة فيسميها : **قاصرة** ، والأفعال المتعدية بحرف الجر يسميها : **الموصولة** ، كما يسمى المتعدى لواحد : **واقعًا** ، والمتعدى لاثنين ليس أصلهما المبتدأ والخبر : **مجاوزًا** ، ويسمى الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر : **ناسخة** ، ويسمى الأفعال المبنية للمجهول : **مضمرة** . وأرى أنها اصطلاحات أسهل وأيسر وأوجز مما هو مشهور لدى **البصريين** .

ما ينوب عن الفاعل :

وأما الأمر الثانى مما يقتضيه حذف الفاعل فهو اختيار نائب عنه ، يأخذ أحكامه ، ويحتل مكانه ، وحتى نحدد مجال الاختيار علينا أن نتصور ما يثور فى أذهاننا حين نسمع بحادثة ما من علامات الاستفهام التى تقتضى المُخبِر عنها أن يجيب عليها حتى يروى ظمأ السامع ، فمثلاً نتشوف إلى تحديد الحادثة ومن أحدثها ؟ ومن وقعت عليه ؟ ومتى كانت ؟ وأين كانت ؟ ومن هنا قال النحاة : إن الفعل يدل على الحدث ، وعلى الزمن ، وعلى المكان ، وعلى الفاعل ، وعلى المفعول به ، بدلالات متفاوتة ، وعلاقات مختلفة .

ومن هنا كان للمصدر ، ولظرف الزمان والمكان ، والمفعول به ، سواء كان منصوبًا أم مجرورًا بالحرف ، تعلّقٌ بالحدث ، فإذا حُذف الفاعل لسبب مما سبق كان علينا أن نعلق الحدث بواحد من هذه المكملات على سبيل المجاز أو الحقيقة .

والمكمل الوحيد منها الذى يكون تعلُّقُ الفعل به على سبيل الحقيقة هو المفعول به ، فإذا قلت : ضُرِب محمدُ ، أو كُتِب الدرسُ ، فَهِم السامع أن محمدًا هو المضروب ، وأن الدرس هو المكتوب ، من هنا كان المفعول به هو الأحق والأجدر بالنيابة عن الفاعل عند غيابه لأنك إذا قلت : سِير سيرٌ شديد ، أو صِيم رمضانُ ، أو قُطِعت مسافةٌ طويلة . فأظنك معى فى أن السير لم يقع فى الحقيقة على السير ، ولا الصوم قد وقع على شهر رمضان ، ولا القطع قد وقع على المساحة ، ولكن الفعل أسند إليها من باب المجاز .

ومن هنا تمسك **البصريون** بأحقية المفعول به عن غيره فى النيابة عن الفاعل ، فإذا فُقِد المفعول به بحثنا عن غيره ، سواء كان ظرفًا أم مصدرًا ، فإذا اجتمع الثلاثة كان المفعول به هو النائب لا سواه .

على أنه قد حدث خلاف بين النحاة فى المفعول به المنصوب بالفعل والمفعول به المجرور بالحرف ، هل هما شيئان أو شىء واحد ؟ ذلك أن كثيرًا من النحاة قد عد النوائب أربعة : المفعول به ، والمجرور بالحرف ، والمصدر المتصرف المختص ، والظرف المتصرف المختص ، ثم طرح قضية أولوية المفعول على غيره : من المجرور بالحرف ، والمصدر ، والظرف ، على رأى **البصريين** ، ثم ذكر رأى **الكوفيين والأخفش وابن مالك** أنه يجوز إنابة غير المفعول به مع وجوده ، ثم أخذ يستدل للكوفيين بنصوص معظمها يفيد إنابة المجرور مع وجود المفعول به ..

والحقيقة التائهة فى هذا المضمار أن النحاة أنفسهم حكموا على المجرور بالحرف انه مفعول به معنًى ، وهذا نص كلام الأزهرى فى التصريح . كما أنهم حين يذكرون ما يتعدى به اللازم لا ينسون التعدى بحرف الجر ، وإذن فالمجرور بالحرف ليس إلا مفعولاً به بشرط أن يتعلق بالفعل ويفيد معنى الجعل والتصيير .

ومن هنا وردت النصوص التى تثبت إنابة المجرور مع وجود المنصوب لأن كلاً منهما مفعول به ، غاية الأمر أن إنابة المفعول به المنصوب مع وجود المجرور أكثر من إنابة المجرور مع وجود المنصوب ، ولنستعرض معًا بعض الأدلة التى ساقوها دليلاً على أن غير المفعول به قد ينوب عن الفاعل مع وجود المفعول به .

الأول : قوله تعالى : ﴿ **لِيَجْزِىَ قَوْمًا بِما كَانُوا يَكْسِبُونَ** ﴾ فقد قرأ أبو جعفر ببناء الفعل " يُجزى " للمجهول أى بضم الياء وفتح الزاى مع بقاء المفعول به " قومًا " على النصب ، وإذن فقد ناب المجرور بالحرف وهو " بما كانوا يكسبون " مع وجود المفعول المنصوب وهو " قومًا " بل وهو متقدم على المجرور .

الثانى : قول الشاعر :

وإنمــا يُرضــى المنيــبُ ربَّــه ∴ مــا دام مَعْنِيًّــا بذكــرٍ قلبَــه

فقد أنيب المجرور بالحرف وهو " بذكر " مع وجود المفعول به المنصوب وهو " قلبَه " وهو متأخر عنه هذه المرة ، ولعلك تدرك أن العامل هنا ليس فعلاً ولكنه اسم المفعول " معنيًا " وأنت تعرف أن اسم المفعول يرفع نائب فاعل لأنه يعمل عمل الفعل المبنى للمجهول .

الثالث : قول الشاعر :

لــم يُعْــنَ بالعليــاءِ إلا ســيدًا ∴ ولا شفى ذا الغَىِّ إلا ذو هُـدَى

فقد ناب المجرور بالحرف أيضًا وهو " بالعلياء " مع وجود المفعول به المنصوب متأخرًا وهو " سيدًا " .

وهذا الوجه المتمثل فى الدليل الثانى والثالث قد أجازه الأخفش من **البصريين** ، لأن النائب المجرور تقدّم على المنصوب .

هكذا رأينا الأدلة الثلاثة التى ذكرها ابن هشام والأزهرى خاصة بالمجرور بالحرف مع وجود المنصوب ، مما يؤكد أنه إذا وجد المفعول به المنصوب والمفعول به المجرور بالحرف فإن إقامة أى منهما وارد ، غاية الأمر أنّ الأكثر إنابة المنصوب انسجامًا مع القاعدة السابقة فى أول الكتاب أن مراتب الكلمات ثلاثة ، أعلاها الرفع ، وأوسطها النصب ، وأدناها الجر ، فإذا غاب المرفوع ناب عنه المنصوب لقربه منه ، وإنما ناب المجرور قليلاً هنا مع وجود المنصوب لأن كلا منهما مفعول به ، له تعلُّقٌ حقيقى بالفعل ، وما جاء حرف الجر إلا مُوَصِّلاً فقط بين الفعل ومفعوله .

وإذا غاب المفعول به المنصوب ووجد فى الجملة المجرور بالحرف ، والظرف ، والمصدر ، فأيهما أولى بالنيابة ؟ قال الجزولى : تستوى الثلاثة

فى الصلاحية للنيابة . وقال ابن عصفور : ينبغى أن يختار المصدر . وقال أبو حيان : بل يختار ظرفُ المكان . وقال ابن معط : بل المجرور أولى منهما وهو الذى أختاره على ما سبق بيانه .

وإذا أنيب المفعول به المنصوب وجب نصب المصدر والظرف إن وجدا فى الجملة ، مثل : قُتِلَ الحسينُ يومَ الجمعةِ أمامَ أتباعِه قتلاً شنيعًا ، وإذا أنيب المجرور وجب نصب المفعول به والمصدر والظرف إن وجدت مثل : قُتِلَ فى المسجد عليًّا فجرًا أمامَ المصلين قَتْلَ غيلة . وإذا أنيب المصدر مع وجود المجرور بالحرف كان محل المجرور النصب لأنه كما سبق أن كررنا مفعول به ، مثل قوله تعالى : ﴿ **فَإِذَا نُفِخَ فِى الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ** ﴾ حيث رُفع المصدر المختص " نفخة " على النيابة ونُصب محل الجار والمجرور وهو " فى الصور " وعلة هذا الحكم أن الفاعل أو نائبه لا يكون إلا واحدًا ، حيث لا يوجد فى الجملة الفعلية سوى مرفوع واحد .

شرط الظرف والمصدر أن يكون كل منهما متصرفًا مختصًا ، فإن غير المتصرف يكون ملازمًا للنصب على الظرفية أو المصدرية فلا يصح رفعه بل لا يمكن ذلك ، مثل : سبحانَ الله ، ومعاذَ الله فى المصدر ، ومثل : " سحر وثم وعند " فى الظرف ، وغير المختص منهما لا يفيد ، فإذا قلت : ضُرِبَ ضربٌ لم تستفد شيئًا فإن المعنى المصدرى للضرب مستفاد من صيغة الفعل ، أما إذا قلت : ضُرِبَ ضربٌ فظيع ، أو ضُرِبَ ضربُ الثّأر ، أو قلت : صيم يومٌ لم تكن الفائدة مثل قولك : صيم يومٌ قائظ أو صيم يومُ الخميس .

إذا ناب اسم مما سبق عن الفاعل أخذ كل أحكام الفاعل السابقة فى

بابه ، وأخذ عامله بعد تغيير صيغته كل أحكام العامل فـى الفـاعل علـى مـا سبق بيانه أيضًا فى باب الفاعل .

هل يقعِ الفاعل أو نائبه جملة ؟ :

ولعلك على ذُكِر من أن الفاعل قد يكـون مصـدرًا مـؤولاً ، مثـل قولـه تعالى : ﴿ **فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ** ﴾ . وكذلك نائبه مثل قوله تعـالى : ﴿ **يُخَيَّلُ إِلَيْـهِ مِـن سِـحْرِهِمْ أَنَّهَـا تَسْـعَى** ﴾ وقولـه ﷺ : ﴿ **قُـلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ** ﴾ .

وأما وقوع الفاعل ونائبه جملة فقد اختلف فى ذلك على ثلاثة مذاهب :

أرجحها : المنع كالمبتدأ .

والثانى : الجواز لورود مثل قوله تعالى : ﴿ **ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَـا رَأَوُاْ الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ** ﴾ فإن الذى بدا لهم هو جملة " ليسجننه " وليس قبلها أداة مصدرية تؤولها بمفـرد وعلـى ذلـك يجوز لـدى هـؤلاء أن تقول : يعجبنى يقوم زيد ، كما أجازوا : ظهر لى أقام زيد أم عمرو .

والثالث : الجواز فى أفعال القلوب المعلقة فقط ، مثل : عَلِمَ أقـام زيـد أم بكر ، بخلاف مثل : يسرّنى خرج عبد الله فلا يجوز .

بقى أن تعلم أن المـانعين لوقـوع الجملـة فـاعلاً يـرون أن الفـاعل فـى الآية السابقة هو المصدر المتصيَّد من فعل القسم " ليسجننه " والتقدير : بـدا لهم سجنه . والمصدر المتصيد واقع كثيرًا فى الكلام ، يقول الله تعالى : ﴿ **قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَن تَشَاء وَتَنزِعُ الْمُلْكَ مِمَّن تَشَـاء وَتُعِزُّ مَن تَشَاء وَتُذِلُّ مَن تَشَاء** ﴾ والمفعول بـه لأفعـال المشـيئة السـابقة مصدر متصيد من الفعل السابق والتقدير : " تؤتـى الملك من تشـاء إيتـاءه ، وتنزع الملك ممن تشاء نزعه منه ، وتُعزّ من تشاء عِزّه ، وتُذل من تشـاء

ذُلَّه " . بل إن الاسم المتصيد المفهوم من الكلام وهو غير مصدر وارد أيضًا وقد سبقت الإشارة إليه في باب الفاعل في قوله ﷺ : « **ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن** » والتقدير : لا يشرب الخمر شاربُها . كما سبق في باب حذف كان واسمها تصيد اسمها من الأسلوبْ في مثل قوله ﷺ : « **التمس ولو خاتمًا من حديد** » أي ولو كان الملتمس خاتمًا من حديد .

باب الاشتغال

إذا أراد المتكلم التركيز على المفعول به ، وتأكيده ، والاهتمام به ، قدم هذا المفعول وحذف عامله ، ثم ذكر مثل العامل ، وشغله بضمير يعود على هذا المفعول ، فيكون المتكلم حينئذ قد كرر هذا المفعول بذكره صراحة ، وذكره ضميرًا عائدًا على المصرح به ، فحين أراد المولى جل علاه التذكير بالأرض ، وما في خلقها من آيات قال تعالى : ﴿ **وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ** ﴾ فجاءت الأرض منصوبة بفعل محذوف فسره ما بعدها وهو الفعل " وضع " ثم أسند لهذا الفعل ضميرًا عاد عليها ، ويسمى هذا بأسلوب الاشتغال ، بمعنى أن الفعل الظاهر قد شُغِل بالضمير ولم يعد صالحًا لنصب المفعول المتقدم ، ولذلك قدر النحاة له فعلاً مماثلاً .

ومن هنا قال النحاة في تعريف الاشتغال : " أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل متصرف أو اسم يشبهه ناصب لضميره أو لملابس لضميره بواسطة أو غيرها " . ويقصد النحاة بالملابس لضميره أن ينصب الفعل اسمًا ظاهرًا متصلاً به ضمير يعود على الاسم الأول ، مثل : محمدًا علّمت أخاه ، أو أعجبت بعلمه . ومثال الاسم المشبه للفعل : محمدًا أنا مكرمه .

هذا ما قاله جمهور النحاة ، غير أن الكسائي حكم على الضمير الذي اتصل بالفعل أنه ملغى ، وأن الاسم الأول منصوب بالفعل الظاهر ، وقال تلميذه الفراء : إن كلاً من الضمير والاسم المتقدم منصوب بالفعل الظاهر ولا داعي للتقدير .

ومع هذا وذاك رجح العلماء رفع الاسم المتقدم على أنه مبتدأ والجملة الفعلية بعده خبر ، فتقول : محمد أكرمته ، أو أكرمت أباه .

غير أن هناك مسائل توجب نصب الاسم المتقد ر ترجحه ، ويمكن إيجاز المسائل **الموجبة للنصب** فيما يأتى :

- إذا وقع هذا الاسم بعد ما يختص بالفعل كأدوات التحضيض ، والاستفهام غير الهمزة ، وأدوات الشرط ، ذلك أن هذه المعانى لا تتصور إلا مع الأفعال ، مثال التحضيض : هلاً كتاب الله حفظته . ومثال الاستفهام : هل النحوَ ذاكرته ، ومثال الشرط : إن عالمًا لقيته فأكرمه ، وقول الشاعر :

لا تجزعى إن منفسا أهلكتُه ∴ فإذا هلكتُ فعند ذلكِ فاجزعى

ويمكن تلخيص ما يترجح به نصب الاسم المتقدم فيما يأتى :

١ - إذا كان الفعل طلبيًا بأمر أو نهى أو دعاء ، مثل : أباك أكرمْه ، وأخاك لتأخذه باللين ، وصديقك لا تهنه ، اللهم عبدك ارحمه .

٢ - إذا سبق الاسم بما يكثر دخوله على الجملة الفعلية ، مثل همزة الاستفهام كقوله تعالى : ﴿ **أَبَشَرًامِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُ** ﴾ ومثل " حيث " كقولك : حيث عليًّا وجدته أكرمه .

٣ - إذا تقدمه جملة فعلية تبعها عاطف ثم جاء هذا الاسم فإن الأنسب عطف الجملة الفعلية على الفعلية فيترجح نصبه لتحقيق ذلك ، ومثاله قوله تعالى : ﴿ **خَلَقَ الإِنسَانَ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ۞ وَالأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ** ﴾ فقد وردت الأنعام منصوبة وقبلها عاطف هو " الواو " وقبل الواو جملة فعلية هى " خلق الإنسان " فكان التناسب مرجحًا للنصب ، ومثلها قوله تعالى : ﴿ **يُدْخِلُ مَن يَشَاء فِى رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا** ﴾ وقوله : ﴿ **فَرِيقًا هَدَى وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلاَلَةُ** ﴾ .

٤ - أن يتوهم فى الرفع أن الفعل صفة لما قبله ، نحو قوله تعـالى : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ إذ لو رفـع " كل " لتوهـم السـامع أن جملـة " خلقناه " صفة لشىء ، وهذا يفسد المعنـى ، إذ يتوهـم أن هنـاك شيئًا غير مخلوق لله .

٥ - أن يكون الاسم جوابًا لاستفهام منصـوب كمـا لـو كـان السـؤال : مـن قابلت ؟ فتقول : عمرًا قابلته .

وهذا القدر من مباحث الاشتغال كاف لفهم النصوص الواردة فيه ومـا عداه يمكن دراسته للمتخصصين فى مرحلة الدراسة العليا .

التعدى واللزوم

الفعل وتقسيمه من حيث التعدى واللزوم مما يدرس فى علم الصرف ، فللفعل اللازم صيغ معينة ، وحين تدخل عليه بعض الأحرف الزائدة يتحول إلى متعد ، فصيغة فَعُل وافعلّ وانفعل وافعوعل وافعوّل مما يختص باللازم ، وإذا دخلت همزة الجعل والتصيير على اللازم ، أو ضعّفت عين الثلاثى ، أو أضيف قبلها ألف فاعَل ، أو الهمزة والسين والتاء ، تحول اللازم إلى متعد ، فالتعدى واللزوم إذن وصف للأفعال يختص قسم تصريف الأفعال باستيفاء مباحثهما ، غير أن النحويين منذ ابن مالك دأبوا على التعرض للتعدى واللزوم فى علم النحو لما يترتب على معرفتهما من تحديد المفعول به ، ذلك أن المفعول به لا يكون إلا بعد الفعل المتعدى ، بل إن كثيرًا من كتب النحاة قد أغفلوا الحديث عن المفعول به استغناء عنه بمعرفة المتعدى واللازم .

المتعـــدى :

" هو ما يَطلُب بعد فاعله محلاً ولا يُعقل دونه " وذلك نحو : ضرب وشتم وقتل ، فإنها لا تعقل إلا بمضروب ومشتوم ومقتول ، ونحو : رغب وغفل ومرّ فإنها لا تعقل إلا بمرغوب فيه أو عنه ، وبمغفول عنه ، وممرور به . وبهذا التعريف يتبين أن لا فرق بين المتعدى بنفسه والمتعدى بحرف الجر ، كما سبق فى باب " **نائب الفاعل** " .

أقسام المتعدى :

١ - ما يتعدى بنفسه ويشمل :

أ - ما يتعدى إلى مفعول به واحد ، سواء كان الفعل علاجيًا ، يقع بالحواس الخمس ، كسمعته وذقته ولمسته وشممته ، أم كان غير

علاجى يتعلق بالذهن والعقل ، كذكرت عمرًا ونسيت بكرًا ، وفهمت المسألة ، ويفضل اختصاص هذا النوع باسم المتعدى أو الواقع .

ب - ما يتعدى إلى مفعولين متغايرين بمعنى أن يكون الثانى له حقيقة مختلفة ومغايرة للأول ، مثل : كسوت ابنى ثوبًا ، وأعطيته دينارًا ، ومنحته جائزة ، فإن حقيقة الابن غير الثوب وغير الدينار وغير الجائزة ، ويسميه **الكوفيون مجاوزًا** كما سبق .

جـ - ما يتعدى إلى مفعولين دالين على حقيقة واحدة وهو ما يعبر عنه بأنه ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، ذلك أن الخبر وصف للمبتدأ فى المعنى وكلاهما لذات واحدة ، مثل : حسبته عالمًا ، وظننته تقيًا ، ويسميه **الكوفيون ناسخًا** .

٢ - **ما يتعدى بغيره .**

وهو اللازم الذى يحتاج إلى ما يقويه ليتحول إلى متعد وأدوات التعدى منها :

أ - ما يدخل على اللازم مطلقًا سواء كان ثلاثيًا أم غير ثلاثى ، ويشمل :

أولاً : حرف الجر ، مثل : غفل عنه ، وذهب به ، ومر عليه ، ورغب فيه ، ومثل : اشمأز منه ، واطمأن به ، واستمع إليه .

ثانيًا : التضمين ، مثل قوله تعالى : ﴿ **وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلاَّ مَن سَفِهَ نَفْسَهُ** ﴾ حيث ضمن الفعل " سفه " معنى امتهن أو أهلك أو جهل ، ومثل قوله ﷻ : ﴿ **فَاسْتَبِقُواْ الْخَيْرَاتِ** ﴾ حيث ضمن " استبق " معنى ابتدر .

ب – ومنها ما يتعدى به اللازم الثلاثى فقط ويشمل :

أولاً : ما ورد بأكثرية تصلح للقياس وهو النقل بالهمزة المفيدة للجعل والتصيير ، **مثل** : أخرج وأقام وأجلس وأصلح .

ثانيًا : ما ورد بكثرة لا ترقى إلى القياس عليها كالنقل بالتضعيف ، وبألف المفاعلة ، وبالسين والتاء المفيدتين للطلب ، مثلً : فرّحته ، وقاومته ، واستخرجته .

ثالثًا : ما ورد بقلة كالنقل بتغيير الصيغة وهو نوعان : **أحدهما** التعدى بالحركة كنقل حَزِن إلى باب " قَتَل " لإفادة معنى الجعل والتصيير ، مثل : حَزَنتُه بمعنى : جعلته يحزن ، ومنها قوله تعالى : ﴿ **لِيَحْزُنَ الَّذِينَ آمَنُوا** ﴾ . **والآخر** التعدى بتغيير اللازم إلى باب " قتل " لإفادة معنى الغلبة ، مثل : كَرَمتُه أى : غلبته فى الكرم .

رابعًا : ما ورد بندرة كالتعدى بالإسقاط كأن يكون الفعل بالهمزة محتاجًا إلى حرف جر ، وبغيرها متعديًا بنفسه ، مثل : أحاط به الهم ، وحاطه الهم ، وأقشع الغم ، وقشعَته الريح ، وكالتعدى بإرادة الجعل والتصيير بدون إضافة أو تغيير ، مثل : خسف القمر ، وخسفه الله ، وخسأ الكلب ، وخسأته .

اللازم :

هو ما يلزم فاعله لا يتعداه ولزم السامعَ فهمُ معناه دون حاجة إلى متعلق غير الفاعل لأنه لا يقتضيه ، وقد حصره بعض النحاة فيما يدل على أفعال النفس والجسم التى لا تلابس غيرها ، وأفعال الطبيعة والغريزة ، والأفعال التى تأتى على صيغ مختصة بهذه المعانى .

علامات اللازم :

منها أربع تأخذ جانب الوزن والصيغة واثنتان تتنحيان جهة المعنى واثنتان تجمعان بين الوزن والمعنى .

المجموعة الأولى تشمل :

١ - مجيء الفعل الثلاثي مضموم العين سواء كانت ضمة أصلية في الكلمة كظرُف وشرُف وطهُر ، أو ضمة مجتلبة لإفادة معنى المبالغة والتعجب ، كفهُم الطالب بضم الهاء بمعنى : ما أفهمه .

٢ - مجيء الفعل على وزن افعلل كاقعنس واحرنجم .

٣ - مجيء الفعل على وزن افْوعَلّ ، كاكْوَهَدّ الفرخ إذا ارتعد .

٤ - مجيء الفعل على وزن افْعَنْلى ، كاحْرنْبى الديك إذا انتفش .

والمجموعة الثانية تشمل :

١ - إذا جاء مطاوعًا لفعل متعد لواحد نحو كسرته فانكسر ودحرجته فتدحرج ، ويتحقق معنى المطاوعة إذا دل أحد الفعلين على تأثير ودل الآخر على قبول فاعله لذلك التأثير .

٢ - إذا دل على لون أو حلية أو عيب ، كاحمر واسود ودعج وكحل وعمي وعور .

والمجموعة الثالثة تشمل :

١ - إذا دل على معنى التحول والصيرورة وهو على صيغة استفعل ، كاستحجر الطين واستنسر البغاث .

٢ - إذا دل على معنى " صار ذا كذا " وهو على صيغة أفعل ، مثل : أغدّ البعير وأحصد الزرع .

هذا وقد يتضمن الفعل المتعدى بنفسه معنى فعل يتعدى بحرف الجر ، فيكون حرف الجر بعده دليلاً على هذا التضمين ، وذلك كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا جَاءهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِ ﴾ فالفعل " أذاعوا "

يتعدى بنفسه فيقال : أذاعوه ، ولكنه حين تضمن معنى : تحدثوا احتاج إلى حرف الجر ليعديه ، للإيحاء بأن هذا الأمر كان من الأهمية لديهم ما جعل حديثهم يدور عنه في مجالسهم ، وفي نحو قوله ﷺ : ﴿ **وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي** ﴾ إذ الفعل " أصلح " متعد بنفسه فيقال : أصلحك الله ، ولكنه حين تضمن معنى " بارك " تعدى باللام ، ويطلق كثير من النحاة على ما يتعدى بحرف الجر اسم اللازم فيقولون : إن التضمين هنا حوّل المتعدى إلى لازم ، والحقيقة أن الجار والمجرور هنا متعلق بالفعل وقد أفاد معنى الجعل والتصيير فهو **متعد بالحرف** .

هل يمكن إسقاط حرف الجر قياسًا ؟ :

علمنا عن قرب أن حرف الجر يأتي قبل المفعول ليساعد الفعل اللازم على التعدى إلى المفعول به ، وإذن فمحلّ المجرور نصب ، ويمكن العطف على الموضع ، كما في قوله تعالى : ﴿ **وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ** ﴾ فقد رأى فريق من النحاة أن " أرجلكم " بالنصب معطوفة على محل الجار والمجرور " برؤوسكم " وتبع هذا الإعراب حكم بعض الفقهاء بأن الواجب في الرجلين المسح كالرؤوس ويقصدون المسح على الخفين ، وقال لبيد :

وإن لم تجد من دونِ عدنانَ والدًا ∴ ودونَ معدٍّ فلتزَعْك العوادِل

فعطف " ودون " بالنصب على محل الجار والمجرور " من دون " ، يقول ابن يعيش : يجوز الجر على اللفظ ، والنصب على المحل ، وذلك من قبل أن الحرف يتنزل منزلة الجزء من الفعل ، من جهة أنه به وَصَل إلى الاسم ، فكان كالهمزة في أذهبته ، والتضعيف في فرَّحته ، وتارة يتنزل منزلة الجزء من الاسم المجرور به ولذلك جاز أن يعطف عليهما بالنصب ، فالجر على الاسم وحده ، والنصب على موضع الحرف

والاسم معًا .

بعد أن وضح هذا يأتى سؤال منطقى : هل يمكن إسقاط هذا الحرف فينصب ما كان مجرورًا به ؟ وخلاصة الجواب عن ذلك بعد استيعاب كلام النحاة أن الفعل المتعدى بالحرف لا يحذف هذا الحرف معه إلا بشيئين :

الأول : التضمين .

وأمثلة ذلك كثيرة منها قول الشاعر :

تمرّون الديارَ ولم تعوجوا ∴ كلامكم علىَّ إذن حرامُ

فقد ضمّن الفعل " تمرون " تجوزون ، ومنها قوله تعالى : ﴿ **وَلاَ تَعْزِمُواْ عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّىَ يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ** ﴾ إذ ضمن الفعل " تعزموا " معنى : " تنووا " ، ومنها قوله ﷻ : ﴿ **لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ** ﴾ ضمن الفعل " لأقعدن " معى : " لألزمن " ، ومنها : زاده بمعنى : أعطاه ، ونَقَصه بمعنى : حرمه . غير أن هذا التضمين يجب ألا يكون إلا من أهل الفصاحة وتذوق الأساليب وبلا تكلف حتى يكون قياسًا .

الثانى : قبل الحروف المصدرية .

وهى : أنْ ، أنَّ ، كىْ ، مثل قوله تعالى : ﴿ **وَعَجِبُوا أَن جَاءهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ** ﴾ والتقدير : وعجبوا من أن جاءهم ،وقوله ﷻ : ﴿ **وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ** ﴾ أى فى أن تنكحوهن لجمالهن وأموالهن ، أو عن أن تنكحوهن لفقرهن أو دمامتهن ، وقوله ﷻ : ﴿ **شَهِدَ اللّهُ أَنَّهُ لاَ إِلَـهَ إِلاَّ هُوَ** ﴾ أى بأنه لا إله إلا هو ، وقوله تعالى : ﴿ **كَيْ لاَ يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الأَغْنِيَاء مِنكُمْ** ﴾ أى لكيلا يكون ، إذا جعلنا " كى " مصدرية .

المفعـــول به

هو " الاسم الدال على من وقع عليه فعل الفاعل ولم تتغير صيغة فعله ولم يكن فعله من صيغ المطاوعة " تقول : فهم محمد المسألة . فيدرك السامع أن الفهم وقع على المسألة ، دون أن تتغير صيغة الفعل الأصلية ، أما إذا قلت : فُهِمَتْ المسألة ، فإن الفهم أيضًا وقع على المسألة ، لكن بعد أن تغيرت صيغة الفعل إلى ضم الفاء وكسر الهاء ، ولذلك تُعرب المسألة هنا نائبَ فاعل ، بعد أن كانت مفعولاً به . وتقول : انكسر الزجاج فنفهم أن الكسر وقع على الزجاج غير أن الفعل مطاوع للفعل : كسر محمد الزجاج فانكسر ، ولذلك يُعرب الزجاج فى المثال الأول فاعلاً مجازًا ، مع دلالته على من وقع عليه الفعل .

- وكما يكون المفعول به ظاهرًا كما تقدم يأتى **ضميرًا متصلاً** بالفعل متقدمًا على الفاعل مثل : أحبنى أصدقائى ، فياء المتكلم التى اتصلت بالفعل " أحب " هى المفعول به تقدم على الفاعل وهو " أصدقائى " .

- ويأتى **ضميرًا منفصلاً** متقدمًا على الفعل ليفيد الاختصاص والقصر، مثل قوله تعالى : ﴿ **إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ** ﴾ .

- وقد **يحذف** الفعل إذا دل السؤال عليه ، كما إذا سألك إنسان : ماذا ذاكرت اليوم ؟ فقلت : النحو والصرف ، فقد استغنيت عن ذكر الفعل بما ورد فى السؤال كأنك قلت : ذاكرت النحو والصرف ، على أنك يمكنك أن تذكر فى الإجابة الفعل ، أى أن لك الذكر ولك الحذف اختصارًا .

حذف عامل المفعول به وجوبًا :

١ - إذا تمثلت بتعبير ورد موجزًا فى الأمثال ، مثل قولك : الكلابَ على البقر .. أى أرسل الكلاب ، فليس لك أن تذكر الفعل ، لأنه مثل ، والأمثال لا تغير ، ومن هذا الوادى قولك للضيف : أهلاً وسهلاً أى

جئت أهلاً ونزلت سهلاً ، ومنه قوله تعالى : ﴿ **انتَهُواْ خَيْرًا لَّكُمْ** ﴾ .

٢ - وفى أسلوب التحذير يحذف العامل أيضًا وجوبًا ، مثل قولك : إياك والخيانةَ ، وقولك : الكسلَ الكسلَ ، وقولك : الشيطانَ والهوَى ، اى احذر هذه الصفات واحذر الشيطان والهوى .

٣ - فى أسلوب الاشتغال حين يتقدم اسم منصوب يأتى بعده فعل مشغول بمفعول به متصل به ضمير يعود على الاسم الأول ، مثل قوله تعالى : ﴿ **وَالسَّمَاء بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ** ﴾ فلا يجوز أن تقول : بنينا السماء بنيناها لأنه لا يجمع بين المفسِّر والمفسَّر .

٤ - فى أسلوب الاختصاص ، حين تقول : إننا معشرَ المسلمين لا نحقد . ومنه قول النبى ﷺ : « **نحن معاشرَ الأنبياء لا نورث** » والتقدير : أقصد أو أعنى .

٥ - فى أسلوب الإغراء ، حين تقول : الكرمَ والشجاعةَ ، المروءةَ والنخوةَ الجدَّ الجدَّ فى الدراسة .

٦ - المنادى ، مثل : يا حامل القرآن احترم ما تحمله ، فحرف النداء نائب عن الفعل الناصب للمنادى وتقدير الفعل : أدعو .

٧ - النعت المقطوع إلى النصب ، مثل : هذا محمد التاجر إذا كان من معارفك عدد ممن اسمهم محمد فمنهم التاجر ومنهم الفقيه ومنهم المدرس فلك أن تتبع " التاجر " إلى الموصوف ولك أن تقطعه على معنى : أقصد التاجر .

حذف المفعول به :

هناك قاعدة مطردة فى النحو العربى تقول : وحذف ما يعلم جائز ، فإذا كانت هناك قرينة دالة على المحذوف جاز الاختصار ، فالبلاغة الإيجاز ، وخاصة إذا كان فى الحذف فائدة تضاف إلى الإيجاز كمراعاة

الفواصل ، مثل قوله تعالى : ﴿ **مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى** ﴾ أو **التحرز** من ذكره لأن لفظه مستهجن ، مثل قول السيدة عائشة رضى الله عنها : " **ما رأيت منه ولا رأى منى** " أى العورة ، أو **لإفادة العموم** والشمول كما فى قوله تعالى : ﴿ **وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ** ﴾ فالله يعلم كل شىء .. وإذا تقدم ما يدل على المفعول به كان حذفه أولى ، وذلك مثل قوله تعالى : ﴿ **اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ** ﴾ ففى هذه الجملة فعلان أحدهما "يبسط" وقد أخذ مفعوله وهو " الرزق " والآخر " يقدر " وحذف منه المفعول استغناء عنه بالمفعول الأول ، والتقدير : ويقدر الرزق لمن يشاء ، ومثلها قوله تعالى : ﴿ **لاَ عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلاَّ مَن رَّحِمَ** ﴾ والتقدير : إلا من رحمه فقد حذف المفعول به ، مع أنه الضمير الرابط بين الصلة والموصول ، ولكنه فضلة .

التنازع فى العمل

مما يؤكد أن اللغة العربية تميل إلى الإيجاز والاختصار ما أمكن ، ـ بشرط الوضوح ، ووجود القرائن الدالة على المحذوف ـ ما استقرأه النحاة فى باب التنازع ، فإذا كان هناك حدثان أو أكثر منسوبان إلى شخص واحد ، فلا داعى لإعادة ذكر المنسوب إليه ويكفى ذكره مرة واحدة مع ذكر الأفعال المنسوبة إليه ، فمثلا حين نتأمل قوله تعالى : ﴿ آتُونِى أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾ نجد فعلين هما " آتونى " و " أفرغ " ، ونجد نسبتهما إلى القطر وهو النحاس ، ولو أراد التفصيل لقال : آتونى قطرًا أفرغ عليه قطرًا ، ولكنه أجمل وأوجز ولم يكرر لفظ القطر ، وهذا ما يسميه النحويون بالتنازع فى العمل ، أى أن كلاً من هذين الفعلين يطلب هذا المفعول على أنه معموله ، فالفعل الأول يطلبه مفعولاً ثانيًا ، والفعل الثانى يطلبه مفعولا به ، وهنا انقسم النحاة إلى قسمين ففريق يرى أن العمل فى مثل هذا للأول لتقدمه وسبقه ، وفريق يرى أن الأحق بالعمل هو الثانى ليقربه من المعمول ، وحين يعمل أى منهما يضمر فى الثانى ، فإذا كان فضلة كما فى المثال جاز حذفه للعلم به ، فعلى إعمال الأول يقدر فى الثانى ضمير يعود على القطر : أفرغه ، وعلى إعمال الثانى يقدر فى الأول ضمير يعود على القطر : آتونيه .

وليس هذا خاصًا بالأفعال فالأسماء المشبهة للأفعال يتأتى معها التنازع كما قال الشاعر :

عُهِدْتَ مغيثًا مغنيا من أجرتَه ∴ فلم أتخذ إلا فناءك موئلا

فمغيثًا ومغنيًا كلاهما اسم فاعل يعمل عمل فعله ، وتنازعا العمل فى اسم الموصول " من " وصلتها جملة " أجرته " فإن أعملنا الثانى لقربه أعملنا الأول فى ضميره وحذفناه لأنه فضلة .

وقد يأتى التنازع بين عاملين مختلفين بحيث يكون أحدهما اسمًا والآخر فعلاً ، كما فى قوله تعالى : ﴿ **هَاؤُمُ اقْرَؤُوا كِتَابِيهْ** ﴾ فـ " هاؤم " اسم فعل بمعنى : خذوا ، واقرأوا فعل .

ولا تنازع بين حرفين عاملين ولا بين حرف واسم أو حرف وفعل .

وقد تتنازع ثلاثة عوامل ، وقد يكون المتنازع فيه متعددا كما فى الحديث الشريف : « **تسبِّحون وتكبِّرون وتحمِّدون دُبُر كل صلاة ثلاثًا وثلاثين** » فالعوامل هنا ثلاثة : تسبحون ، وتكبرون ، وتحمدون ، وكل منها يطلب " دبر " ظرفًا له حيث يحدد الزمن المطلوب فيه التسبيح ، ويطلب " ثلاثًا وثلاثين " نائبًا عن المفعول المطلق لأنه يحدد العدد .

هذا ولأن نظرية العامل هى الأساس الذى قامت عليه القواعد النحوية ومقتضاها ألا يخلو عامل من معمول ، وألا يكون فى الكلام معمول بلا عامل ، قال أبو حيان : حكى بعض أصحابنا انعقاد الإجماع على جواز إعمال الأول والثانى والثالث .

وإن كان لنا حق الاختيار فإننا نختار إعمال الأول لسبقه وتقدمه كما قال **الكوفيون** ولأن الإضمار فى الثانى أولى حتى يعود الضمير على متقدم رتبة وإن كان متأخرًا فى اللفظ ، لأننا إذا أعملنا الثانى كان الإضمار فى الأول عائدًا على متأخر لفظًا ورتبة .

وأرى أن هذا القدر من باب التنازع كاف فى فهم الأساليب القرآنية والعربية بعيدًا عن الخلافات والمماحكات والتفريعات التى لا يترتب عليها اختلاف فى المعانى .

المفعول المطلق

من نافلة القول أن الفعل يدل على الحدث والزمان والنسبة ، فإذا كان الحدث غريبًا لدى السامع لجأنا إلى توكيده وتثبيته ، بإعادة اللفظ الدال على الحدث ، وهو المصدر ، ليؤكد جزءًا من مدلول الفعل وهو الحدث ، وكأنك حين تقول : بينت الدرس تبييناً قد أعدته مرتين ، على معنى أنك أحدثت التبيين مرتين ، وهذا التبيين هو الذى فُعل ، ومن هنا كان هو المفعول الحقيقى الذى وقع على الدرس ولذا سماه النحاة مفعولاً مطلقًا ، وقرروا أنه لا يخلو من توكيد الحدث ولو كان لبيان النوع أو العدد ، لأنه يأتى دائمًا بعد عامل مشتمل على الحدث أو على معناه ، فإعادة الحدث ولو كانت لبيان النوع أو العدد تفيد تقويته وتوكيده ، وهذه نقطة هامة يغفل كثير من الدارسين عنها.

أنواعه ثلاثة :

مؤكد للعامل ، ومبين للنوع ، ومبين للعدد .

المؤكد للعامل :

يأتى المصدر أو ما ينوب عنه بعد عامل متفق معه فى لفظه لغرض التوكيد الذى أشرنا إليه فيسمى مؤكدًا لعامله ، وما دام الغرض هو التوكيد فقط فلا حاجة لوصف المصدر أو إضافته إلى غيره ، ومن أمثلة ذلك فى القرآن الكريم قوله ﷻ : ﴿ **وَكُلَّ شَيْءٍ فَصَّلْنَاهُ تَفْصِيلاً** ﴾ وقوله : ﴿ **وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًا** ﴾ وقوله : ﴿ **فَجَمَعْنَاهُمْ جَمْعًا** ﴾ وقوله : ﴿ **أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا** ﴾ وقوله : ﴿ **فَيَكِيدُواْ لَكَ كَيْدًا** ﴾ وقوله : ﴿ **وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا** ﴾ .

والملحوظ فى هذه الأمثلة أن العامل فى المصدر المؤكد فعل ماض أو مضارع أو أمر ، وفى قوله تعالى : ﴿ **وَالذَّارِيَاتِ ذَرْوًا** ﴾ وقوله :

﴿ فَالزَّاجِرَاتِ زَجْرًا ﴾ وقوله : ﴿ فَالْعَاصِفَاتِ عَصْفًا * وَالنَّاشِرَاتِ نَشْرًا * فَالْفَارِقَاتِ فَرْقًا ﴾ وقوله : ﴿ وَالنَّاشِطَاتِ نَشْطًا * وَالسَّابِحَاتِ سَبْحًا * فَالسَّابِقَاتِ سَبْقًا ﴾ . العامل فى هذه الآيات اسم فاعل يعمل عمل الفعل ، وفى كل ما سبق يتفق لفظ الفاعل مع لفظ المصدر ومعناه .

وفى قوله تعالى : ﴿ فَالْمُورِيَاتِ قَدْحًا ﴾ وقوله : ﴿ وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلاَ أَوْلاَدُكُم بِالَّتِى تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَى ﴾ ، نرى العامل فى الأولى اسم فاعل متفقًا مع المصدر فى المعنى فقط ولفظهما مختلف ، ذلك أن المورى هو القادح ، ونرى العامل فى الثانية فعلاً مضارعًا هو " تُقربكم " وهو متفق مع المصدر " زلفى " فى المعنى فقط لأن معنى الزلفى هو القربى .

وفى قوله ﷺ : ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً ﴾ وقوله : ﴿ أَنبَتَكُم مِّنَ الأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ وقوله : ﴿ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا ﴾ وقوله : ﴿ إِلاَّ أَن تَتَّقُواْ مِنْهُمْ تُقَاةً ﴾ . الفعل فى هذه الآيات ليس متفقًا مع المصدر فيما له من صياغة قياسية ، فالفعل " تبتل " قياس مصدره التبتُّل بضم ما قبل الآخر ، وليس التبتيل لأن التبتيل مصدر " بَتَّل " ولذا نسميه اسم مصدر ناب عن المصدر ، وكذلك الفعل " أنبت " مصدره الإنبات لا النبات ، والفعل " يُصلح " بضم الياء مصدره الإصلاح لا الصلح ، والفعل " تتقوا " مصدره الاتقاء لا التقاة ، وإذن فكلها أسماء مصادر نابت عن المصادر فى هذا الباب .

المبين للنوع :

المفروض أن الحدث واحد لا يتعدد ، ولكنه ـ حين يقوم بأشخاص ، أو يقوم به أشخاص متنوعون ـ يحدث له تميّز فى طريقة الأداء ، فالضرب واحد ولكنه من فلان قاتل ومن فلان مزاح ، وهكذا تختلف أنواع الحدث ، ومن هنا كان لابد فى بيان النوع من وصف المصدر ، أو إضافته ، أو

الإتيان بلفظ يدل على نوع خاص من هذا الحدث ، ولا يشترط أيضًا أن يتحد لفظه مع لفظ عامله كما لا يشترط فيه أن يكون مصدرًا ، وإليك الأمثلة من القرآن الكريم ، قال تعالى : ﴿ **وَزُلْزِلُوا زِلْزَالاً شَدِيدًا** ﴾ وقال: ﴿ **وَجَاهِدْهُم بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا** ﴾ وقال : ﴿ **وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَن تَمِيلُواْ مَيْلاً عَظِيمًا** ﴾ وقال ﷺ : ﴿ **لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ** ﴾ وقال : ﴿ **وَلاَ يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ** ﴾ .

فى هذه الآيات اتفق المصدر مع عامله وهو هنا الفعل ، وقد وصف فى الآيات الثلاث الأولى وأضيف إليه فى الآيتين الباقيتين بما جعله مع تأكيد الفاعل مبينًا لنوعه .

وقال ﷺ : ﴿ **فَلاَ تَمِيلُواْ كُلَّ الْمَيْلِ** ﴾ وقال : ﴿ **وَإِن تَعْدِلْ كُلَّ عَدْلٍ لاَّ يُؤْخَذْ مِنْهَا** ﴾ وقال : ﴿ **وَلاَ تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ** ﴾ وقال : ﴿ **وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ** ﴾ وقال : ﴿ **وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا** ﴾ وقال : ﴿ **ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الآخِرَةَ** ﴾ وقال : ﴿ **وَأَقْرَضْتُمُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا** ﴾ وقال : ﴿ **فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَابًا لاَّ أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِّنَ الْعَالَمِينَ** ﴾ وقال : ﴿ **لاَ يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا** ﴾ وقال : ﴿ **لاَّ تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئاً** ﴾ وقال : ﴿ **أَرِنَا اللَّهِ جَهْرَةً** ﴾ وقال : ﴿ **ثُمَّ إِنِّى دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا** ﴾ ، وتقول : ضربته ذلك الضرب .

جاءت " كلّ " مضافة إلى المصدر فى الآيات الثلاث الأولى فنصبت على النيابة عن المفعول المطلق ، وجر المصدر بالإضافة ، وجاءت " أىّ " مضافة إلى المصدر فى الآية الرابعة نائبة أيضًا عن المفعول المطلق ، مقدمة على الفاعل وهو " ينقلبون " وكان اسم المصدر : علوًا ، النشأة ، قرضًا ، عذابًا ، نائبًا عن المصدر القياسى : تعاليا ، إنشاء ، إقراضًا ، تعذيبًا ، فأخذ حكم المصدر فى أنه مفعول منصوب مبين للنوع لأنه

موصوف. وجاء الضمير العائد على اسم المصدر فى قوله : ﴿ **لاَ أُعَذِّبُهُ** ﴾ نائبًا أيضًا عن المصدر ، فكان فى محل نصب مفعولاً مطلقًا ، لا مفعولاً به ، كما يبدو لأول وهلة ، فهو عائد على العذاب ، أما الضمير الأول فى قوله : ﴿ **فَإِنِّى أُعَذِّبُهُ** ﴾ فمفعول به ، لأنه عائد على من يكفر ، وجاءت كلمة " شيئًا " نائبة عن مصدر مأخوذ من الفاعل السابق عليها وعن مضاف لهذا المصدر والتقدير : لا يضركم كيدهم أى ضرر ، ولا تجزى نفس عن نفس أى جزاء .

وجاءت كلمة " جهرة " و " جهارًا " مبينتين لنوع الرؤية ، والدعوة ، وجاء اسم الإشارة ذلك نائبًا عن المصدر فهو فى محل نصب مفعول مطلق .

وبذلك يخلص لنا أن المصدر المبين للنوع ينوب عنه : كلّ ، أىّ ، بعض ، مضافة إلى المصدر - واسم المصدر - وضمير المصدر ، وكلمة " شيئًا " والاسم الدال على نوع الحدث ، واسم الإشارة العائد على المصدر .

وقال ﷻ : ﴿ **الظَّانِّينَ بِاللَّهِ ظَنَّ السَّوْءِ** ﴾ وقال : ﴿ **فَمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَاء مَّوْفُورًا** ﴾ .

نرى العامل فى الآية الأولى اسم فاعل متفقًا مع المصدر لفظًا ومعنى وفى الآية الثانية العامل مصدر متفق مع المصدر أيضًا فى اللفظ والمعنى وإذن فليس الفعل وحده هو العامل .

وقال جل وعلا : ﴿ **فَسَلِّمُوا عَلَى أَنفُسِكُمْ تَحِيَّةً مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُبَارَكَةً طَيِّبَةً** ﴾ وقال : ﴿ **نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَى** ﴾ وقال : ﴿ **لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ الْيَقِينِ** ﴾ .

العامل فى الآيات الثلاث غير متفق مع المصدر فى اللفظ ، ولكنه

متفق معه في المعنى فـ " تحية " بمعنى : سلامًا ، و " تارة أخرى " تساوى : إخراجة أخرى ، و " عين اليقين " تساوى : رؤية اليقين . ومن هنا قلنا إنه ليس شرطًا أن يتحد المصدر مع الفاعل في اللفظ .

وقال جل ذكره : ﴿ قَلِيلاً مَّا تَشْكُرُونَ ﴾ وقال: ﴿ وَاذْكُر رَّبَّكَ كَثِيرًا ﴾ وقال: ﴿ فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلاً وَلْيَبْكُواْ كَثِيرًا ﴾ وقال : ﴿ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى اللَّهِ شَطَطًا ﴾ وقال : ﴿ وَعَمَرُوهَا أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا ﴾ وقال : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُواْ كَمَا آمَنَ النَّاسُ ﴾ وقال : ﴿ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءهُمْ ﴾ وقال : ﴿ وَدُّواْ لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُواْ ﴾ وقال : ﴿ لاَ يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ الْجَنَّةِ ﴾ .

في هذه الآيات الكريمة حذف المصدر وظهرت صفته فنابت منابه وبينت نوعه وأكدته ، فالتقدير فيما سبق قبل الحذف : تشكرون شكرًا قليلاً واذكر ربك ذكرًا كثيرًا ، فليضحكوا ضحكًا قليلاً ، وليبكو بكاء كثيرًا ، كان يقول سفيهنا على الله قولاً شططًا ، وعمروها عمارة أكثر من عمارتهم لها ، وإذا قيل لهم آمنوا إيمانًا كإيمان الناس ، يعرفونه معرفة كمعرفتهم أبناءهم ، ودوا كفركم كفرًا ككفرهم ، لا يفتننكم الشيطان فتنة مثل إخراج أبويكم من الجنة ، والملحوظ في الآيات الأربع الأخيرة أن الكاف الداخلة على " ما " المصدرية اسم بمعنى مثل ، وذلك كثير في كلام العرب ، ومن هنا تعرب صفة لمصدر محذوف .

المبين للعدد :

في النوع الأول المؤكد لعامله اقتصرنا على المصدر ، أو ما ناب منابه ، في تقوية الحدث المشتمل عليه العامل لفظًا أو معنى ، وفي النوع الثاني زاد عليه الوصف ، أو الإضافة ، أو قرينة حددت الحدث نوع تحديد ، مع إفادته التوكيد ، وفي هذا النوع الثالث يشتمل المصدر على

بيان عدد حدوثه إما بتثنيته أو جمعه أو ذكر العدد قبل المصدر الذى يأتى بعد العدد فى صورة التمييز له ، قال تعالى : ﴿ **لَتُفْسِدُنَّ فِى الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ** ﴾ وقال : ﴿ **سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ** ﴾ وقال : ﴿ **أُوْلَئِكَ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُم مَّرَّتَيْنِ** ﴾ وقال : ﴿ **ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ** ﴾ وقال : ﴿ **فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ** ﴾ وقال : ﴿ **فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً** ﴾ وقال : ﴿ **إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ** ﴾ .

وفى هذه الأمثلة جاء المصدر فى صورة اسم المرة مثنى منصوبًا بالياء فى الآيات الأربع الأولى ، والمرّة أو الكرّة اسم مرة من مصدر الفعل السابق عليها ، ففى الأولى بمعنى : إفسادتين ، وفى الثانية : تعذيبتين ، وفى الثالثة : إيتاءتين ، وفى الرابعة : رجعتين ، وجاء اسم المرة تمييزًا للمائة ، وانتصبت المائة انتصاب المفعول المطلق ، وتمييز المائة مفرد مجرور بالإضافة كما تعلم ، وجاء اسم المرة " جلدة " تمييزًا للعدد ثمانين منصوبًا ، والعدد نفسه هو المفعول المطلق ، واسم المرة : مرة تمييز كذلك للسبعين ومعناه : استغفارة .

ملحظ هام :

هذا ولا يغيب عن الذهن أن المفعول المطلق بأنواعه الثلاثة السابقة لم يأت إلا بعد استيفاء الجملة لأركانها لأنه مكمل وفضلة ، فلا تقول مثلاً فى قولك : جزاء محمد جزاء الصابرين ، إن جزاء الثانية مفعول مطلق ، لأنها خبر وهو ركن الجملة .

كما أن كثيرًا من المشتقات يأتى مؤكدًا لعامله فلا تتسرع وتحكم عليه بأنه مفعول مطلق ، فقوله تعالى مثلاً : ﴿ **وَلَّى مُدْبِرًا** ﴾ جاء الحال هنا مؤكدًا للعامل ، وليس مفعولاً مطلقًا ، لأنه ليس بمصدر ولا نائب عنه .

وقد عرفنا أن العامل فى المفعول المطلق قد يكون فعلاً ، وقد يكون

اسم فاعل ، وقد يكون مصدرًا ، وقد يكون اسم مفعول ، مثل : محمد مُرْسَلٌ من ربه إرسالاً عامًا للعالمين ، ولكنه لا يكون صفة مشبهة ، ولا اسم تفضيل ، لإفادتهما الثبوت والدوام ، مما يبعد شبههما بالفعل المتجدد ، فلا تقول مثلاً : محمد حَسَنٌ حُسْنًا ظاهرًا ، ولا عليٌّ أحسنَ من إبراهيم حسنًا واضحًا .

عرفنا أن المصدر المؤكد ينوب عنه اسم المصدر المشارك له في المادة ، والمصدر المرادف له في المعنى ، أما المبين للنوع فقد عرفنا أيضًا أنه ينوب عنه : كل ، بعض ، أي ، اسم المصدر ، ضمير المصدر ، والاسم الدال على نوع الحدث ، واسم الإشارة ، وكلمة " شيئًا " ، وكذلك ينوب عنه اسم الآلة كضربته سوطًا وعصًا ، أما المبين للعدد فينوب عنه العدد أو لفظًا مرّة وكرّة .

المصدر النائب عن فعله :

لما كنا بصدد بيان المنصوبات وعرفنا منها المفعول المطلق وهو مصدر ، كان من المفيد أن نعرف أن بعض المصادر قد ينوب عن الأفعال فيؤدى ما يؤديه الفعل ولا يذكر الفعل وينصب هو على المصدرية ، فتارة ينوب هذا المصدر عن الفعل فى الجملة الطلبية ، وهو مطرد قياسى ، ومنه فى القرآن أمثلة كثيرة :

قال تعالى : ﴿ **غُفْرَانَكَ رَبَّنَا** ﴾ وقال : ﴿ **بُعْدًا لِّعَادٍ قَوْمِ هُودٍ** ﴾ وقال : ﴿ **فَبُعْداً لِّلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ** ﴾ وقال : ﴿ **وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْسًا لَّهُمْ** ﴾ وقال : ﴿ **فَسُحْقًا لأَصْحَابِ السَّعِيرِ** ﴾ وقال : ﴿ **فَإِذا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ** ﴾ وقال : ﴿ **وَيْلَكُمْ لاَ تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا** ﴾ وقال : ﴿ **وَيْلَكَ آمِنْ** ﴾ وقال : ﴿ **وَيْلَكُمْ ثَوَابُ اللَّهِ خَيْرٌ** ﴾ ، ومنه قول الشاعر :

فصبرًا فى مجال الموت صبرا ∴ فما نيل الخلود بمستطاع

وقولك : أتوانيا وقد جد قرناؤك ؟!

وتارة ينوب المصدر عن الفعل فى الجملة الخبرية ومنه ما هو سماعىّ لم يستطع العلماء أن يعقدوا له ضوابط ، مثل : قوله ﷺ : ﴿ سُبْحَانَكَ ﴾ وقوله : ﴿ مَعَاذَ اللّهِ ﴾ وقوله : ﴿ فَقَالُواْ سَلامًا ﴾ وقوله : ﴿ تَنزِيلاً مِّمَّنْ خَلَقَ الأَرْضَ وَالسَّمَاوَاتِ الْعُلَى ﴾ ، وقولك : صبرًا لا جزعًا ، عجبًا لأمر المؤمن إن أمره كله خير .

ومنه ما هو مقيس وله مواضع :

١ - إذا كان المصدر تفصيلاً لعاقبة ما قبله ، مثل قوله ﷺ : ﴿ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاء ﴾ ، وقولك : صمم على بلوغ الهدف إما سيرًا وإما عدوًا .

٢ - إذا كان المصدر مكررًا أو محصورًا أو مستفهمًا عنه ، وعامله خبر عن اسم عين ، ناب هذا المصدر عن العامل ، مثل قولك : أنت سيرًا سيرًا ، إنما أنت سيرًا ، أأنت سيرًا ؟ ففى هذه الأمثلة وقع الفعل قبل حذفه خبرًا عن اسم ذات وهو " أنت " وكُرر أو حصر أو وقع بعد استفهام ، والتقدير : أنت تسير سيرًا ، إنما تسير سيرًا .

٣ - إذا كان المصدر مؤكدًا لمضمون الجملة ، كما تقول : علىَّ ألفُ دينار عرفًا .. وكقوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ ﴾ وقوله : ﴿ أُوْلَـئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ﴾ وقوله : ﴿ وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلاَّ بِإِذْنِ الله كِتَابًا مُّؤَجَّلاً ﴾ ، وكقولك : هذا ابنى حقًّا وقوله تعالى : ﴿ وَلأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ ثَوَابًا مِّن عِندِ اللّهِ ﴾ وقوله : ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِى فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا ﴾ وقوله : ﴿ آبَآؤُكُمْ وَأَبنَاؤُكُمْ لاَ تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعاً فَرِيضَةً مِّنَ اللّهِ ﴾ وقوله : ﴿ فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ

إيمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا سُنَّتَ اللَّهِ الَّتِى قَدْ خَلَتْ فِى عِبَادِهِ ﴾ وقوله : ﴿ كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُ وَعْدًا عَلَيْنَا ﴾ وقوله : ﴿ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ ۞ بِنَصْرِ اللَّهِ يَنصُرُ مَن يَشَاء وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ ۞ وَعْدَ اللَّهِ لاَ يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ ﴾ .

٤ - إذا كان المصدر دالاً على أمر يعالج بالأعضاء والحواس وهو دال على التشبيه وقبله جملة مشتملة على اسم بمعناه ، مثل قولهم : له صوتٌ صوتَ حمار ، له بكاء بكاء الثكلى ، بخلاف قولك : بكاؤه بكاء الثكلى ، فإن المصدر لم يسبق بجملة ، ولكنه خبر المبتدأ .

فى كل ما سبق من أمثلة نرى المصدر قد ناب عن فعله ، بحيث لم يترقب السامع ظهور الفعل ، ولا هو بمحتاج إليه ، حيث أدى المصدر معناه وعمله ، ولذا لا يظهر النائب والمنوب عنه فى الأسلوب الفصيح .

المفعــــول له

هو الاسم المبين لعلة الإقدام على الفعل ، كقولك : جئتك رغبة في نوال فضلك ، فكلمة " رغبة " بينت سبب مجيئك وعلته ، وحتى يؤدى هذا الاسم مهمته ويكون منصوبًا لابد أن يتحقق فيه عند الجمهور ما يأتى :

١ - أن يكون مصدرًا لأن المصدر اسم معنى ، والعلل تتعلق بالمعانى ، إذ لا يتأتى للذوات أن تكون عللاً للأفعال غالبًا .

٢ - أن يكون من أفعال النفس الباطنة ، لأن العلة هى الحاملة على إيجاد الفعل ، أما أفعال الجوارح فليست كذلك .

٣ - أن يكون علة باعثة على الفعل سواء كانت عارضة أو جبلّية ، فالعارضة كالرغبة فى المثال السابق حيث إن الرغبة تعرض وتطرأ ، والجبلية كالجبن حين تقول : أحجم علىّ عن قول الحق جبنًا ، فالجبن طبيعة ثابتة وهى علة أيضًا فى الإحجام .

٤ - أن يتحد مع الفعل فى الزمن بمعنى أن يكون الفعل والمصدر المعلل له متحدين فى الوقت ، فإذا قلت : حبستك خوفًا من فرارك ، كان الخوف متحدًا فى الزمن مع الحبس ، أما إذا قلت : تأهبت اليوم السفر غدًا ، لم يجز نصب السفر على أنه مفعول له ، ولكن لابد من وجود حرف الجر فتقول : تأهبت اليوم للسفر غدًا ، كما لا يجوز عند الجمهور أن تقول : جئتك أمس طمعًا فى معروفك اليوم .

٥ - أن يتحد مع الفعل فى الفاعل بأن يكون فاعل الفعل وفاعل المصدر واحدًا ، كقوله تعالى : ﴿ **يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ** ﴾ فإن فاعل جعل الأصابع هو فاعل الحذر .

دلالته على لام التعليل :

وهذا المفعول جواب لسؤال متوقع من السامع حين يقول : لم حدث

هذا ؟ ولذلك يصح دائمًا تقدير المفعول له باللام ، فإذا قلت : زرتك طمعًا فى برك كان التقدير : كانت زيارتى لك للطمع فى برك ، ومن غير المقبول أيضًا أن يتحد الفعل مع المصدر فى اللفظ ، فلا تقول : زرتك زيارة . وأنت تقصد : زرتك من أجل الزيارة ، ذلك أن اتحاد الفعل مع المصدر يجعله مفعولاً مطلقًا ، لا مفعولاً له ، لأن الشىء لا يكون علة لنفسه .

متى يجب ظهور حرف العلة ؟ :

فإذا تحققت هذه الضوابط نصب المصدر على أنه مفعول له ، أما إذا فقد الاسم أحد هذه الشروط فإن جره بحرف من حروف التعليل لازم وحروف التعليل هى : اللام ، الباء ، فى ، من ، ولذلك نرى فى قوله تعالى : ﴿ **وَالأَرْضَ وَضَعَهَا لِلأَنَامِ** ﴾ أن الأنام قد جرت باللام لفقد الشرط الأول وهو المصدرية ، وفى قوله تعالى : ﴿ **وَلاَ تَقْتُلُواْ أَوْلادَكُم مِّنْ إمْلاَقٍ** ﴾ نجد أن كلمة " إملاق " قد جرت بـ " مِن " لفقد الشرط الثانى وهو كون المصدر من أفعال النفس الباطنة لأن الإملاق هو الفقر وهو ليس فعلاً قلبيًا ، ومن هنا حين جاء الفعل قلبيًا فى الآية الأخرى نصب على أنه مفعول له فى قوله تعالى : ﴿ **وَلاَ تَقْتُلُواْ أَوْلادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلاقٍ** ﴾ لأن الخشية من أفعال النفس الباطنة .

وهكذا إذا لم يتحد الفعل مع المصدر فى الزمن أو فى الفاعل ، فالأول كقول امرئ القيس :

فجئت وقد نضت لنوم ثيابها ∴ لدى الستر إلا لبسة المتفضل

فوقت خلع الثياب سابق لوقت النوم ولذلك جره باللام .

والثانى كقول أبى صخر الهذلى :

وإنى لتعرونى لذكراك هزة ∴ كما انتفض العصفور بلله القطر

ففاعل الذكرى هو المتكلم وفاعل " تعرونى " هو الهزة فلما اختلفا جر باللام ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ أَقِمِ الصَّلاَةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ ﴾ ففاعل القيام هو المخاطب ، وفاعل الدلوك هو الشمس ، وزمن الإقامة متأخر عن زمن الدلوك ولذلك جر باللام ، ومن ذلك قولك : شكرتك لإكرامك زائريك .

على أنه يجوز فى الفصيح جر المفعول له مع تحقق الشروط بكثرة إن كان معرفًا بـ " ال " وبقلة إن كان بغيرها ، فمثال مجىء المفعول له معرفًا منصوبًا قول الشاعر :

لا أقعد الجبن عن الهيجاء ∴ ولو توالت زمر الأعداء

جاء منصوبًا قليلاً والأكثر جره بحرف من حروف التعليل ، ومثال ما جاء مجرورًا وهو نكرة مستوفية للشروط قول الشاعر :

من أمّكم لرغبة فيكم جُبِر

أما الكثير الغالب فمثل قوله تعالى : ﴿ وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ .

أما إذا كان المفعول له مضافًا فالأمر مستوى الطرفين بين الذكر والحذف ، فمن أمثلة ذكر الحرف قوله تعالى : ﴿ لإِيلاَفِ قُرَيْشٍ ۞ إِيلاَفِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ ۞ فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ ﴾ إذ التقدير ليعبدوا رب هذا البيت لإيلافهم ، ومثال الحذف والنصب قوله تعالى : ﴿ وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ابْتِغَاء مَرْضَاتِ اللّهِ ﴾ .

ومن نافلة القول أن نتحدث عن عامل النصب فى المفعول له فهو عند جمهور **البصريين** هو الفعل المعلل له مهما كان وضعه حتى لو كان لازمًا فلا يشترط فى عمل النصب للمفعول له والمفعول المطلق والمفعول معه أن يكون الفعل متعديًا .

المفعـــول فيه

مما يتوقف عليه فهم الجملة العربية التامة التـى يحسـن السـكوت عنـد سماعها أن يتضح منها زمن وقوع الحدث ومكانه .

– ومن هنا كان المفعـول فيـه : " اسمًا يبيـن زمـن الفعـل أو مكانـه ، مضمنًا معنى (فى) الظرفية " . سواء كان هذا الاسم خاصًا بالدلالة علـى الزمن أم المكان ، أم عرضت هذه الدلالة عليه بمجاورته لهما .

– ومثال الاسم الدال على الزمن بذاته قوله تعالى : ﴿ **وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلاً** ﴾ . فقد أفصحت هذه الجملة عن زمن التسبيح المأمور بـه ، وهـو وقت البكور والأصيل .

– ومثال الاسم الدال على المكان بذاته قولـه تعـالى : ﴿ **وَكَانَ تَحْتَهُ كَنزٌ لَّهُمَا** ﴾ فكلمة " تحته " بينت مكان وجود الكنز بأنه اسفل الجدار .

– ومثال ما عرضت له الدلالة على الزمان قوله تعالى : ﴿ **وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلاَثِينَ لَيْلَةً** ﴾ فكلمة " ثلاثين " اسم دال على العدد ، ولكنه لما مُيِّز باسم زمان هو " ليلة " عرضت دلالته على الزمان ، فأعرب مفعولاً فيه .

– ومثال ما عرضت له الدلالـة علـى المكـان قولـك : سـرت عشـرين ميلاً على قدمـىّ . فعشـرون عـدد ، ومُـيِّزَت بـالميل وهـو مسـافة فـأعربت مفعولاً فيه .

– وكذلك لو أضيف اسم يفيـد الكليـة أو البعضيـة إلـى زمـن الفعـل أو مكانه ، فإننا نضع هذا الاسم تحـت مسمى " **المفعول فيـه** " مثـل قولـك : قضيت **كل** اليوم فى السير فما قطعت إلا **بعض** الأميال .

– ومثل ذلك أيضًا صفة الزمان أو المكـان كقولـك : انتظرتـك طويـلاً شرقىّ المسجد . والأصل : انتظرتك وقتًا طويلاً فى مكان شرقى المسجد .

– وإذا كان المضاف زمنًا أو مكانـًا ثـم حذفتـه وأقمـت المضـاف إليـه

مقامه أعربت المضاف إليه مفعولاً فيه كقولك : سنلتقى صلاة الفجر قرب الإمام . والأصل : سنلتقى وقت صلاة الفجر مكان قرب الإمام .

– ويكثر ذلك حين يضاف اسم الزمان إلى المصدر ثم يحذف كقولك : آتيك قدوم الحاج ، أو خفوق النجم ، أو طلوع الشمس .

– ومن المسموع ألفاظ جرت ـ توسعًا من العرب ـ مجرى الزمان والمكان فى تضمينها معنى " فى " الظرفية ، فنصبوها نصب المفعول فيه ، وذلك مثل : " أحقا أنك ذاهب " أى : أفى الحق . ومثل : غيرَ شك أنك فاضل ، وظنًا منى أنك قائم بخدمة الناس أتيتك ، وجهدَ رأيى أنك من الناجحين . والتقدير فى كل ذلك بملاحظة حرف الجر " فى " فكأن الاسم قد نصب بعد نزع الخافض .

– هذا وقد يأتى اسم زمان أو مكان لا تستطيع أن تقدر معه حرف الجر " فى " وحينئذ لا يجوز لك أن تعربه مفعولاً فيه ، وذلك كقوله تعالى: ﴿ **وَاتَّقُواْ يَوْماً لاَّ تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئاً** ﴾ ، وقوله : ﴿ **وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا** ﴾ ، وقوله : ﴿ **اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ** ﴾ ، فإن التقوى المأمور بها لا تكون فى يوم القيامة ، وإنما المأمور به أن نتقى هذا اليوم ونحذر منه ، وكذلك الأبرار لا يخافون فى يوم القيامة إنما هم يخافون نفس اليوم . والله سبحانه يعلم مكان صلاحية الرسالة ، ولا يمكن تقدير " فى " هنا قبل " حيث " المكانية . ومن هنا يعرب النحاة " يومًا " فى الآيتين : مفعولاً به لا فيه . ويعربون " حيث " أيضًا : مفعولاً به لفعل مقدر من لفظ اسم التفضيل ، لأن أفعل التفضيل لا ينصب مفعولاً ، ويقدرون : يعلم حيث يجعل رسالته . وبعضهم جعله مفعولاً به لاسم التفضيل على أساس أنه أتى على غير بابه ، فتكون " أعلم " هنا بمعنى عالم ، وذلك لأنه لا يدرى أحد غير الله من يصلح للرسالة ، فليس فى الأسلوب مجال للتفضيل .

حذف العامل فى المفعول فيه :

من حيث إن المفعول فيه مبين لزمان الحدث أو مكانه كان لابد له من متعلَّق يدل على هذا الحدث ، وهذا المتعلَّق هو الذى يعمل فيه النصب ، فقوله تعالى : ﴿ **الآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنكُمْ** ﴾ العامل فى اسم الزمان وهو " الآن " الفعل : " خفف " ، فقد بين زمن التخفيف .

وجريًا على قاعدة : " وحذف ما يعلم جائز " ، إذا وجد - فى الأسلوب أو فى المقام - ما يدل على الحدث جاز حذفه ، كما إذا قال لك إنسان : متى وصلت ؟ فقلت : صباحًا . كان كلامك سليمًا ؛ حيث استغنيت عن تكرار ما جاء فى السؤال عن الحدث فلم تقل : وصلت صباحًا ، اعتمادًا على القرينة اللفظية .

وكذلك لو كانت القرينة حالية كما إذا رأيت إنسانًا يبحث عن شىء ضاع منه ، ووجدته يلتمسه فى أماكن لن توصله إلى ضالته فقلت له : أسفل الجبل . أى ابحث عنه هناك .

- وقد يكون الحدث - الذى يبين المفعول فيه زمنه أو مكانه - حدثًا عامًا ، لا يحتاج إلى إعمال فكر ، أو إمعان نظر ، فيعرض العرب عن ذكره ، ويلتزمون هذا الإعراض ، ولذلك حكم النحاة عليه **بوجوب الحذف وذلك فى المسائل الآتية :**

١ - إذا وقع موقع الصفة بأن كان ما قبله نكرة ، كما تقول : دينار تحت بصرك خير من ألف دينار فى الخيال . ولا يلزمك بل ولا يجوز لك أن تقول : دينار استقر تحت بصرك أو كائن تحت بصرك .

٢ - إذا وقع صلة لموصول ، كقولك : أخرج ما عندك ، لا يجوز لك أن تقول : أخرج ما استقر عندك .

٣ - إذا وقع حالاً كما إذا سبق بمعرفة ، كقولك : رأيت الهلال بين السحاب .

٤ - إذا وقع خبرًا ، كقولك : " الله أكبر " فوق كيد المعتدى .

٥ - إذا وقع فى باب الاشتغال ، كقولك : يوم الإثنين صمت فيه .

٦ - إذا جاء فى سياق مَثَلٍ ضربه العرب ، ومعروف أن الأمثال لا تغير كقولهم : حينئذ الآن . أى حدث هذا حينئذ واسمع الآن .

أثر العامل فى المفعول فيه :

تحدثنا عن العامل فى المفعول فيه ، حين يذكر ، وحين يحذف ، جوازًا أو وجوبًا ، لأن المفعول فيه داخل ضمن المكملات المنصوبة . والنصب أثر لابد له من مؤثر ، أما إذا جر اسم الزمان أو المكان بحرف الجر " فى " فإن الحرف حينذاك هو المؤثر المباشر ، وإن كان يلزم معه تعلق هذا الجار والمجرور بما يدل على الحدث ، حتى تترابط الجملة العربية بأجزائها فى إطار يؤدى إلى المعنى المراد بيسر وسهولة ، فإذا قلنا : محمد يذاكر صباحًا ، كان العامل فى نصب كلمة " صباحًا " هو الفعل : " يذاكر " . أما إذا قلنا : محمد يذاكر فى الصباح . فإن كلمة " الصباح " مجرورة بالحرف " فى " . ومع ذلك فكل من كلمة " صباحًا " وكلمتى " فى الصباح " متعلقة بالفعل " يذاكر " تعلقًا معنويًا ضروريًا ، حيث تبين زمن هذا الحدث ، وتجيب على سؤال متوقع .

- ومن هنا يتعرض النحاة إلى ما يصلح للنصب بالعامل ، وما لا يصلح ، بل وتحدثوا أيضًا عن هذا العامل ، إذ لا يشترط أن يكون فعلاً ، بل كما قالوا : " يكفيه رائحة الفعل " أى أن كل لفظ يدل على الحدث يصلح أن يكون عاملاً فى المفعول فيه ، سواء كان فعلاً أم اسم فاعل ، أم اسم مفعول ، أم صفة مشبهة ، أم اسم تفضيل ، أم مصدرًا ، أم اسم مصدر .

ما يصلح للنصب من أسماء الزمان :

كل أسماء الزمان التى تتضمن معنى " فى " صالحة للنصب على

الظرفية ، ويستوى فى ذلك ما كان منها : **مبهمًا** وهو ما لا يستدعيه سؤال مثل : حين ، وقت ، مدة ، زمن ، فإن هذه الأسماء لا تجيب على سؤال يريد تحديدًا إلا بإضافتها إلى ما يحدد الزمن . وما كان منها **مختصًا** وهو ما يصلح جوابًا لـ " متى أو كم " ، وذلك كقولك : صباحًا ، أو مساءً ، أو ظهرًا ، أو يوم الخميس ، أو نهار عرفة ، أو ليلة الجمعة ، وكقولك : يومين ، أو ساعتين ، أو أسبوعًا ، أو شهرًا ، أو سنة . فكل هذه الأسماء تصلح لتحديد المطلوب من السؤال بـ " متى " أو بـ " كم " . وما كان **مشتقًا** واتحد مع عامله فى اللفظ ، كقولك : أذهب إلى عملى مذهب رئيسى ، تريد فى مذهبه أو وقت ذهابه .

ما يصلح للنصب من أسماء المكان :

لا يصلح لذلك من أسماء المكان إلا نوعين ، هما :

١ - المبهم الذى يفتقر إلى غيره لبيان دلالته على المكان **كأسماء الجهات الست** التى لا يتحدد مدلولها إلا بإضافة غيرها إليها ، فلا تعرف حقيقتها بنفسها بل بما يضاف إليها ذلك أن الجهات تختلف باختلاف الكائن فى المكان ، ألا ترى أن خلفك قد يكون أمامًا لغيرك .

وأسماء الجهات الست هى كل لفظ دل على جهة من هذه الجهات **فتشمل كلمات** :

فوق ، أعلى ، تحت ، أسفل ، أمام ، قدام ، خلف ، وراء ، يمين ، شرق ، شمال ، غرب ، جانب ، جنوب .

وكأسماء المقادير : مثل : " ميل " و " فرسخ " و " بريد " .

٢ - المشتق من أسماء الأحداث واتفق لفظه مع لفظ عامله ودل على المكان ، كقولك : جلست مجلس عمرو ، ورميت مرمى علىّ . ولا فرق فى ذلك بين المفرد ، والجمع ، فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ **وَأَنَّا**

كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ فَمَن يَسْتَمِعِ الآنَ يَجِدْ لَهُ شِهَابًا رَّصَدًا ﴾ . ولا فرق فى العامل بين أن يكون فعلاً أو نائبًا عن الفعل ، فلك أن تقول : أنا قائم مقامك . فتعرب " مقامك " مفعولاً فيه وتنصبه .

وفى غير هذين الموضعين لا يصح نصب ما دل على المكان كما إذا كان **مختصًا** محددًا ، كالبيت والدار والقصر والمسجد ، ولو كان بمعنى " فى " الظرفية فلا يصح أن تقول : جلست البيت أو الدار أو المسجد ، ولكن يتحتم عليك أن تظهر حرف الجر ، فتقول : جلست فى القصر أو فى المسجد . لأن ذلك يدخل فى باب النصب على نزع الخافض ، وذلك مسموع وليس مقيسا . ومن المسموع قولهم : هو منى مقعد القابلة . أو مزجر الكلب ، أو مناط الثريا ، إذ التقدير هو منى مستقر فى مقعد القابلة ، أو فى مزجر الكلب ، أو فى مناط الثريا ، فعامله الاستقرار الذى تعلق به الجار والمجرور " منى " الواقع خبرًا عن الضمير " هو " .

أقسام المفعول فيه من حيث التصرف وعدمه :

المقصود بالتصرف هنا استعمال اللفظ فى غير باب المفعول فيه ، فيعرب مرة ظرفًا ، ومرة فاعلاً ، ومرة مفعولاً به ، وهكذا ، حسب سياق الأسلوب .

فالمتصرف هو ما يفارق معنى الظرفية إلى حالة لا تشبهها ، وذلك مثل : يوم ، وميل ، وما إلى ذلك ، تقول : سرت **اليوم ميلاً** ، فتنصب اليوم على الظرفية الزمانية ، والميل على المكانية ، وكقولك : هذا يوم جميل ، وجاء يوم العتاب ، وأحببت يوم لقائك ، فتعرب اليوم الأول خبرًا ، والثانى فاعلاً ، والثالث مفعولاً به . وتقول : الميل جزء الفرسخ ، المسافة بينك وبين صديقك ميل واحد ، فتعرب الميل الأول مبتدأ ، والثانى خبرًا ، وهكذا .

وغير المتصرف نوعان : **أحدهما** ما يلازم الظرفية لا يفارقها أبدًا ، فلا يستعمل إلا ظرفًا ، وذلك كالظروف المركبة ، كصباح مساء ، وبين بين ، وكلمة " قط " لاستغراق نفى الماضى ، و " عوض " لاستغراق نفى المستقبل ، وكلمة " بينا " و " بينما " .

تقول : داوم على استذكار العلم صباح مساء ، وكن وسطًا بين بين ، وما كلمت سفيهًا قطُّ ، ولن أكلم الأحمق عوضُ ، وبينا أنا قائم رأيت عجبًا ، وبينما أنا غافل عن الصلاة ذكرنى صوت المذياع . فكل هذه الألفاظ لا تعرب إلا مفعولاً فيه ، ولا تستعمل فى غير ذلك ، إلا أن كلمتى " قطُّ وعوْضُ " يبنيان على الضم فى محل نصب ، حملاً لهما على " قبلُ وبعدُ " حينما يحذف المضاف إليه وينوى معناه .

والنوع الآخر لغير المتصرف : ما يخرج عن الظرفية إلى ما يشبهها من الجر بحرف الجر " **مِن** " ، واختصت " **مِن** " من بين باقى حروف الجر لأنها أم الباب تنوب عن غيرها فى أداء معناه ، وذلك مثل : قبل ، بعد ، عند ، لدن ، فقد ورد فى الأسلوب العربى نصبها على الظرفية وجرها بـ " من " ، قال تعالى : ﴿ **وَإِنَّ لَهُ عِندَنَا لَزُلْفَى وَحُسْنَ مَآبٍ** ﴾ ، وقال : ﴿ **يُجَادِلُونَكَ فِى الْحَقِّ بَعْدَمَا تَبَيَّنَ** ﴾ ، وقال : ﴿ **لِلَّهِ الأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ** ﴾ ، وقال : ﴿ **آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا** ﴾ .

أما إذا جر اسم الزمان بغير " من " فإنه يكون متصرفًا كما فى قوله تعالى : ﴿ **عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ** ﴾ .

باب المفعول معه

مر بنا الحديث عن أربعة مفعولات مكملات للجملة العربية ، يجيب كل مفعول منها عن سؤال خاص ، فإذا كان السؤال عن الحدث الذى وقع كانت الإجابة عليه بالمفعول المطلق عن أى قيد ، لأنه هو المفعول الحقيقى . أما إذا كان السؤال عمن وقع عليه الحدث كانت إجابته بالمفعول به . وإذا كان السؤال عن علة الحدث كان المفعول له هو المجيب عن ذلك . وإذا كان السؤال عن زمن الحدث أو مكانه كانت الإجابة بالمفعول فيه .

أما السؤال عن المصاحب لمن أوقع الحدث ، أو لمن وقع عليه الحدث ، فقد تكفل بالإجابة عنه **المفعول معه** ، وهو موضع الدراسة الآن ، وبه تنتهى المفعولات الخمسة .

وبمجرد نطق عنوان هذا الباب يدلف إلى الذهن أن هناك أداة ارتبطت بهذا المفعول ، وأفادت المعيّة والمصاحبة ، وإذا بحثنا عن هذه الأداة فى اللغة لم نجد إلا **كلمتين** : **إحداهما** : " مع " ، وهى ظرف يضاف إلى ما بعده ، فما بعدها يكون مضافًا إليه مجرورًا ، لا يدخل فى نطاق المنصوبات ، مثل : جئت مع طلوع الفجر ، **والأخرى** : " واو المصاحبة والمعية " ، وهذه الواو تدخل أحيانًا على الفعل المضارع فينصب بـ " أن " مضمرة وجوبًا بعد طلب أو نفى ، كما فى قوله تعالى : ﴿ **يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ** ﴾ ، ففى هذه الآية ورد الفعل " **نردُّ** " مرفوعًا لتجرده من الناصب والجازم ، وجاء بعده الفعل " **نكذبَ** " منصوبًا مسبوقًا بواو تفيد المعية ، وهى لا تصلح أن تكون ناصبة للفعل فمهمتها العطف ؛ فكان تقدير " أن " المصدرية لأنها أم الباب .

- كما أن هذه الواو تأتى عاطفة لاسم على مبتدأ ، مفيدة لمشاركة ما

بعدها لما قبلها فى أمر من الأمور ، فيكتفى المبتدأ بوجودها ولا يحتاج إلى الخبر ، فيحذف الخبر وجوبًا ، كقولك : كل رجل ومنيَّته ، والتقدير : ملتقيان .

- وقد تأتى هذه الواو فى بدء جملة الحال مفيدة للمصاحبة كذلك ، كما تقول : جئت والشمس طالعة .

- وقد تأتى هذه الواو بين اسمين تقدمهما فعل يفيد الاشتراك ، كما تقول : تخاصم محمد وعلىّ . فقد دلت على اشتراك محمد وعلىّ فى الخصام .

وفى كل هذه المواقع لا يصلح ما بعد الواو أن يكون مفعولاً معه .

- ذلك أنها فى الحالة الأولى دخلت على فعل ، والمفعول معه اسم .

- وفى الحالة الثانية جاءت بعد مفرد هو المبتدأ ، والمفعول معه يأتى بعد جملة تامة لأنه فضلة .

- وفى الحالة الثالثة جاءت فى بدء جملة ، والمفعول معه اسم مفرد .

- وفى الحالة الرابعة جاءت بن اسمين كل منهما مطلوب للفعل قبله على أنه فاعل والفاعل عمدة .

من أجل ذلك عُنى النحاة بتحديد ما يسمى مفعولاً معه ، بحيث لا يدخل معه شىء مما سبق فى المواقع الأربعة ، فقالوا : " هو اسم فضلة ، مسبوق بواو المعية ، وقبلها جملة فعلية ، أو بها اسم نائب عن الفعل فيه معناه وحروفه " .

بهذا يخلص لنا المفعول معه اسمًا لا فعلاً ، فضلة لا عمدة ، قبله جملة وليس مفردًا ، وهذه الجملة بها عامل يعمل النصب فى المفعول معه ، سواء كان هذا العامل فعلاً ، أو ما ينوب عنه من المشتقات المشتركة مع الفعل فى معناه وألفاظه ، والواو الداخلة عليه مفيدة للمعية بحيث لا ينقض هذا المعنى قيد فى الجملة ، كما إذا قلنا : قابلت محمدًا

وعمرًا من قبله .

- ومن الأمثلة المستوفاة لهذه الشروط قوله تعالى : ﴿ **فَأَجْمِعُواْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءكُمْ** ﴾ ، على أساس أن الفعل هنا مناسب للمفعول به : " أمركم " لكنه غير مناسب لما بعد الواو ، فلا يقال : أَجْمِعُو شركاءكم حتى تكون الواو لمجرد العطف ، ولهذا قال **سيبويه** : إن الواو للمعية و " شركاءَكم " مفعول معه . وقال غيره : بل هى مفعول به لفعل محذوف تقديره : " واجْمَعُوا شركاءكم " .

- ومنها أيضًا قوله تعالى : ﴿ **يَا جِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُ وَالطَّيْرَ** ﴾ ، بناء على اعتبار الواو للمعية ، لأن ما بعدها منصوب ، ولو كانت للعطف لكان المعطوف عليه محل المنادى فى قوله : " يَا جِبَالُ " ، فحمل النصب على المفعول معه أفضل وارجح .

- ومنها قولنا : سرت والقمرَ ، وأنا سائر والنيلَ .

- ومنها قول الشاعر :

إذا أنت لم تترك أخاك **وزلةً** ∴ إذا زلّها أوشكتما أن تفرقا

- ومنها قولك : سافرت وعليًّا لحج بيت الله ، اترك الغرور وعاقبته.

ناصب المفعول معه :

لعلنا قد أدركنا من اشتراط النحاة أن تشتمل الجملة السابقة على المفعول معه على فعل ، أو اسم نائب عنه ، أن هذا الفعل أو نائبه هو العامل فى المفعول معه ، مهما كان هذا الفعل ، سواء كان متعديًا ، أم لازمًا . وهذا هو رأى **الجمهور** .

- وقال **عبد القاهر الجرجانى** : إن واو المعية هى التى نصبت المفعول معه .

- وقال **الزجاج** : إن الناصب له فعل مقدر يناسب المعية ، فإذا قلت :

سرت والنيل ، كان التقدير : سرت ولابست النيل ، فهو مفعول به لهذا الفعل المقدر .

- وقال **الكوفيون** : إنه نصب " على الخلاف " أى مخالفة ما بعد الواو لما قبلها .

والراجح ما ذهب إليه الجمهور طردًا لقاعدة العامل ، المعتمدة على أن الأصل فى العمل هو الفعل وما يشبهه .

أما ما ورد من أساليب نُصِب فيها المفعول معه دون سبق فعل أو شبهه ، مثل قولهم : ما أنت وزيدًا ، وكيف أنت وزيدًا ، وكيف أنت وقصعة من ثريد ، فالملاحظ فيها أنها واقعة بعد أداتى الاستفهام : " ما ، وكيف " ، وقد لجأ النحاة فى مثل هذا إلى تقدير فعل محذوف ، والأصل : ما تصنع وزيدًا ، أو كيف تكون وزيدًا ، فلما حذف الفعل وكان فاعله ضميرًا مستترًا تقديره أنت ، برز الضمير وصار التعبير على ما هو عليه الآن : ما أنت وزيدًا ، فأنت هى الفاعل لهذا الفعل المقدر .

ولعل من الواضح أن اشتراط النحاة سبق المفعول معه بفعل ، يقتضى أن يمتنع تقديم المفعول معه على هذا الفعل ، فلا يجوز أن نقول : والنيل سرت ، لأن الواو فى الأصل عاطفة ولا يتقدم العاطف على المعطوف عليه .

باب المستثنى

المعنى اللغوى للمستثنى :

إذا أردت أن تعبر عن تصميمك على فعل شيء ، بحيث لا تقبل من أحد أن يصرفك عنه ، قلت : لن يُثنينى عنه أحد ، وإذا حاول أحد الأصدقاء أن يضعف عزيمتك ، قلت له : لا تطلب منى أن أنصرف عنه ، وإذا استحضرنا أن السين والتاء تدخلان على الفعل لإفادة الطلب ، كما تقول : أستغفر الله بمعنى : أطلب غفرانه ، وجدنا أن طلب صديقك هذا يمكن التعبير عنه بأنه يستثنيك ، أى يطلب صرفك عن هذا العمل . وعلى هذا المعنى اللغوى اعتمد النحاة فى تعريف المستثنى .

المعنى الاصطلاحى :

أقرب وأيسر التعريفات للمستثنى هو :

" الاسم الذى تخرجه من عموم الحكم السابق نفيًا أو إثباتًا ، تحقيقًا أو تقديرًا ، بإحدى أدوات الاستثناء " . وهذا الإخراج صرف للحكم عن عمومه .

وحين نطبق هذا التعريف على نص فصيح ، فإننا نجد قوله تعالى : ﴿ فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلاً مِّنْهُمْ ﴾ ، المستثنى هنا هو كلمة " قليلاً " والمستثنى منه هو " واو الجماعة " فى قوله : " فَشَرِبُواْ " ، والحكم الذى خرج منه المستثنى هو الشرب ، وأداة الاستثناء " إلا " فأركان الاستثناء إذن هى :

١ - مستثنى . ٢ - مستثنى منه . ٣ - حكم . ٤ - أداة .

والحكم فى هذه الآية مثبت ، فهى تتحدث عن جند طالوت حين طلب منهم ألا يشربوا من النهر وهم عطاش ، امتحانًا لصبرهم ، فما كان منهم إلا أن عصوه وشربوا منه ، ما عدا نفرًا قليلاً منهم ، وهم الصابرون الذين نصرهم الله مع طالوت .

أقسام المستثنى :

ألمحنا فى تعريف المستثنى إلى **ثلاثة أمور** : **أحدها** : أن للاستثناء أركانًا . **والثانى** : أن الحكم السابق على المستثنى قد يكون نفيًا أو إثباتًا . **والثالث** : أن الإخراج قد يكون حقيقيًا أو تقديريًا . وعلى هذه الأمور الثلاثة ينبنى التقسيم .

- فمن حيث توافر الأركان ينقسم المستثنى إلى :

١ - تام الأركان بمعنى أن المستثنى منه مذكور فيما قبل أداة الاستثناء أو بعدها مع وجود الحكم والأداة والمستثنى .

٢ - غير تام بمعنى أن المستثنى منه غير موجود ويسميه النحاة " مفرّغًا " إذ الحكم الذى قبل الأداة قد تفرغ للإسناد إلى ما بعدها .

وقد **خُصّ** غير التام بنقص ركن المستثنى منه لأنه لا يتأتى أن يخلو أسلوب الاستثناء من حكم وأداة ومستثنى ، بل ولا يمكن أن يخلو من أحد هذه الأركان الثلاثة ، ويظل أسلوبًا للاستثناء .

- ومن حيث الحكم ينقسم المستثنى إلى :

١ - مثبت موجب بمعنى أن الحكم الذى يسبق الأداة لم تدخل عليه أداة نفى أو نهى أو استفهام إنكارى ، ولم يكن الفعل دالاً على النفى بنفسه .

٢ - منفى سبقه نفى ، أو نهى ، أو استفهام إنكارى ، أو كان الفعل دالاً على النفى .

- ومن حيث طبيعة الإخراج ينقسم إلى :

١ - متصل بكون الحكم السابق للأداة فيه شاملاً ما بعدها ، ومهمة الأداة هى إخراج ما بعد الأداة من هذا الحكم الذى كان داخلاً فيه .

٢ - منقطع يكون الحكم السابق غير شامل للمستثنى ، ولكن هناك علاقة قد توهم دخوله ، فتأتى الأداة مستدركة ما قد يخطر على البال ، فتؤدى هذه الأداة ما تؤديه " لكن " فى حروف العطف .

وباستحضار هذه التقسيمات والمسميات ، يمكن أن ندرك الأحكام التى وضعها النحاة بعد استقرائهم للأساليب العربية الفصيحة .

أحكام الاستثناء بـ " إلا "

قدمنا الاستثناء بها لأنها الحرف المختص بالاستثناء ، بل إنها هى أم الباب ، حيث لا دلالة لها إلا على هذا المعنى ، وذلك كما كانت " كان " أم الباب ، وهمزة الاستفهام هى أم الباب ، وهكذا ، كما قال **المبرد** فى المقتضب : " وكل باب فأصله شيء واحد ، ثم تدخل عليه دواخل لاجتماعهما فى المعنى " .

الحكم الأول : نصب ما بعدها وجوبًا . وذلك فى **ثلاثة مواقع** :

١ - إذا كان الكلام تامًا موجبًا ، تمت أركانه ، والحكم فيه ثابت غير منفى ، ولا منهى عنه ، ولا مستفهم عنه استفهامًا إنكاريًا ، ومن شواهد ذلك: قوله تعالى : ﴿ **فَسَجَدَ الْمَلآئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ۞ إِلاَّ إِبْلِيسَ** ﴾ ، فإبليس هنا منصوب وجوبًا لوقوعه بعد " إلاّ " ، مسبوقة بالمستثنى منه ، وهو الملائكة ، وبالحكم ، وهو السجود ، فنفت " إلاّ " عن إبليس ما كان ثابتًا لما قبل الأداة وهو الحكم .

- قوله ﷻ : ﴿ **فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلاً مِّنْهُمْ** ﴾ وقد تقدمت هذه الآية فى التعريف ، وفيها نفت " إلا " عما بعدها الحكم السابق عليها وهو الشرب ، والأركان تامة والكلام مثبت فوجب النصب .

- قول الشاعر :

لكل داء دواء يستطب به ∴ إلا **الحماقةَ** أعيت من يداويها

فالحماقة خارجة عن مجال الطب والدواء . والكلام تام مثبت .

- قول الشاعر :

كل العداوات قد ترجى إزالتها ∴ إلا **عداوةَ** من عاداك من حسد

فعداوة الحاسد خارجة أيضًا عن إمكان زوالها .

- ولك فى هذا المجال أن تنشيء أمثلة على هذا النمط ، فتقول مثلاً :

فاز الطلاب بجائزة التفوق إلا خالدًا . استجابت الطالبات للحجاب الشرعيّ إلا فاطمة . قطف الأطفال زهرات الحديقة إلا زهرتين ، وهكذا ..

٢ - إذا كان الاستثناء منقطعًا ، بمعنى أن ما بعد " إلا " غير داخل فيما قبلها ، وهذه لغة الحجازيين ، وجاء عليها من النصوص ما يأتى :

- قوله تعالى : ﴿ **لاَ يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلاَّ سَلاَمًا** ﴾ .

- قوله تعالى : ﴿ **لاَ يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلاَ تَأْثِيمًا ۞ إِلاَّ قِيلاً سَلاَمًا سَلاَمًا** ﴾ ، فليس السلام من جنس اللغو ، وإنما كانت " إلا " هنا استدراكية ، بمعنى : " لكن " ، وهناك علاقة بين السلام واللغو فكل منهما كلام .

- قوله تعالى : ﴿ **مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ** ﴾ ، فالظن ليس من باب العلم غير أنه يقرب منه أحيانًا فى بعض الأساليب ، كقوله تعالى : ﴿ **وَظَنَّ أَنَّهُ الْفِرَاقُ** ﴾ ، بمعنى : علم .

وقد أجمعت القراءات السبع على نصب ما سبق من مستثنيات .

- قوله تعالى : ﴿ **وَمَا لأَحَدٍ عِندَهُ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَى ۞ إِلاَّ ابْتِغَاء وَجْهِ رَبِّهِ الأَعْلَى** ﴾ ، فإن ابتغاء وجه الله لا يدخل فيما ينعم به أحد على غيره ، ولكنه توفيق من الله وعمل قلبى لا يمنح من أحد سوى الله . وجاء المستثنى فى هذه الآية أيضًا منصوبًا .

وما ورد **مرفوعًا** على لغة غير الحجازيين قليل نادر ، ومنه قول الشاعر :

وبلدة ليس بها أنيس ∴ إلا اليعافيرُ وإلا العيس

فاليعافير وهى أولاد البقر ، والعيس وهى النوق والجمال ، ليست مما يؤنس الإنسان ، وقد رفعها الشاعر على لغة تميم .

٣ - إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه ، كقول الكميت :

ومـا لــىَ إلا آلَ أحمــدَ شـيعةٌ ∴ وما لىَ إلا مذهبَ الحق مذهـبُ

فآل أحمد ، مستثنى من الشيعة ، ومذهب الحق مستثنى من المذاهب ، ولكن كلاً منها تقدم على أصله ، فوجب النصب .

وإذا كان الكلام منفيًا وتقدم المستثنى على المستثنى منــه ، فـإن الحكـم لا يختلف عند الجمهور ، وأجاز بعضهم فى هذه الحالة اتباع المستثنى للمستثنى منـه فـى الإعـراب علـى خـلاف القـاعدة فـى أن المتبـوع لا يتأخر عن تابعه ، وقد أوردوا لذلك شاهدًا : هو قول **حسان بن ثابت** :

لأنهمو يرجـون منــه شـفاعة ∴ إذا لـم يكـن إلا النبيـون شــافع

وقولهم : ما لى إلا أبوك ناصر .

وقـد اضطــروا إلى إعـراب كـل مـن " شافع " و " ناصر " بدلاً مــن " النبيون " و " أبوك " بدل كل من كل على أسـاس المبالغـة والادعـاء بأنه لا شـافع إلا النبيـون ، ولا نـاصر إلا ابـوه ، فكـان المستثنى منـه عامًا أريد به خاص .

الحكم الثانى : جواز النصب والاتباع :

وهذا الحكم خاص بما إذا كان الكلام تامًا غير موجب ، سـواء سبق بنفى ، أم بنهى ، أم باستفهام إنكارى مفيد للنفى .

- وما دام الكلام غير موجب فـإن مـا بعد " إلا " يكـون مثبتًـا ، فـإذا قلت : ما حضر الطلاب إلا محمدًا ، فإن المفهوم أن الطلاب لم يحضروا ، وأن محمدًا فقط هو الذى حضر .

- **ومن شواهد النفى** :

١ - قولـه تعـالى : ﴿ **لاَّ يَذُوقُونَ فِيهَا بَرْدًا وَلاَ شَرَابًا ۞ إِلاَّ حَمِيمًا وَغَسَّاقًا** ﴾ ، وجاء المستثنى هنا منصوبًـا إمـا علـى التبعيـة للمستثنى

منه وهو " شرابًا " وهو - كما ترى - منصوب ، وإما على الاستثناء فكلاهما جائز .

٢ - وقوله ﷻ : ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ ، جاء المستثنى هنا بعد " إلا " تابعًا للمستثنى منه وهو " واو الجماعة " فى " فعلوه " وقد قرأ ابن عامر : إلا قليلاً ، بالنصب على الاستثناء .

٣ - وقوله ﷻ : ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاء إِلاَّ أَنفُسُهُمْ ﴾ ، رفع المستثنى بدلاً من المستثنى منه وهو شهداءُ الواقع اسمًا لـ " يكن " .

ومن شواهد النهى :

١ - قوله تعالى : ﴿ وَلاَ تَتَّخِذُواْ مِنْهُمْ وَلِيًّا وَلاَ نَصِيرًا * إِلاَّ الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىَ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ ﴾، فالمستثنى منه منصوب على أنه مفعول به لفعل النهى " ولا تتخذوا " وهو " وليًا " والمستثنى فى محل نصب إما على الاتباع وإما على الاستثناء .

٢ - وقوله ﷻ : ﴿ وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتَكَ ﴾ ، ورد المستثنى هنا منصوبًا على الاستثناء عند القراء السبعة إلا أبا عمرو وابن كثير ، فقد قرئ عندهما بالرفع على الاتباع للمستثنى منه وهو " أحد " الواقع فاعلاً للفعل " يلتفت " .

ومن شواهد الاستفهام الإنكارى المفيد للنفى :

١ - قوله تعالى : ﴿ وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلاَّ مَن سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ ، فالآية هنا تستنكر وتتعجب ممن يكره ملة إبراهيم ، مخبرة عمن يكرهها بأنه سفيه ، واستعملت فى ذلك أسلوب الاستفهام الإنكارى ، وقد ورد المستثنى والمستثنى منه مبنيين لا تتبين فيهما علامة الإعراب ، فيصح أن يكون المستثنى محله النصب ويصح أن يكون محله الرفع على الاتباع .

٢ - وقوله ﷻ : ﴿ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِ إِلاَّ الضَّآلُّونَ ﴾ ، هنا أجمعت السبعة على رفع المستثنى على الاتباع ، والأسلوب أيضًا أسلوب استفهام إنكارى ، بمعنى : لا يقنط من رحمة ربه إلا الضالون

ومن شواهد النفى بما تضمنه الفعل ، بمعنى أن الفعل نفسه مثبت ولكن معناه نفى ويمكن حله إلى فعل منفى :

١ - قول الشاعر :

وبالصريمة منهم منزل خَلَقٌ ∴ عافٍ تغيّر إلا النؤىُ والوتِدُ

فالمستثنى منه هو الفاعل الضمير المستتر فى الفعل " تغير " وهو عائد على المنزل ، والمستثنى مرفوع هو وما عطف عليه اتباعًا للفاعل المستثنى منه ، والسبب أن الفعل هنا يدل على النفى لأن التغير تحول من حال إلى حال ، كأنه قال : لم يبق من المنزل إلا الحُفَر والأوتاد .

٢ - ومثال ذلك أيضًا : يأبى الله أن يهزم المسلمون إلا العاصون ، فالفعل يأبى يدل بنفسه على النفى ، كأنه قال : لا يرضى الله للمسلمين بالهزيمة إلا للعاصين .

ولعلنا من استعراض الشواهد السابقة فى هذا الاستعمال قد أدركنا أن الاتباع أكثر من النصب على الاستثناء ، ومن هنا رجح النحاة الاتباع على الاستثناء .

الحكم الثالث : وجوب إعمال ما قبل " إلا " فيما بعدها :

ويتمثل ذلك فيما يطلق عليه النحاة : الاستثناء المفرغ الذى سبقت الإشارة إليه ، وهو ما حذف منه ركن المستثنى منه ، فيترتب على ذلك تفرغ العامل للعمل فيما بعد " إلا " تجوزًا ، لأن المستثنى منه فى الحقيقة ملحوظ ، ويقدر عادة بكلمة : أحد ، أو شىء .

ولم يرد هذا الأسلوب فى اللغة إلا مسبوقًا بنفى ، أو نهى ، أو استفهام

إنكارى ، أى أنه لا يأتى المفرغ مثبتًا فى أى أسلوب عربى فصيح .

- ومن شواهد هذا الحكم مع سبق النفى : قوله تعالى : ﴿ مَّا عَلَى الرَّسُولِ إِلاَّ الْبَلاَغُ ﴾ ، وقوله : ﴿ إِن فِى صُدُورِهِمْ إِلاَّ كِبْرٌ ﴾ ، وقوله : ﴿ إِنْ أَنتَ إِلاَّ نَذِيرٌ ﴾ ، وقوله : ﴿ أُولَـئِكَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِى الآخِرَةِ إِلاَّ النَّارُ ﴾ ، وقوله : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ ﴾ ، وقوله : ﴿ وَمَا أَمْرُنَا إِلاَّ وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ ﴾ .

- ومن شواهده مع سبق النهى : قوله تعالى : ﴿ وَلاَ تَقُولُواْ عَلَى اللّهِ إِلاَّ الْحَقَّ ﴾ ، وقوله : ﴿ وَلاَ تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلاَّ بِالَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ﴾ .

- ومن شواهده مع الاستفهام الإنكارى : قوله ﷻ : ﴿ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلاَّ الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ .

- ومن شواهده مع الفعل المفيد للنفى : قوله تعالى : **﴿ وَيَأْبَى اللّهُ إِلاَّ أَن يُتِمَّ نُورَهُ ﴾** ، فإن الفعل " يأبى " بمعنى : لا يريد .

ورود " إلاّ " بمعنى " غير " :

قد تخرج " إلاّ " عن الحرفية وتستعمل اسمًا بمعنى : " غير " فيكون لها موقع إعرابى ، كبقية الأسماء ، وقد ورد من هذا الاستعمال فى كتاب الله ﷻ قوله تعالى : **﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾** ، ذلك أن " لو " تفيد امتناع الجواب لامتناع الشرط ، فهى قريبة من حروف النفى ، بحيث لو قلت : " لو ذاكر الطالب لنجح " ، كان المفهوم أن الطالب لم ينجح لأنه لم يذاكر ، فلو حملنا الآية على أن الكلام تام ، غير موجب ، على أساس أن " آلهة " هو المستثنى منه ، وأن لفظ الجلالة هو المستثنى ، وأنه مرفوع على الاتباع والبدلية من المستثنى منه ، لفسد المعنى ، ذلك أن المولى ﷻ يكون مستثنى من الآلهة ، ومفهوم ذلك أنه لو كان فى

السماوات والأرض آلهة فيهم الله لم تفسدا ، وهذا شرك . وإذن فالاستثناء هنا غير وارد ، وإنما يستقيم المعنى عندما نحمل الآية على استعمال " إلاّ " بمعني " غير " ويكون إعرابها هكذا : " لو " حرف شرط يدل على الامتناع لا محل له من الإعراب ، " كـان " فعل مـاض ناسـخ مبنـى علـى الفتـح لا محل له من الإعراب ، " فيهما " جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم لـ " كـان " ، " آلهـة " اسـم " كان " مرفـوع بالضـمة ، " إلا " اسم بمعنـى : " غير " صفـة لـ " آلهة " مبنى لمجيئه على صورة الحرف فى محل رفـع ، " اللـه " مضـاف إليـه مجـرور ، بكسـرة مقدرة منـع مـن ظهورهـا اشـتغال المحل بحركة العاريّة ، أى أن " إلاّ " لم تقبل الحركة - وهـى اسم لمجيئها على صورة الحرف كما سـبق - وأعـارت الضمـة التـى كـان مفروضـًا أن تظهر عليها إلى ما بعدها وهو لفظ الجلالة .

هذا ولا غرابة فى أن يستعمل الحرف استعمال الأسماء ، وسيأتى فـى باب " حروف الجر " أن منها ما يستعمل حرفًا تـارة واسـمًا تـارة أخـرى ، مثل : الكاف ، وعلى ، وعن ، ومُذ ، ومُنذ .

الاستثناء بغير وسوى

الأصل فى " غير " أن تقع وصفًا ، لما فيها من معنى اسم الفاعل : مغاير ، والموصوف بها : إما نكرة محضة ، نحو قوله تعالى : ﴿ **وَهُمْ يَصْطَرِخُونَ فِيهَا رَبَّنَا أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ** ﴾ ، فالموصوف هنا كلمة " صالحًا " وهى نكرة ، وجاءت بعدها " غير " صفة منصوبة مثل موصوفها .

وإما أن يكون الموصوف بها **معرفةً** لفظًا ، ولكنه كالنكرة معنى ، نحو قوله تعالى : ﴿ **اهدِنَا الصِّرَاطَ المُستَقِيمَ ❁ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِمْ غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِمْ وَلاَ الضَّالِّينَ** ﴾ ، فالموصوف هنا اسم الموصول " الذين " وهو من ألفاظ العموم التى لا تفصح عن الأعيان .

– فإذا خرجت عن أصلها واستعملت أداة استثناء ، مثل : " إلاّ " كما خرجت " إلا " عن الاستثناء إلى معنى " غير " - كما أسلفنا - كان إعراب المستثنى بها مجرورًا دائمًا بإضافتها إليه .

أما إعرابها هى فتأخذ حكم المستثنى بـ " إلاّ " فى حالاته الثلاث ، فإن كان الكلام تامًا موجبًا نصبت على الاستثناء ، وإن كان تامًا غير موجب ، جاز فيها الاتباع على المستثنى منه والنصب على الاستثناء ، وإن كان الكلام غير تام أعربت حسب موقعها فى الجملة .

– مثالها واجبة النصب : قولك : قام الطلاب غيرَ زيدٍ ، إذ الكلام تام موجب ، وقولك : ما فيها أحد غيرَ حمار عند الحجازيين ، إذ الاستثناء هنا منقطع ، وقولك : ما فيها غير زيد أحد ، إذ تقدمت هى والمستثنى على المستثنى منه ، وذلك رأى الجمهور ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك .

– ومثالها جائزة النصب والاتباع ، والاتباع أرجح : قولك : ما قام الطلاب غيرُ زيدٍ .

– ومثالها واجبة الإعراب حسب موضعها : قولك : ما قام غيرُ زيد .

– أما " سوى " فالمستثنى بها مجرور أيضًا بالإضافة ، أما هى فقد اختلف فى إعرابها ، فابن مالك ومن قبله الزجاجى يريان أن " سوى " كغير فى معناها وفى إعرابها ، فتأتى وصفًا واسمًا يقع مبتدأ فى قول الشاعر :

وإذا تباع كريمة أو تشترى ∴ فسواك بائعها وأنت المشترى

وفاعلاً ، فى قولهم : أتانى سواك ، وفى قول الشاعر :

ولم يبق سوى العدوان دنّاهم كما دانوا

وتدخل عليها " من " جارة لها ، كقوله ﷺ : « سألت ربى ألا يسلط على أمتى عدوًا من سوى أنفسها » .

– ويرى سيبويه والجمهور أنها ظرف مكان بمعنى وسط ، وأنها قد وردت بألفاظ متعددة هى سِوَى ، وسِواء بكسر السين ، وسُوى بضمها ، وسَواء بفتحها ، وكلها بمعنى : الظرف ، بدليل وقوعها صلة للموصول فى قولهم : جاء الذى سواك ، وأن خروجها عن الظرفية فيما سبق من نصوص ، خاص بالشعر .

– والأرجح ما قاله الكوفيون من أنها تستعمل اسمًا تارة ، وظرفًا تارة أخرى فى الشعر والنثر ، لأن النصوص السابقة شاملة لهما .

الفرق بين " غير " و " إلاّ "

تفارق " غير " " إلاّ " فى خمس مسائل :

١ – يمكن أن يقع بعد " إلاّ " جملة ، ولا يجوز ذلك فى " غير " ، لأنها ملازمة للإضافة .

٢ – يمكن أن يقال : عندى درهم غير جيد ، على الصفة ، ويمتنع : عندى درهم إلا جيد .

٣ - يمكن أن يقال : قام غير زيد ، ولا يمكن : قام إلا زيد .

٤ - يمكن أن يقال : ما قام القوم غيرُ زيدٍ وعمروٍ ، بجر عمرو على لفظ زيد وبرفعه على المعنى ، إذ المعنى : ما قام إلا زيدُ وعمرُو ، ومع " إلا " لا يجوز إلا مراعاة اللفظ .

٥ - يمكن أن يقال : ما جئتك إلا ابتغاء معروفك ، بالنصب ، ولا يجوز إلا الجر مع " غير " ، فتقول : ما جئتك لغير ابتغاء معروفك ، بجر " غير " باللام ، لأنها ليست مصدرًا حتى تنصب مفعولاً له .

المستثنى بـ " خلا " و " عدا " و " حاشا "

" **خلا** " و " **عدا** " يتارجحان بين الحرفية والفعلية ، فإن جُرّ ما بعدهما كانا حرفى جر ، وإن نُصب كانا فعلين بمعنى : جاوز ، وكان المنصوب مفعولاً به لهما ، والفاعل ضمير مستتر ، يعود على متصيدٍ من الكلام السابق، **ومن شواهد الجر بهما ما يأتى :**

قول الشاعر :

خلا اللهِ لا أرجو سواك وإنما ∴ أعد عيالى شعبة من عيالكا

وقول الآخر :

أبَحْنا حيّهم قتلاً وأسرًا ∴ عدا الشمطاءِ والطفل الصغير

- فإذا دخلت عليهما " ما " المصدرية امتنع اعتبارهما حرفين ، إذ الحرف لا يدخل على حرف ، وتعين أن يكونا فعلين ، وأن يكون ما بعدهما منصوبًا على المفعولية لهما . ومن الشواهد على ذلك قول لبيد :

ألا كل شيء ما خلا **اللهَ** باطل ∴ وكل نعيم لا محالة زائل

وقول الآخر :

تمل الندامى ما عدانى فإننى ∴ بكل الذى يهوى نديمى مولع

- أما " **حاشا** " فإن سيبويه يخصها بالحرفية ، فيكون ما بعدها مجرورًا بها على أنها حرف جر ، وغير سيبويه يراها مثل " عدا " و " خلا " فى تأرجحها بين الحرفية والفعلية ، ومن شواهدهم على ذلك ما يأتى :

قول الشاعر :

حاشا قريشًا فإن الله فضلهم ∴ على البرية بالإسلام والدين

- وقولهم : اللهم اغفر لى ولمن يسمع حاشا الشيطانَ وأبا الأصبع .

أما دخول " ما " عليها فقد ورد منه قول الشاعر :

رأيت النـاس مـا حاشـا قريشًـا ∴ فإنــا نحــن أكــثرهم فعــالاً

كما ورد حديث رسول الله ﷺ : « **أسامة أحب الناسِ إلـيَّ مـا حاشـا فاطمة** » ، وقيل : إن كلمة " ما حاشا فاطمة " مدرجة فى الحديث ، ويرى ابـن هشـام أنـهـا ليست مدرجـة ، وأن " مـا " هنـا نافيـة ، وأن المعنــى : لا أستثنى فاطمة ، ويؤيد هذا المعنى ما ورد فى معجم الطبرانى ومسند أحمد عن ابن عمر أن لفظ الحديث : « **أسامة أحب الناس إلىّ ما حاشـا فاطمـة ولا غيرها** » ، أى : لا استثنى فاطمة ولا غيرها .

هذا وقد ورد اسـتعمال آخـر لحاشـا علـى أنهـا تنزيهيـة ، كمـا تقـول : سبحان الله ، وذلك كقوله تعالى : ﴿ **قُلْنَ حَاشَ لِلَّـهِ** ﴾ ، وليسـت هـذه مـن باب الاستثناء .

الاستثناء بـ " ليس " و " لا يكون "

من المعـروف أن " ليس " و " لا يكـون " مـن الأفعـال الناسـخة التـى ترفع الاسم وتنصـب الخـبر ، غـير أن هذيـن الفعليـن يطـرأ عليهمـا معنـى الاستثناء ، فلا يظهر بعدهما مرفوع ، إنما يظهر الخبر فقط منصوبًا ، ولا يتأتى هذا المعنى لغيرهما من أخوات "كان" ، بل ولا من تصرفات "كان" ، فـلا يتـأتى مثـلاً فـى " مـا كـان " أو " لـم يكـن " ، وإنمـا هـو خـاص بهذيـن اللفظين ، ومن شواهد ذلك قوله ﷺ : « **ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليـه فكلوا ليس السنَّ والظفرَ** » ، وقوله ﷺ : « **يطبع المؤمن علـى كـل خلـق ليس الخيانةَ والكذبَ** » ، وقوله ﷺ : « **ما من أحد مـن أصحـابى إلا وقـد أخذت عليه ليس أبا الدرداء** » .

وأما " لا يكون " ، فإنك تقول : أتونى لا يكون زيدًا .

واسم " ليس " و " لا يكون " فى هذه الحالة فيه قولان : **أحدهما** : إنـه ضمير يعود على متصيد من الكـلام السابق ، كما فى " خـلا " و " عـدا " و " حاشا " ، فإذا قلت : قاموا ليس زيدًا ، أى : ليس القائم زيدًا . **والآخر** : إن اسمها مقدر بالبعض ، أى : ليس بعضهم زيدًا .

باب الحـــال

تعريفه :

الحال : " وصف يأتى بعد تمام الجملة مبينًا لهيئة صاحبه ، أو مؤكدًا لصاحبه ، أو لعامله ، أو لمضمون الجملة " .

ومن هذا التعريف يتبين أن الحال **نوعان هما** : الحال **المبين** ، **والآخر** : **المؤكد** ، ومن شأن **المبين** أن يضيف جديدًا لم نستفده من الجملة الأساسية ، كما أن من شأنه أيضًا أن يكون طارئًا متغيرًا ، لأن الإنسان تعتريه كثير من الحالات ، ولا يثبت على حال . أما الحال **المؤكد** فهو يلفت النظر إلى معنى سبق ذكره بطريق الإجمال ، وقد يغفل عنه من سمعه أو قرأه ، فيأتى الحال منبهًا لهذا المعنى بكلمة جديدة تبرزه وتثبته .

أمثلته :

- وكما قيل قديمًا : بالمثال يتضح المقال :

- إذا قرأنا قوله تعالى : ﴿ **ارْجِعِى إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً** ﴾ وجدنا المعنى الأصلى للجملة قد قام به الفعل والفاعل فى قوله : " ارْجِعِى " حيث أسند الرجوع إلى الروح ، ثم وجدنا كلمتى " رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً " تبين هيئة الروح حين رجوعها إلى ربها ، وربما كانت هذه الهيئة قبل ذلك غير راضية ولا مرضية .

- أما إذا قرأنا قوله تعالى : ﴿ **وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لآمَنَ مَن فِى الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا** ﴾ فإننا نجد أن الصفة التى أفادتها كلمة " جَمِيعًا " مؤكدة لصاحبها وهو " مَن فِى الأَرْضِ " ، وصاحبها هنا دال على العموم من حيث إنه اسم موصول ، فلم تضف معنى جديدًا ، أو صفة طارئة على صاحبها ، وإنما أبرزته وأكدته .

- وكذلك لو قرأنا قوله تعالى : ﴿ **وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً** ﴾ لرأينا

أن وصف الرسالة قد تكفل به الفعل العامل فى قوله : " وَأَرْسَلْنَاكَ " ثم جاء الوصف وهو " رَسُولاً " بعد تمام الجملة مؤكدًا لهذا الفعل .

- وأيضًا لو قرأنا قوله ﷺ : **﴿ وَهَـذَا صِرَاطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا ﴾** فإننا نجد **المبتدأ اسمًا جامدًا هو " اسم الإشارة " ، ووجدنا الخبر أيضًا جامدًا هو** " صِرَاطُ رَبِّكَ " وليس فى الجملة فعل ولا مشتق ، وجاء الوصف " مُسْتَقِيمًا " مؤكدًا لمضمون الجملة ، إذ ما دام هذا صراط ربك فهو ـ لا محالة ـ مستقيم ، فالاستقامة إذن مفهومة من الإسناد ، وجاء الحال مؤكدًا لها .

هذا ولعلنا قد أدركنا أيضًا من هذا التعريف أننا لا نستطيع أن نطلق مصطلح الحال على كلمة لها دورها الأساسى فى بناء الجملة ، فإذا قلت : محمد ضاحك لم تكن كلمة " ضاحك " حالاً وإن بينت هيئة محمد ، لأنها ركن أساسى فى الجملة ، ولم تأت بعد تمامها . وإذا قلت : أخوك الصغير نابه ، لم تستطع أن تطلق على كلمة " الصغير " أنها حال ، مع أنها بينت هيئته ، لأنها جاءت فى الجملة لتميز بين أخيه الصغير وأخيه الكبير ، إذ لكل سماته وخصائصه .

صاحب الحال :

من حيث إن الحال من مكملات الجملة التى تجيب عن أسئلة متوقعة من السامع حين يخبره أحد بحدوث شيء لا يدرى عنه ، كان ارتباط الحال بالحدث ومن قام بهذا الحدث ، ومن وقع عليه هذا الحدث .

أما ارتباطه بالحدث ، فيقتضى البحث عن العامل فيه ، وأما ارتباطه بمن تأثر بهذا الحدث أو أثر فيه ، فيستلزم البحث عن صاحبه .

والحديث عن صاحب الحال من **ثلاث جهات** : **الأولى** : مَوْقِعُه فى محيط الحدث ، **والثانية** : تحديده بالتعريف أو التخصيص ، **والثالثة** : تقديمه أو تأخيره عن الحال .

أ - فأما من حيث موقعه فى الجملة :

فقد استنبط النحاة من استقرائهم أنه لا يأتى الحال إلا وصفًا للفاعل أو نائبه ، أو المفعول بـه ، أو لكليهما معًا ، أو للمجرور بالحرف ، أو بالإضافة .

- مثال مجيئه للفاعل قوله تعالى : ﴿ **قُلْنَا اهْبِطُواْ مِنْهَا جَمِيعاً** ﴾ فصاحب الحال هنا " واو الجماعة " الواقعة فاعلاً للهبوط .

- ومثال مجيئه لنائب الفاعل قوله ﷻ : ﴿ **وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالُوا** ﴾ فصاحب الحال هو " آيَاتُنَا " الواقعة نائب فاعل للفعل " تُتْلَى " .

- ومثال مجيئها للمفعول به قوله ﷻ : ﴿ **خَلَقَ لَكُم مَّا فِى الأَرْضِ جَمِيعاً** ﴾ وصاحب الحال هنا هو " مَّا فِى الأَرْضِ " وهو مفعول به لـ " خلقَ " ، والفاعل المولى ﷻ .

- ومثال مجيئها للفاعل والمفعول به معًا قوله ﷻ : ﴿ **إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُواْ زَحْفاً فَلاَ تُوَلُّوهُمُ الأَدْبَارَ** ﴾ الفاعل هنا " تاء المخاطبين " والمفعول به " الَّذِينَ كَفَرُواْ " والحال " زَحْفاً " . والأمر بالثبوت والإقدام فى حال زحف المؤمنين ، وزحف الكافرين ، فالزحف حال - إذن - من الفاعل والمفعول به معًا .

والنحاة يمثلون لهذا النوع بقولهم : لقيته راكبين .

- وقد يأتى صاحب الحال مجرورًا بالحرف ، لأن المجرور بالحرف مفعول به فى الحقيقة كما سبق الحديث عن ذلك فى بابى " التعدى واللزوم " و " نائب الفاعل " ، ومثال ذلك قوله تعالى : ﴿ **لَكِنِ الَّذِينَ اتَّقَوْاْ رَبَّهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا** ﴾ ، صاحب الحال هنا هو الضمير المسبوق بحرف الجر " اللام " فى قوله

" لَهُمْ " والجار والمجرور هنا متعلق بمحذوف ، وهذا المحذوف هو العامل ، كأنه قال : ثبتت واستقرت لهم جنات .

ومثاله أيضًا قوله ﷻ : ﴿ **يَا قَوْمِ لَكُمُ الْمُلْكُ الْيَوْمَ ظَاهِرِينَ فِى الأَرْضِ** ﴾ وقوله : ﴿ **فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ** ﴾ ، وما قيل فى المثال الأول يقال فى هذين المثالين .

الحال من المضاف إليه :

- وقد يأتى صاحب الحال مضافًا إليه ، لأن العامل فى المضاف إليه هو المضاف ، والإضافة على معنى حرف الجر ، ولما كانت صلة المضاف إليه بالفعل ضعيفة ـ كما رأيت ـ كان مجىء الحال منه قليلاً ، بل والتزموا فيه أن يكون المضاف **جزءًا من المضاف إليه** ، **أو مثل جزئه** ، أو كان **المضاف عاملاً فى الحال** .

- ومثال مجيئه جزءًا قوله تعالى : ﴿ **أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا** ﴾ إذ اللحم جزء من أخيه ، وجاء الحال من " أَخِيهِ " وهو مضاف إليه ، ومثال ذلك أيضًا قوله تعالى : ﴿ **وَنَزَعْنَا مَا فِى صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا** ﴾ فالمضاف هنا هو الصدور ، وهى جزء منهم .

- ومثال ما جاء المضاف فيه كجزئه قوله ﷻ : ﴿ **أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا** ﴾ فصاحب الحال هو " إِبْرَاهِيمَ " ، وهو مضاف إليه ، والمضاف هو الملة ، وهى كبعضه ، فى صحة حذف المضاف ، وإقامة المضاف إليه مقامه ؛ إذ لو قيل : اتبع إبراهيم حنيفًا فى غير القرآن لصح التعبير ، كما لو قيل : أيحب أحدكم أن يأكل أخاه ميتًا لجاز فى غير القرآن أيضًا .

- ومثال مجىء المضاف عاملاً فى الحال قوله ﷻ : ﴿ **إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ**

جَمِيعًا ﴾ والمرجع هو المضاف ـ وهو مصدر ميمىّ يعمل عمل فعله ـ وهو الذى عمل النصب فى الحال وهو " جَمِيعًا " ، ومثال ذلك أيضًا قوله ﷻ : **﴿ قَالَ النَّارُ مَثْوَاكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا إِلاَّ مَا شَاء اللّهُ ﴾** ، فالمثوى هنا مصدر ميمى أيضًا عمل النصب فى الحال وهو " خَالِدِينَ " .

ب - وأما من **حيث تعريفه أو تخصيصه فينقسم إلى :**

١ - معرفة : وهو الأصل لأنه محكوم عليه بالحال ، وحق المحكوم عليه أن يكون محددًا معرفًا ، لأن الحكم على المجهول لا يفيد غالبًا .

والأمثلة السابقة صاحب الحال فيها معرفة ، إما بالعلمية ، أو لأنه ضمير ، أو اسم موصول ، أو مضاف للضمير .

٢ - نكرة بمسوغ : والمسوغ مخصِّص للنكرة **بوصف** ، أو **إضافة** ، أو **معمول** ، أو **بسبق نفى** ، أو **نهى** ، أو **استفهام** ، أو **بتقديم الحال على صاحبها النكرة** ، والأمثلة بهذا الترتيب على النحو الآتى :

- المخصَّص بالوصف قوله تعالى : **﴿ وَهَذَا كِتَابٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا ﴾** ، ومنه قول الشاعر :

نجيت يارب نوحا واستجبت لـه ∴ فى فلكٍ ماخرٍ فى اليم مشحونا

فكلمة " لِّسَانًا عَرَبِيًّا " حال صاحبها " كِتَابٌ " وهو نكرة ، موصوف بمصدق ، وكلمة " مشحونا " حال ، صاحبها " فلك " وهو نكرة موصوف بـ " ماخر " ومثلهما قوله تعالى : **﴿ أَقَتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ ﴾** .

- المخصَّص بالإضافة قوله ﷻ : **﴿ وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا**

أَقْوَاتَهَا فِى أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ **وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَىْءٍ قُبُلاً** ﴾ وقوله : ﴿ **أَلَن يَكْفِيكُمْ أَن يُمِدَّكُمْ رَبُّكُم بِثَلاثَةِ آلافٍ مِّنَ الْمَلآئِكَةِ مُنزَلِينَ** ﴾ ، وقوله : ﴿ **جَنَّاتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ الأَبْوَابُ** ﴾ .

– المخصّص بالمعمول ، وقد مثل له النحاة بقولهم : عجبت من ضرب أخوك شديدًا .

– المخصص بالنفى ، مثاله قوله تعالى : ﴿ **وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ** ﴾ ، وقوله : ﴿ **قُل لَّوْ كَانَ فِى الأَرْضِ مَلآئِكَةٌ يَمْشُونَ مُطْمَئِنِّينَ لَنَزَّلْنَا عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَاءِ مَلَكًا رَّسُولاً** ﴾ ، ذلك أن " لَوْ " تفيد الامتناع ، والامتناع نفى فجاءت " رَّسُولاً " حالاً من " مَلَكًا " وهى نكرة مسبوقة بهذا المعنى .

– والمخصص بالنهى ، مثاله قول قطرى بن الفجاءة :

لا يركنن أحد إلى الاحجام ∴ يوم الوغى **متخوفًا** لحِمام

– والمخصص بالاستفهام ، مثاله قوله تعالى : ﴿ **أَبَعَثَ اللَّهُ بَشَرًا رَّسُولاً** ﴾ ، وقوله : ﴿ **أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِى تَضْلِيلٍ ۞ وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ** ﴾ ، وقول الشاعر :

يا صاح هل حُمَّ عيش **باقيا** فترى ∴ لنفسك العذر فى إبعادها الأملا

– والمخصص بالتقديم على النكرة ، قوله تعالى : ﴿ **لِكُلِّ بَابٍ مِّنْهُمْ جُزْءٌ مَّقْسُومٌ** ﴾ فالجار والمجرور " مِّنْهُمْ " حال متقدمة على صاحبها النكرة وهو " جُزْءٌ " ، ومن المشهور فى هذا قول الشاعر:

لمية **موحشًا** طلل ∴ يلوح كأنه خلل

وقول الشاعر :

وبالجسم منـى **بيّنًا** لـو علمتِـه ∴ شحوب وإن تستشهدى العين تشهد

– وقد يأتى الحال من النكرة التى لم يتقدمها مسوغ مما سبق ، وقد أجاز ذلك **سيبويه والمبرد** اعتمادًا على أن معنى الحال يختلف عن معنى الوصف ، قال تعالى : ﴿ **وَعَسَى أَن تَكْرَهُواْ شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَى أَن تُحِبُّواْ شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ** ﴾ ، وقال ﷺ : ﴿ **أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا** ﴾ .

وقد ذكر " **المرادىّ** " أن المسوغ فى هاتين الآيتين كون الحال جملة مقترنة بواو الحال ، غير أن **سيبويه** ـ كما سبق أن ذكرنا ـ قاسه اعتمادًا على نصوص أخرى ، ومن هذه النصوص ما ورد فى الحديث ، مرويًا فى الموطأ : " **أن رسول الله ﷺ صلى قاعدًا وصلى وراءه رجال قيامًا** " ، ومنها قولهم : عليه مائة **بيضًا** ، أى : من الفضة لا من الذهب .

جـ – **وأما من حيث وضعه مقدمًا أو مؤخرًا عن الحال فله ثلاث حالات :**

١ – الأصل : جواز التقدم والتأخر ، تقول : جاء الأستاذ ضاحكًا ، وضاحكًا جاء الأستاذ ، وجاء ضاحكًا الأستاذ . وهذا هو رأى البصريين : سواء كان صاحب الحال مرفوعًا أم منصوبًا .

٢ – وجوب التقدم ، وذلك كأن يكون الحال **محصورًا** ، والمحصور هو المتأخر ، فالغرض البلاغى هنا يفرض تقديم صاحب الحال عليه ، كقوله تعالى : ﴿ **وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلاَّ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ** ﴾ .

أو يكون **صاحب الحال مجرورًا بحرف جر أصلى** (عند **البصريين**) ، وقد عارضهم جمع من النحاة واستدلوا بقوله

تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً لِّلنَّاسِ ﴾ ، فقالوا : إن " كَافَّةً " حال من " الناس " ، والناس مجرور باللام ، وتقدمت عليها ، ورد عليهم **البصريون** بأنها حال من الكاف ، والخلاف فى ذلك لا طائل تحته ، **وكذلك إذا كان صاحب الحال مجرورًا** بالإضافة كما قالوا : أعجبنى وجهها مسفرة ، و : هذا شارب السويق ملتوتًا ، لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، لأن المضاف إليه كالصلة للمضاف .

٣ – وجوب تقدم الحال على صاحبها إذا كان صاحبها هو المحصور، كقولك : ما جاء راكبًا إلا علىّ .

عامل الحال :

سبق أن ألمحنا إلى احتياج الحال إلى عامل ينصبه ، وأن هذا العامل يدل على الحدث الذى صاحب الحال ، ومن المعروف أن الأصل فى العمل للفعل ، وكلما كان الفعل متصرفًا كان قويًا يستطيع أن يعمل فيما قبله وفيما بعده ، **ومن هنا كان للعامل فى الحال ثلاث حالات هى :**

١ – الأصل جواز التقدم والتأخر ، وذلك إذا كان العامل فعلاً متصرفًا ، أو صفة تشبه الفعل المتصرف ، فلك أن تقول : فرحًا جاء أبوك ، وجاء أبوك فرحًا ، ولك أن تقول : مسرعًا ينهض أخوك ، وأخوك ينهض مسرعًا ، فالفعل فى المثالين متصرف ، كما أن لك أن تقول : محمد قادم مسرورًا ، ومسرورًا محمد قادم . ومن هذا القبيل قوله تعالى : ﴿ خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ ﴾ فقد تقدم الحال على عامله وهو " يَخْرُجُونَ " لأنه فعل متصرف قوى . وقول العرب : شتَّى تؤوب الحلبة ، أى : متفرقين يرجع الحالبون .

٢ – وجوب تقدم الحال على عامله إذا كان للحال صدر الكلام ، مثل :

كيف وصلت ، فالحال هنا اسم استفهام ، وللاستفهام الصدارة .

٣ - وجوب تقدم العامل ، وذلك إذا كان العامل ضعيفًا لا يقوى على العمل فيما قبله ، **ويتحقق ذلك فيما إذا كان العامل :**

أ - فعلاً جامدًا ، نحو : ما أحسنك مجتهدًا .

ب - صفة تشبه الجامد ، نحو : **هذا أفصح الطلاب خطيبًا .**

جـ - مصدرًا عاملاً ، نحو : **أعجبني اعتكافك صائمًا .**

د - اسم فعل ، نحو : نزال مسرعًا .

هـ - لفظًا مضمنًا معنى الفعل دون حروفه ، **كاسم الإشارة** في مثل قوله تعالى : **﴿ فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً بِمَا ظَلَمُوا ﴾** ففي اسم الإشارة معنى الفعل " أشير " **وكحرف التشبيه** ، في مثل قول امرئ القيس :

كأن قلوب الطير رطبًا ويابسًا ∴ لدى وكرها العنّابُ والحشف البالي

وكحرف التمني ، في مثل قولك : ليتك أخي متفوقًا .

و - عاملاً عرض له مانع من العمل فيما قبله ، كقولك : لأعتكفن صائمًا ، فلام القسم لا يتقدم عليها معمول لما بعدها ، وكذلك لام الابتداء .

هذا ويستثنى من الصفة المُشْبِهة للجامد وهي اسم التفضيل ، ما إذا كان عاملاً في حالين لاسمين ، أحد الحالين مفضل على الآخر ، فإنه يجب تقديم الحال الفاضل خوف اللبس ، مثل قولهم : هذا بسرًا أطيب منه رطبًا . وكقولك : زيد مفردًا أنفع من عمرو معانًا .

حذف العامل :

جريًا على القاعدة العامة في جواز الحذف إذا وجد دليل على المحذوف ، ينقسم حذف العامل إلى قسمين :

١ - **جائز** : إذا كان فعلاً ، ولدليل حالىّ أو مقالىّ :

- فالدليل الحالى ، يؤخذ من القرائن المصاحبة للحدث ، كقولك لقاصد السفر : سالمًا راشدًا ، أى : تصل سالمًا . وللعائد من الحج : مأجورًا ، أى : عدت مأجورًا . أو للخارج من الامتحان : ناجحًا متفوقًا . وهكذا .

- والدليل المقالى ، يؤخذ من أسلوب الحوار بين المتكلم والسائل ، فقد يكون الحال جوابًا عن **استفهام** ، كما إذا سألك صديقك : كيف جئت ؟ فتقول له : راكبًا . أو جوابًا عن **نفى** ، كما كان لدى قريش فى إنكار البعث فرد عليهم القرآن بقوله : ﴿ **بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُ** ﴾ أى : نجمع العظام النخرة المبعثرة قادرين ، أو جوابًا **لشرط** ، كما فى قوله تعالى عن صلاة الخوف : ﴿ **فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالاً أَوْ رُكْبَانًا** ﴾ أى : فإن خفتم فصلوا رجالاً .

على أن الحذف فى كل ما سبق جائز لا واجب ، فلو أظهر المتكلم العامل المحذوف لم يكن خارجًا عن نطاق الفصحى ، غير أن البلاغة الإيجاز .

٢ - **واجب قياسىّ فى أربع صور** :

أ - إذا سد الحال مسد الخبر - وقد مر ذلك فى باب المبتدأ والخبر - مثل : تلْقِينى الطالبَ يقظًا ، وضربى المهمل قائمًا ، والتقدير فى هذا : تلقينى الطالب حاصل حالة كونه يقظًا ، وضربى المهمل حاصل حالة كونه قائمًا . ولا يجوز ذكر الخبر حتى لا يجمع بين العوض والمعوض عنه ، وهذا الخبر هو العامل فى الحال .

ب - إذا جاء الحال مؤكدًا لمضمون الجملة - وقد مر الحديث عن ذلك - لأن العامل فى هذه الصورة يقدر بقولنا : أحقه ، ولا

يجوز ذكره لتنزل الجملة قبله منزلة البدل من اللفظ بالعامل ، ومثاله : محمد أبوك عطوفًا ، وقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً ﴾ .

جـ - إذا كان الحال مبينًا لزيادة أو نقص بالتدريج ، مثل : تصدق بدينار فصاعدًا ، واشتر ثوبًا بدينار فسافلاً ، والأصل في ذلك : تصدق بدينار وليرتفع المتصدق به صاعدًا ، واشتر الثوب بدينار ولتخفض المشترى به سافلاً .

هذا ولابد من الفاء فى مثل هذه الصورة ، فلا يجوز مثلاً : تصدق بدينار وصاعدًا .

د - إذا كان الحال بديلاً عن فعل توبيخى ، نحو ما ورد فى كتاب سيبويه : " أقائمًا وقد قعد الناس " ، " أتميميا مرة وقيسيا أخرى " والتقدير : أتوجد قائمًا ، أتتحول تميميًا . ومثل ذلك : أكسولاً وقد نشط زملاؤك ، أضحوكًا وقد رسبت فى الامتحان .

هذه الصور الأربع مما يقاس عليها وما ورد بخلافها فمسموع لا يقاس عليه ، كقولك : هنيئًا ، أى ثبت لك الخير هنيئًا .

خصائص الحال :

سبق فى التعريف الإشارة إلى بعض هذه الخصائص ، **وتتلخص فى أربع هى :**

أولاً : الأصل فى الحال أن يكون وصفًا طارئًا متنقلاً ، كقولك : جاء علىّ راكبًا ، فإن وصفه بالركوب طارئ متغير ، فقد يأتى راجلاً ، أو زاحفًا ، وهذا هو الغالب فى الأحوال ، وقد يأتى الحال **ملازمًا** ثابتًا ، وذلك :

أ - إذا كان **مؤكدًا** لعامله ، أو لصاحبه ، أو لمضمون الجملة كما مر

فى تقسيم الحال إلى مبين ومؤكد ، فقوله تعالى : ﴿ **وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا** ﴾ الحال هنا مؤكد لعامله ، إذ البعث والحياة من واد واحد ، وحين يبعث تستمر حياته ، وقوله ﷺ : ﴿ **لآمَنَ مَن فِى الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا** ﴾ الحال هنا مؤكد لصاحبه ، فالعموم من مقتضيات الجمعية ، وقولك : هند أمك حنونًا ، الحال هنا مؤكد لمضمون الجملة ، فالأمومة من شأنها الحنان والعطف .

ب - إذا دل عامل الحال على تجدد صاحبه أو صفته ، كقولهم : خلق الله الزرافة يديها **أطول** من رجليها ، فالعامل هنا هو الفعل " خلق " وهو دال على تجدد المخلوق ، وصاحب الحال هو كلمة " يديها " ، وهى بدل من الزرافة ، بدل بعض من كل ، والحال هو كلمة " أطول " ، والطول ملازم ليديها ، وكذلك إذا دل العامل على تجدد صفة صاحب الحال ، كما فى قوله تعالى : ﴿ **وَهُوَ الَّذِى أَنزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلاً** ﴾ فالكتاب وهو صاحب الحال قديم ، ولكن الإنزال متجدد ، فجاء الحال ملازمًا ، لأن كونه مفصلاً ثابت غير متجدد .

جـ - إذا جاء مسموعًا ولم نستطع إدخاله فيما سبق ، كقوله تعالى : ﴿ **شَهِدَ اللّهُ أَنَّهُ لاَ إِلَـهَ إِلاَّ هُوَ وَالْمَلاَئِكَةُ وَأُوْلُواْ الْعِلْمِ قَآئِمَاً بِالْقِسْطِ** ﴾ على أساس إعراب " قَآئِمَاً " حالاً من لفظ الجلالة الواقع فاعلاً للفعل " شَهِدَ " من حيث إن الحال هنا لفظ مفرد لا ينصرف إلى الملائكة ، ولا إلى أولى العلم .

ثانيًا : الأصل فى الحال أن يكون مشتقًا لا جامدًا ، كقولك : جاء علىّ ضاحكًا ، فالحال هنا اسم فاعل مشتق من مصدر الضحك .

- وهذا الوصف غالب لا لازم ، كما قال ابن مالك .

فقد يأتى الحال جامدًا مؤولاً بالمشتق فى ثلاث مسائل :

أ - أن يدل على **تشبيه** بوضع الجامد موضع المشتق ، مثل : أقدم علىٌ أسدًا ، وبدت هند قمرًا ، وتثنّت غصنًا ، والمعنى فى كل ذلك على التشبيه بالأسد فى الشجاعة ، وبالقمر فى الوضاءة ، وبالغصن فى الليونة . أى مشابها أسدًا ، وهكذا .

ويقال فى تأويل ذلك قول آخر : إنه على ملاحظة أداة التشبيه ، فكأنه قال : أقدم على مثل الأسد .

ب - أن يدل الحال على **المفاعلة** بين اثنين ، كما قالوا : بعته يدًا بيد ، أى : متقابضين ، أى سلمنى الثمن بيده ، وسلمته السلعة بيدى ، وكقولهم : كلمنى فاه إلى فىّ ، أى : مشافها .

جـ - أن يدل الحال على **ترتيب** ، كقولهم : ادخلوا رجلاً رجلاً ، أى : مرتبين .

وقد يأتى الحال جامدًا غير مؤول فى سبع مسائل :

أ - أن يكون موصوفًا بمشتق أو شبهه ، ويسمى الحال حينئذ بالحال **الموطئ** ، كأن الحال هو الوصف الذى يأتى بعد الجامد ، وما جاء الجامد إلا توطئة وتمهيدًا له ، وذلك كقوله تعالى : ﴿ **فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا** ﴾ ، فـ " بَشَرًا " حال من فاعل " فَتَمَثَّلَ " وهو جبريل ، واعتمد هذا الحال الجامد على وصفه بكلمة " سَوِيًّا " ، وهى مشتقة ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ **وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِى هَذَا الْقُرْآنِ مِن كُلِّ مَثَلٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ۞ قُرآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِى عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ** ﴾ ، فالحال هنا هو كلمة " قُرآنًا " وهى جامدة لكنها معتمدة على وصفها بكلمة " عَرَبِيًّا " وهى صفة بإضافة ياء النسب ، ومثلها قوله تعالى : ﴿ **وَهَذَا كِتَابٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا** ﴾.

ب - أن يدل الحال على سعر ، نحو : هذا الثوب بعته مترًا بدينار ، فعبارة : " مترًا بدينار " دلت على سعر البيع لهذا الثوب ، وكلمة " مترًا " جامدة غير مؤولة ، وهى الحال .

جـ - أن يدل على عدد ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ فكلمة " أَرْبَعِينَ " هى الحال ، وقد دلت على عدد ، أما " لَيْلَةً " فهى تمييز ، وصاحب الحال : " مِيقَاتُ " .

د - أن يدل على مرحلة مفضلة على أخرى ، كقولهم : هذا بسرًا أطيب منه رطبًا ، أى : أن هذا البلح فى حال كونه بسرًا أطيب من نفسه حال كونه رطبًا .

هـ - أن يكون الحال نوعًا لصاحبه ، نحو : هذا مالُك ذهبًا ، فالذهب نوع من المال ، فقد يكون المال غنمًا ، أو إبلاً ، أو غير ذلك .

و - أن يكون الحال أصلاً لصاحبه ، نحو قوله تعالى : ﴿ أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا ﴾ فالطين أصل خلقة آدم ، وقد وقع حالاً له .

ز - أن يكون الحال فرعًا لصاحبه ، كقوله تعالى : ﴿ وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا ﴾ فالبيوت فرع من الجبال ، لأنها منحوتة منها ، ووقعت حالاً منها .

ثالثًا : يلزم فى الحال أن يكون نكرة لا معرفة ، حتى لا يختلط النعت بالحال إذا كان صاحب الحال منصوبًا ، ويقتضى هذا اللزوم أننا حين نسمع فى كلام فصيح ورود الحال معرفة ، يجب علينا تأويله بنكرة ، بمعنى أن النحاة قد استقرؤوا هذا المسموع فوجدوه نكرة فى المعنى وإن ورد على صورة المعرفة ، ومن ذلك قولهم :

- " جاء وحدَه " ، ومعناه : منفردًا .
- " رجع عودَه على بدئه " ، ومعناه : عائدًا على بدئه .

- " ادخلوا الأولَ فالأولَ " ، ومعناه : مترتبين .
- " جاءوا الجمّاء الغفير " ، ومعناه : جاءوا جميعًا .
- " أرسلها العراك " ، ومعناه : أرسلها معارِكةً .

رابعًا : يجب فى الحال أن يكون هو وصاحبه لذات واحدة .

لأنه وصف له ، وخبر عنه ، والوصف هو نفس الموصوف ، والخبر نفس المخبر عنه ، فقولك : جاء علىٌّ مسرورًا ، نجد المسرور هو علىّ . ومعنى ذلك أن الحال مشتمل على ضمير يعود على صاحبه ، ويترتب على ذلك أن المصدر - وهو اسم جامد ولا يشتمل على ضمير - لا يصلح أن يقع حالاً ، كما أن المصدر اسم معنى ، وصاحب الحال اسم ذات ، ولا يخبر عن اسم الذات بأسماء المعانى ، فلا يقال : زيد سرور ، كما لا يقال: جاء زيد سرورًا . هذا هو الأصل .

ورود الحال مصدرًا :

غير أنه قد ورد فى اللغة كثيرًا ، ورود الحال مصدرًا منكرًا ، وهو وإن كان شاذًا قياسًا ، لكنه مسموع بكثرة على أساس الاتساع ، حيث قالوا: هذا رجل عدل ، بمعنى : عادل ، فناب المصدر عن اسم الفاعل ..

فكذلك المصدر ، قالوا : طلع بغتة ، وجاء ركضًا ، وقتلته صبرًا .

وقد كثر مجيئه فى القرآن الكريم أيضًا ، قال تعالى : ﴿ **شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِىَ أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَى** ﴾ فـ " الهدى " مصدر وقع حالاً ، وقال ﷻ : ﴿ **فَجَاءهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا** ﴾ والبيات مصدر أيضًا وقد وقع حالاً ، وقال ﷻ : ﴿ **أَوْ تَأْتِيَهُمُ السَّاعَةُ بَغْتَةً** ﴾ ، وقال : ﴿ **وَلاَ تَمْشِ فِى الأَرْضِ مَرَحًا** ﴾ ، وقال : ﴿ **فَرَاغَ عَلَيْهِمْ ضَرْبًا بِالْيَمِينِ** ﴾ ، وقال : ﴿ **وَيُنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلاَنِيَةً** ﴾ ، وقال : ﴿ **ادْعُواْ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً** ﴾ ، وقال : ﴿ **لاَ**

يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُواْ النِّسَاء كَرْهًا ﴾ .

ومع كثرة وروده منع سيبويه القياس عليه ، وقاسه ابن مالك إذا جاء بعد " أمّا " ، فى مثل قولهم : عندما يوصف أحد بعلم وبغيره ويراد إبراز كونه عالمًا فيقولون : **أما علمًا فعالم** ، أى : مهما يذكر شخص فى حال علم فالمذكور عالم ، كما قاسه بعد **الخبر المشبه به مبتدؤه** ، كقولك : إبراهيم زهير شعرًا ، والتقدير : إبراهيم مثل زهير فى الشعر .

وكذلك إن **اقترن الخبر " بأل " الدالة على الكمال** ، كقولك : أنت الرجل علمًا ، ويختلف النحاة فى إعراب هذه المصادر ، فبعضه يصر على أنها أحوال ، وبعضهم يراها مفعولاً مطلقًا ، وبعضهم يجعلها تمييزًا .

أقسام الحال :

سبق تقسيم الحال إلى مبيّن ومؤكد ، والآن نذكر أقسامه من حيث كونه مفردًا ، أو جملة ، أو شبه جملة ، وهو فى هذا شبيه بالخبر وأقسامه التى مضت فى باب المبتدأ والخبر ، **فوروده مفردًا** هو فى الغالب فى الأمثلة السابقة ، والإفراد هنا وفى باب الخبر مقابل للجملة وشبهها ، وليس مقابلاً للتثنية والجمع ، فإذا قلت : جاء الطلاب مبتهجين ، كان الحال هنا مفردًا ، وإن جاءت صيغته جمع مذكر سالمًا ، وكذلك جمع التكسير ، وجمع المؤنث السالم ، والمثنى .

- **أما وقوعه جملة** - سواء كانت اسمية أم فعلية - فشرطها :

١ - أن تكون خبرية ، لأن الحال - كما سبق أن كررنا - وصف فى المعنى ولا يوصف بشىء لا يحتمل الصدق والكذب .

٢ - ألا تصدر بدليل استقبال ، كالسين ، وسوف ، وأدوات الشرط ، لأن الغرض من الحال وصف صاحبها ، بمضمون عاملها ، وقت حصول هذا المضمون .

٣ - أن ترتبط الجملة بصاحب الحال بأحد الروابط الآتية أو بأكثر من

رابط منها وهى :

أ - الضمير - فقط - كقوله تعالى : ﴿ اهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾ فالمبتدأ " بَعْضُكُمْ " متصل به ضمير المخاطبين وهو عائد على صاحب الحال وهو " واو الجماعة " فى قوله : " اهْبِطُواْ " .

ب - الواو - فقط - كقوله تعالى : ﴿ لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾ ، فإن جملة " وَنَحْنُ عُصْبَةٌ " وقعت حالاً من الذئب ، ولا علاقة بينها وبين الذئب إلا وجود الواو ، وصلاحيتها هنا للربط جاءت من دلالتها على الجمعية والاقتران، فكأنها جمعت بين كونهم عصبة وبين أكل الذئب لأخيهم .

جـ - الواو والضمير معًا ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾ ، فجملة " وَهُمْ أُلُوفٌ " فيها الضمير العائد على صاحب الحال وهو : " هم " ، وفيها واو الحال .

متى تجب الواو فى الربط ومتى تمتنع ؟ :

تجب الواو فى موضعين هما :

١ - عندما لا يوجد فى جملة الحال ضمير رابط ، مثل : جاء أبى والشمس طالعة .

٢ - إن كانت جملة الحال مصدرة بـ " قد " داخلة على مضارع مثبت ، نحو قوله تعالى : ﴿ لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ ﴾ ، فبالرغم من وجود الضمير رابطًا بين جملة الحال المصدرة بالمضارع ، يشترط وجود الواو أيضًا لوجود " قد " قبل هذا المضارع

وتمتنع الواو فى سبع صور هى :

١ - إذا تعدد الحال وكان بين الحالين عاطف ، فإن الواو تمتنع حتى لا

يجتمع عاطفان معًا ، وذلك كقوله تعالى : ﴿ **فَجَاءهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ** ﴾ فبياتًا مصدر وقع حالاً ، بمعنى : بائتين ، وجملة " هُمْ قَآئِلُونَ " فى موضع الحال ومعطوفة على الحال الأول بـ " أَوْ " وتقديرها : أو قائلين ، من القيلولة ، فلا يقال : أو وهم قائلون .

٢ - إذا كان الحال مؤكدًا لمضمون الجملة ، كقوله تعالى : ﴿ **ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ** ﴾ لأن المؤكِّد هو نفس المؤكَّد فى المعنى ، فلو دخلت الواو لعطفنا الشيء على نفسه .

٣ - إذا وقع الحال جملة مبدوءة بماض بعد " إلا " الاستثنائية المسبوقة بنفى ، كقوله تعالى : ﴿ **وَمَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلاَّ كَانُواْ بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ** ﴾ ، وقد عارض فى هذه الصورة بعض النحاة مستدلاً بقول الشاعر :

نعم امرأً هرمٌ لم تعرُ نائبة ∴ إلا وكان لمرتاع بها وزرا

٤ - إذا وقع الحال جملة مبدوءة بماض تلاه حرف العطف " أو " ، نحو قولك : لأزورنه وصل أو هجر ، لأنه فى تقدير الشرط ، والشرط لا يقترن بالواو .

٥ - إذا وقع الحال جملة مبدوءة بمضارع منفى بـ " لا " ، نحو قوله تعالى : ﴿ **وَمَا لَنَا لاَ نُؤْمِنُ بِاللّهِ وَمَا جَاءنَا مِنَ الْحَقِّ** ﴾ لأن التقدير : ما لنا غير مؤمنين .

٦ - إذا كان الحال جملة مبدوءة بمضارع منفى بـ " ما " ، كقول الشاعر :

عهدتك ما تصبو وفيك شبيبة ∴ فما لك بعد الشيب صبًّا متيَّما

ففى هذا البيت **ثلاثة أحوال** : **أولها** : جملة " ما تصبو " وهى محل الشاهد هنا ، **والثانى** : " وفيك شبيبة " وهو جملة اسمية ، **والثالث** : " صبًّا " وهو حال مفرد .

٧ - إذا وقع الحال جملة مبدوءة بمضارع مثبت مجرد من " قد " ، كقوله تعالى : ﴿ وَلاَ تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ﴾ لأن المضارع مشبه لاسم الفاعل في الزنة والمعنى ، والواو لا تدخل على اسم الفاعل ، فكذلك ما أشبهه .

وأما قول الشاعر :

عُلِّقْتُها عرضًا وأقتل قومها ∴ زعمًا لعمر أبيك ليس بمزعم

فقد أولت بإضمار " أنا " قبل المضارع ، كأنه قال : وأنا أقتل .

متى يأتى الحال جملة شرطية ؟ :

– قرر النحاة استثناء الجملة الشرطية من الشرط الثانى ـ الذى يوجب عدم اقتران جملة الحال بدليل استقبال ـ إذا دلت على عموم الأحوال ، كقولهم : لأضربنه إن ذهب وأن مكث ، لأن المعنى : لأضربنه على كل حال .

– وأثبت الشيخ **عضيمة** من نصوص القرآن ورود الحال جملة شرطية فى غير هذه الحالة ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ **وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلاَلٍ مُّبِينٍ** ﴾ ، وقوله ﷻ : ﴿ **كَيْفَ وَإِن يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ لاَ يَرْقُبُواْ فِيكُمْ إِلاًّ وَلاَ ذِمَّةً** ﴾ ، وقوله ﷻ : ﴿ **وَيَصْنَعُ الْفُلْكَ وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلأٌ مِّن قَوْمِهِ سَخِرُواْ مِنْهُ** ﴾ ، وقوله ﷺ : « **أعطوا السائل ولو جاء على فرس** » ، والملاحظ أن هذه الجمل الشرطية السابقة قد اقترنت بالواو ، وليس هذا شرطًا فى ذلك ، فقد ورد الحال جملة شرطية غير مقترنة بها ، كقوله تعالى : ﴿ **فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَث** ﴾ ، وقوله ﷻ : ﴿ **يَتَخَافَتُونَ بَيْنَهُمْ إِن لَّبِثْتُمْ إِلاَّ عَشْرًا** ﴾ ، وقوله : ﴿ **سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا** ﴾ .

– **ويقع الحال ظرفًا أو مجرورًا** : بشرط واحد هو أن يكونا تامين

مفيدين ، فلا يقال مثلاً : هذا زيد اليوم ، أو هذا محمد فيك ، ومثال الظرف التام : رأيت الهلال بين السحاب ، ومثال المجرور التام ، قوله تعالى : ﴿ فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِى زِينَتِهِ ﴾ ، ومن أمثلة ذلك فى القرآن الكريم ، قوله تعالى : ﴿ فَكُنتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ تَنكِصُونَ ﴾ ، وقوله : ﴿ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَاتٍ لاَّ يُبْصِرُونَ ﴾ ، وقوله : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلإِ مِن بَنِى إِسْرَائِيلَ مِن بَعْدِ مُوسَى ﴾ ، ففى هذه الآيات جاءت الأحوال الآتية : جارًا ومجرورًا " فِى زِينَتِهِ " ، " عَلَى أَعْقَابِكُمْ " ، " فِى ظُلُمَاتٍ " ، " مِن بَنِى إِسْرَائِيلَ " ، " مِن بَعْدِ مُوسَى " ، وحين نقول : إن الظرف أو المجرور قد وقعا حالاً ، فذلك من باب التجوز والتوسع ، ذلك أن كلاً منهما لابد أن يتعلق بعامله ، وهذا العامل وما تعلق به هو الواقع حالاً ، فتقدير قوله : " فِى ظُلُمَاتٍ " مثلاً : وتركهم منغمسين فى ظلمات ، فالحال فى الحقيقة هو " منغمسين " و " فِى ظُلُمَاتٍ " متعلقة بها ، وهكذا.

تعدد الحال :

سبق فى باب المبتدأ والخبر أن عرفت أن الخبر قد يتعدد على خلاف بين النحاة ، مثل قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ۞ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ۞ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ ، ولشبه الحال بالخبر جاز أن يتعدد الحال سواء كان متعددًا للشخص نفسه ، أو كان لشخصين أو أكثر ، وسواء كانت الأحوال المتعددة فى حالة الإفراد أم فى حالة الجمل والظروف ، **والأمثلة على ذلك عند النحاة ما يأتى :**

قول الشاعر :

علىّ إذا ما جئت ليلى بخفية ∴ زيارة بيت الله رَجْلان حافيا

فـ " رجلان " و " حافيا " حالان من فاعل الزيارة وتقديره : علىّ زيارتى بيت الله حال كونى رجلان حافيا ، أى : ماشيًا غير منتعل .

– ومثال المتعدد لمتعدد اتحد لفظه ومعناه وكان التعدد **بالتثنية** ، قول الله تعالى : ﴿ **وَسَخَّر لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَآئِبَينَ** ﴾ ، والأصل : دائبًا ودائبة ، ولكنه غلّب المذكر على المؤنث ، **وبالجمع** ، قوله تعالى : ﴿ **وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ** ﴾ ، فـ " مُسَخَّرَاتٍ " حال مؤكد للعامل ، وجمع لما سبقه من متعدد .

– ومثال ما اختلف لفظه ومعناه ، ولم يأت بينهما عاطف ، قولك : لقيته مصعدًا منحدرًا ، فيكون الحال الأول وهو " مصعدًا " لضمير المفعول القريب منه ، ويكون الحال الثانى " منحدرًا " لضمير الفاعل ، فالمتحدث إذن هو المنحدر ، والملتقى به هو الصاعد ، ويؤكد ذلك قول الشاعر :

عهدت سعاد ذات هوى معنًّى ∴ فزدت وعاد سلوانا هواها

فسعاد هى ذات الهوى ، والمتكلم هو المعنىّ ، فالحالان إذن على اللف والنشر المشوش .

– كل هذا إن لم يؤمن اللبس ، فإن أمن اللبس جاء على الترتيب كقول الشاعر :

خرجت بها أمشى تجر وراءنا ∴ على أثرينا ذيل مرط مرحل

فجملة " أمشى " حال من التاء فى " خرجت " ، وجملة " تجر وراءنا " حال من الهاء فى " بها " .

هذا ما قاله النحاة ، أما النسق القرآنى فقد توسع فى التعدد ، فورد فيه الحال متعددًا وهو مفرد ، وصاحب الحال واحد ، كقوله تعالى : ﴿ **وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَاء ذَلِكُمْ أَن تَبْتَغُواْ بِأَمْوَالِكُم مُّحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ** ﴾ ، وقوله : ﴿ **فَرَجَعَ مُوسَى إِلَى قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا** ﴾ ، وقوله : ﴿ **لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاء اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُؤُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لاَ تَخَافُونَ** ﴾ ، وقوله : ﴿ **ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً**

مَّرْضِيَّةً ﴾ .

- وجاء الحال مفردًا ، ثم جارًا ومجرورًا ، ثم مفردًا ، (ثلاثة أحوال) فى قوله تعالى : ﴿ وَاضْمُمْ يَدَكَ إِلَى جَنَاحِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاء مِنْ غَيْرِ سُوءٍ آيَةً أُخْرَى ﴾ .

- وجاء مفردًا ثم ظرفان (ثلاثة أحوال) فى قوله تعالى : ﴿ وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاء مِنْ غَيْرِ سُوءٍ فِي تِسْعِ آيَاتٍ إِلَى فِرْعَوْنَ ﴾ .

- وجاء مفردًا ثم جملة فعلية ، فى قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قَامُواْ إِلَى الصَّلاَةِ قَامُواْ كُسَالَى يُرَآؤُونَ النَّاسَ ﴾ .

- وجاء ظرفًا ثم مفردًا ، فى قوله تعالى : ﴿ نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقاً لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾ .

- وجاء مفردًا ثم جملة اسمية ، فى قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنيَانٌ مَّرْصُوصٌ ﴾ .

- وجاء مفردًا ثم جملة اسمية ثم مفردًا ثم جملة فعلية (أربعة أحوال) فى قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ سِرَاعًا كَأَنَّهُمْ إِلَى نُصُبٍ يُوفِضُونَ ۞ خَاشِعَةً أَبْصَارُهُمْ تَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ ﴾ .

- وجاءا جملتين فعليتين ، فى قوله تعالى : ﴿ فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يُسَارِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَى أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ ﴾ .

وتلك أمثلة فقط مما ورد فى كتاب الله مستوعبًا كل الصور الممكنة فى التعدد .

باب التمييز

تعريفه :

هو " اسم نكرة يأتى مبينًا لإبهام اسم قبله ، أو لإبهام نسبة العامل إلى فاعله ، أو مفعوله ، ويأتى هذا الاسم على معنى (مِن) الجارة البيانية " .

- وبهذا التحديد تخرج المعارف من هذا الباب خلافًا للكوفيين .

- **وينقسم التمييز إلى نوعين : أحدهما** : مبين لمفرد ، **والآخر** : مبين لنسبة .

- ويفترق التمييز عن الحال من حيث إن الحال اسم نكرة أيضًا غير أنه بمعنى " فى " لا بمعنى " من " .

- ويفترق التمييز أيضًا عن اسم " لا " النافية للجنس وهو نكرة أيضًا ولكنه بمعنى " من " الاستغراقية لا البيانية .

- ويفترق عن المفعول الثانى للفعل " استغفر " ، فى مثل قولك : " استغفر الله ذنبًا " ، أى : من ذنب ، لأن " من " هنا ابتدائية وليست بيانية .

والتمييز أحد المكملات المنصوبة ، **ويقتضى ذلك أن نبحث عن** :

١ - عامل النصب فيه بقسميه .

٢ - أنواع الاسم المبهم الذى يميزه .

٣ - أنواع النسبة فى القسم الثانى .

٤ - هل يمكن جره بـ " من " التى هو بمعناها ؟

٥ - أمثلة للتمييز ، فى الكتاب العزيز .

عامل النصب فى التمييز :

قال النحاة : إن عامل النصب فى التمييز المبين للاسم المبهم هو نفس الاسم ، مع أنه جامد غير مشتق ، لشبهه باسم الفاعل ، فى وجود النون

فاصلة بين هذا الاسم والإضافة ، فإذا قلت : هؤلاء فاهمون الدروسَ ، فإن كلمة " الدروس " منصوبة باسم الفاعل على أنها مفعول به ، فإذا حذفنا النون من اسم الفاعل جُرّت الدروس بالإضافة ، فتقول : هؤلاء فاهمو الدروسِ ، وكذلك إذا قلت : معى عشرون دينارًا ، فإن " دينارًا " نصبت لوجود النون فاصلة بينها وبين الإضافة إلى العدد ، لو افترضنا صحة قولنا : معى عشرو دينار ، فالنون تنبئ عن تمام الاسم ، كالتنوين فى قولك : هذا رطلٌ زيتًا ، فإن التنوين فى رطل منع إضافته إلى الزيت ، مثل : ضاربٌ عمرًا لو حذفت التنوين من كل منهما لقلت : رطلُ زيتٍ ، وضاربُ عمرٍو .

أما الناصب **لمبين النسبة** فهو المسند ، والمسند إما أن يكون فعلاً أو شبه فعل ، فالعمل بالنسبة له شيء عادى ، تقول : طاب زيد نفسًا ، وحسُن أبوك خلقًا ، ومحمد جميلٌ وجهًا ، فتجد أن الفعلين : طاب ، حسن ، والصفة المشبهة " جميل " هى العاملة فى التمييز .

هل يتقدم التمييز على عامله ؟

إذا كان العامل جامدًا - سواء كان اسمًا مبهمًا فى النوع الأول ، أم فعلاً جامدًا فى النوع الثانى - كان العامل ضعيفًا لا يستطيع أن يعمل فيما قبله ، ولذلك منع النحاة بعد استقرائهم للأساليب العربية تقدم التمييز على **عامله الجامد** ، فلا تقول : اشتريت زيتًا رطلاً ، ولا تقول : رجلاً ما أحسنه .

أما إذا كان العامل **فعلاً متصرفًا** فقد أجازه قوم ، وإن كان وروده نادرًا ، كقول الشاعر :

أنفسا تطيب بنيل المنى ∴ وداعى المنون ينادى جهارا

- أما تقديم التمييز على ما يميزه ، فذلك جائز إذا كان العامل متقدمًا ، مثل قولك : طاب نفسًا زيد .

أنواع الاسم المبهم أربعة :

أحدها : العدد صريحًا كان أو كناية ، **فالصريح** كقوله تعالى : ﴿ **إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا** ﴾ ، **والكناية** بـ " كم " الاستفهامية، كقولك : كم كتابًا اشتريت ؟

والثانى : المقادير : وتختلف المقادير عن العدد ، فالمقدار لا يوضح الحقيقة ، أما العدد فيحددها ، تقول : عندى مقدار رطل زيتًا ، ولا تقول : عندى مقدار عشرين رطلاً ، وإذن فالمقدار هو ما يعرف به قدر الشيء ، ويصدق ذلك فى المساحة والوزن والكيل ، **فالمساحة** كقولك : عندى قيراط أرضًا ، **والوزن** : كرطل زيتًا ، **والكيل** : كأردب قمحًا .

والثالث : ما يشبه المقدار فى الوزن والكيل والمساحة ، نحو قوله تعالى : ﴿ **فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ** ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ **وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا** ﴾ ، وحمل على هذا النوع ما يدل على المغايرة ، مثل قولهم : إن لنا غيرها إبلاً .

والرابع : ما كان فرعًا للتمييز ، نحو : هذا خاتم ذهبًا ، فإن الخاتم فرع وجزء من الذهب ، وقولك : هذا ثوب حريرًا ، أو قطنًا .

أنواع تمييز النسبة :

١ - نسبة الفعل للفاعل ، نحو قوله تعالى : ﴿ **وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا** ﴾ ، فإن نسبة الاشتعال إلى الرأس مبهمة ، والذى بيّن هذا الإبهام هو التمييز ، وهو محول عن الفاعل ، وأصله : اشتعل شيب الرأس .

٢ - نسبة الفعل للمفعول به ، نحو قوله ﷻ : ﴿ **وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا** ﴾ فنسبة التفجير إلى الأرض مبهمة ، و " عيونًا " هى التى وضحته وفسرته ، وأزالت عنه الإبهام ، والأصل : وفجرنا عيون الأرض .

٣ - من تمييز النسبة ما وقع بعد ما يفيد التعجب سواء كان بصيغتيه

القياسيتين أم لا ، **فالأول** نحو قولك : أكرم بمحمد أبا ، وما أحلمه أبا **والثانى** : نحو قولهم : لله دره فارسا .

٤ - ومنه التمييز الواقع بعد اسم التفضيل بشرط كونه فاعلاً فى المعنى ، نحو قوله تعالى : ﴿ **أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالاً** ﴾ وتقديره : كثر مالى .

وقد يأتى التمييز بعد أفعل التفضيل دون تحقق هذا الشرط ، لتعذر إضافة اسم التفضيل مرتين ، فى مثل قولك : هو أكرم الناس رجلاً .

جر التمييز بـ " من " :

يجوز جر تمييز الاسم المبهم بحرف الجر " من " المفيدة للتبعيض ، كقولك : هذا رطل من زيت ، وإردب من قمح ، ولكن هذا الحكم غير مطرد فى باب التمييز ، فهناك مواضع لا يجوز فيها جر التمييز بهذا الحرف وهى :

١ - **تمييز العدد** ، كقولك : عشرون درهمًا ، لا يجوز : عشرون من درهم .

٢ - **التمييز المحول عن المفعول به** ، مثل : غرست الأرض شجرًا ، ومثله قولك : ما أحسن عليًّا أدبًا ، لأن التقدير : غرست شجر الأرض ، وما أحسن أدب علىّ .

٣ - **ما كان فاعلاً فى المعنى** محولاً عن الفاعل ، أو عن مضاف غيره كالمبتدأ ، مثل : طاب زيد نفسًا ، وعلىّ أكثر مالاً ، فإذا لم يكن فاعلاً فى المعنى ولم يكن محولاً جاز جره ، مثل : " لله دره فارسًا " يجوز أن تقول فيه : لله دره من فارس ، وقال الشاعر :

يا سيدا ما أنت من سيد ∴ موطأ الأكناف رحب الذراع

أمثلة من القرآن الكريم :

﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ الأَرْضِ ذَهَبًا ﴾ .

﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ۞ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴾ .

﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلاَمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾ .

﴿ قُلْ أَغَيْرَ اللّهِ أَبْغِى رَبًّا ﴾ .

﴿ أَفَغَيْرَ اللّهِ أَبْتَغِى حَكَمًا ﴾ .

﴿ وَأَحْصَى كُلَّ شَىْءٍ عَدَدًا ﴾ .

﴿ وَحَسُنَ أُولَـئِكَ رَفِيقًا ﴾ .

﴿ فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَىْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ ﴾ .

﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً ﴾ .

﴿ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلاً ﴾ .

﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللّهِ حَدِيثًا ﴾ .

﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللّهِ صِبْغَةً ﴾ .

﴿ وَالَّذِينَ آمَنُواْ أَشَدُّ حُبًّا لِّلّهِ ﴾ .

﴿ قُلْ أَىُّ شَىْءٍ أَكْبَرُ شَهَادةً ﴾ .

﴿ وَسِعَ رَبِّى كُلَّ شَىْءٍ عِلْمًا ﴾ .

﴿ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا ﴾ .

﴿ فَكُلِى وَاشْرَبِى وَقَرِّى عَيْنًا ﴾ .

﴿ وَأَنَّ اللّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَىْءٍ عِلْمًا ﴾ .

﴿ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً ﴾ .

﴿ وَجَعَلْنَاكُم أَكْثَرَ نَفِيرًا ﴾ .

﴿ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا ﴾ .

﴿ وكَانَ الإِنسَانُ أَكْثَرَ شَىْءٍ جَدَلاً ﴾ .

﴿ أَذَلِكَ خَيْرٌ نُّزُلاً ﴾ .

﴿ إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِىَ أَشَدُّ وَطْءًا ﴾ .

﴿ أَذَلِكَ خَيْرٌ نُّزُلاً ﴾ .

- من تقديم التمييز على المفضل عليه ، قوله تعالى :

﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلاً مِّمَّن دَعَا إِلَى اللَّهِ ﴾ .

﴿ لأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِى صُدُورِهِم مِّنَ اللَّهِ ﴾ .

﴿ أُوْلَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا ﴾ .

حروف الإضافة

حتى يتعود الطالب على أساليب النحاة المتقدمين أنقل إليهم من تراثنا العظيم ما كتبه الإمام **الزمخشري** في كتابه " المفصل " عن حروف الجر ، والتي سماها حروف الإضافة مع تعليقات موجزة توضح مراده من بعض التعبيرات التي صارت غامضة على مثقفي العصر الحاضر .

سميت بذلك لأن وَضْعها على أن تفضي بمعاني الأفعال إلى الأسماء، وهي فوضى في ذلك ، وإن اختلفت بها وجوه الإفضاء .

هي على ثلاثة أضرب : ضَرْب لازم للحرفية ، وضرب كائن اسمًا وحرفًا ، وضرب كائن حرفًا وفعلاً .

فالأول تسعة أحرف : مِن ، وإلى ، وحتى ، وفي ، والباء ، واللام ، ورب ، وواو القسم ، وتاؤه .

والثاني خمسة أحرف : علَى ، وعن ، والكاف ، ومذ ، ومنذ .

والثالث ثلاثة أحرف : حاشا ، وخلا ، وعدا .

(فصل) : فـ " مِن " معناها **ابتداء الغاية** ، كقولك : سرت من البصرة إلى الكوفة .

وكونها **مُبَعِّضة** في نحو : أخذت من الدراهم ، **ومُبَيِّنة** في نحو : ﴿ **فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ** ﴾ ، **ومزيدة** في نحو : ما جاءني من أحد ، راجع إلى هذا(١) .

ولا تزاد عند " **سيبويه** " إلا في النفي ، و " **الأخفش** " يجوّز الزيادة في الإيجاب ، ويستشهد بقوله ﷻ : ﴿ **يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ** ﴾ .

---

(١) يرى **الزمخشري** رأى **سيبويه** في أن كل حرف له معنى أصلي واحد ، وتأتي المعاني الأخرى الواردة للحرف عن طريق التوسع والمجاز [راجع : حروف الجر بين التناوب والتأويل للمؤلف في حولية الكلية العدد الأول] .

(فصل) : و " إلى " معارضة لـ " مِن " ، دالـة علـى انتهاء الغايـة ، كقولك : سرت من البصرة إلى بغداد .

وكونها بمعنى **المصاحبة** فى نحو قوله ﷻ : ﴿ **وَلاَ تَـأْكُلُواْ أَمْوَالَهُـمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ** ﴾ راجع إلى معنى الانتهاء .

(فصل) : و " حتى " فى معناها ، إلا أنها تفارقها فـى أن مجرورها يجب أن يكون آخر جزء من الشىء ، أو مـا يلاقـى آخر جـزء منـه ، لأن الفعل المعدّى بها ، الغرض فيه أن يتقضّى ما تعلق بـه شيئًا فشيئًا ، حتـى يأتى عليه ، وذلك قولك : أكلت السمكة حتى رأسها ، ونمت البارحـة حتـى الصباح ، ولا تقول : حتى نصفِهـا ، أو ثلثِهـا ، كمـا تقـول : إلـى نصفِهـا ، وإلى ثلثِها .

- ومـن حقهـا أن يدخـل مـا بعدهـا فيمـا قبلهـا ، ففـى مسـألتى السـمكة والبارحة قد أُكِل الرأس ، ونيم الصباح .

- ولا تدخل على مضمر فتقول : حتاه ، كما تقول : إليه .

- وتكون عاطفة ، ومبتدأ ما بعدها ، فى نحو قول امرئ **القيس** :

وحتى الجياد ما يقدن بأرسان(١)

ويجوز فى مسألة السمكة الوجوه الثلاثة .

(فصل) : و " فـى " معناهـا **الظرفيـة** ، كقولـك : زيـد فـى أرضــه ، والركض فى الميدان ، ومنه : نظر فى الكتاب ، وسعى فى الحاجة .

- وقولهم فى قول الله ﷻ : ﴿ **وَلأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ النَّخْلِ** ﴾ إنها

---

(١) صدره : سريت بهم حتى تكل مطيّهم . وهى من قصيدته التى أولها " قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان " والشاهد مجىء " حتى " عاطفة ومـا بعدهـا مبتـدأ ، والمعنى : ما زلنا نسرى ليلاً حتى كلت المطايا حتى الجياد منها إذا قيدت بأرسانها لم تستجب من شدة التعب .

بمعنى " على " عملً على الظاهر ، والحقيقة أنها على أصلها لتمكن المصلوب فى الجذع تمكن الكائن فى الظرف .

(فصل) : و " الباء " معناها **الإلصاق** ، كقولك : به داء ، أى التصق به وخامره ، و " مررت به " على الاتساع والمعنى : التصق مرورى بموضع يقرب منه .

– ويدخلها معنى **الاستعانة** فى نحو : كتبت بالقلم ، ونجرت بالقدوم ، وبتوفيق الله حججت ، وبفلان أصبت الغرض .

– ومعنى **المصاحبة** فى نحو : خرج بعشيرته ، ودخل عليه بثياب السفر ، واشترى الفرس بسرجه ولجامه .

– وتكون **مزيدة** فى المنصوب كقوله تعالى : ﴿ **وَلاَ تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ** ﴾ وقوله : ﴿ **بِأَييِّكُمُ الْمَفْتُونُ** ﴾(١) وقول الشاعر :

سود المحاجر لا يقرأن بالسور(٢)

وفى المرفوع كقوله تعالى : ﴿ **كَفَى بِاللّهِ شَهِيدًا** ﴾ وكقولك : بحسبك زيد ، وقول **امرئ القيس** :

ألا هل أتاها والحوادث جمة ∴ بأن امرأ القيس بن تملك بيقرا(٣)

(فصل) : و " اللام " **للاختصاص** ، كقولك : المال لزيد ، والسرج للدابة ، وجاءنى أخ له . وقد تقع **مزيدة** ، قال الله تعالى : ﴿ **رَدِفَ لَكُم** ﴾.

---

(١) الباء هنا على زيادتها لم تدخل على منصوب فما بعدها إما مبتدأ وإما خبر .

(٢) صدره : هنّ الحرائر لا ربّات أخمرة . وهو للراعى . وسود المحاجر خبر مبتدأ محذوف ، وبالسور : الباء زائدة وهى محل الشاهد ، والسور : مفعول به منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها حركة حرف الجر الزائد .

(٣) بيقر : خرج إلى حيث لا يدرى أو نزل الحضر وترك قومه ، أو : هلك . بأن امرأ القيس : الباء زائدة وهى محل الشاهد ، وأنّ واسمها وخبرها فى تأويل مصدر فاعل : أتاها . وخبر أنّ جملة " بيقر " بفاعلها المستتر .

(فصل) : و " رُبَّ " للتقليل . ومن **خصائصها** ألا تدخل إلا على نكرة ظاهرة أو مضمرة ، **فالظاهرة** يلزمها أن تكون موصوفة بمفرد ، أو جملة ، كقولك : رب رجلٍ جوادٍ ، ورب رجلٍ جاءني ، ورب رجلٍ أبوه كريم ، **والمضمرة** حقها أن تُفسَّر بمنصوب كقولك : ربه رجلاً .

ومنها : أن الفعل الذى تسلطه على الاسم يجب تأخيره عنها ، وأنه يجىء محذوفًا فى الأكثر ، كما حذف مع الباء فى " بسم الله " ، قال **الأعشى** :

رُبَّ رِفْدٍ هَرَقْتُه ذلك اليو ∴ مَ وأسرى من معشر أقيال(١)

فهرقتُه ، ومن معشر : صفتان لرفد ، وأسرى ، والفعل محذوف .

ومنها : أن فعلها يجب أن يكون ماضيًا ، تقول : رب رجلٍ كريمٍ قد لقيتُ ، ولا يجوز : سألقى ، أو : لألقينّ .

– وتُكَفّ بـ " ما " فتدخل حينئذ على الاسم والفعل ، كقولك : ربما قام زيد ، وربما زيد فى الدار ، قال **أبو دؤاد** :

ربما الجامل المؤبّل فيهم ∴ وعناجيج بينهن المهار(٢)

– وفيها لغات : رُبَ" . الراء مضمومة ، والباء مخففة مفتوحة أو مضمومة أو مسكنة ، ورَبّ . الراء مفتوحة ، والباء مشددة أو مخففة ، وربّت بالتاء ، والباء مشددة أو مخففة .

(فصل) : و " واو القسم " مبدلة عن " الباء " الإلصاقية فى : أقسمت

---

(١) الرفد : القدح الكبير . هرقته : صببته ، أقيال : ملوك . جملة " هرقته " صفة لرفد أسرى : معطوف على رفد ، من معشر : صفة لأسرى . أقيال : صفة لمعشر ، الشاهد حذف جواب رب وتقديره : ملكتهم .

(٢) الجامل : قطيع الإبل مع رعاته ، المؤبّل : المقتنى للإبل . العناجيج : الخيل طوال الأعناق . المهار : أولاد الفرس والشاهد ورود ربّ مكفوفة بما . والمعنى يصف قومه بالغنى فعندهم الإبل والخيول والجياد مع أولادها .

بالله ، أُبْدِلت عنها عند حذف الفعل ، **ثم التاء مبدلة** عن الواو في : تالله خاصة ، وقد روى " **الأخفش** " : تربِّ الكعبة . فالباء لأصالتها تدخل على المضمر والمظهر ، فتقول : بالله ، وبك لأفعلن كذا . والواو لا تدخل على المظهر لنقصانها عن الباء . والتاء لا تدخل من المظهر إلا على واحد ، لنقصانها عن الواو . وقولهم : " والله " قيل : أصله مُن اللهِ ، لقولهم : مُن ربى إنك لأشِر ، فحذفت النون لكثرة الاستعمال ، وقيل : أصله أيمُ ، ومن ثمّ قالوا : مُن ربى بالضم . ورأى بعضهم أن تكون الميم بدلاً من الواو لقرب المخرج .

(فصل) : و " على " **للاستعلاء** ، تقول : عليه دين ، وفلان علينا أمير ، وقال الله تعالى : ﴿ **فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى الْفُلْكِ** ﴾ .

– وتقول على الاتساع : مررت عليه ، إذا جُزْتَه .

وهو اسم في نحو قول الشاعر :

غدت من عليه بعد ما تمّ ظمؤُها[1] أى من فوقه .

(فصل) : و " عن " للبعد **والمجاوزة** ، كقولك : رمى عن القوس ، لأنه يقذف عنها بالسهم ، ويبعده ، وأطعمه عن الجوع ، وكساه عن العُرْى لأنه يجعل الجوع والعرى متباعدين عنه . وجلس عن يمينه : أى متراخيًا عن بدنه في المكان الذى بحيال يمينه ، وقال الله تعالى : ﴿ **فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ** ﴾ .

---

(١) تمامه : تصِلّ وعن قيض بزيزاء مجهل . وهو لحزام العقيل .

الظِّمْء : مدة الصبر على الماء . تصلّ : تصوّت صوت الشىء اليابس . القيض : قشر البيض . الزيزاء : الأرض المرتفعة . مجهل : لا يهتدى إلى ما فيها . والشاهد : ورود " على " اسمًا بمعنى " فوق " لدخول حرف الجر عليها . والمعنى : يصف قطاة أقامت مع فرخها حتى عطشت فقامت من فوقه تطلب الماء ولجوفها صليل من شدة العطش .

وهو اسم فى نحو قولهم : جلست من عن يمينه أى من جانبها .

(فصل) : و " الكاف " **للتشبيه** ، كقولك : الذى كزيدٍ أخوك .

- وهو اسم فى نحو قول الشاعر :

يضحكن عن كالبَرد المُنْهَمِّ[1]

- ولا تدخل على الضمير استغناء عنها بـ " مثل " ، وقد شذ نحو قول العجاج :

وأم أوعالٍ كها أو أقربا[2]

(فصل) : و " مُذ ومُنذ " لابتداء الغاية فى الزمان ، كقولك : ما رأيته مذ يوم الجمعة ، ومنذ يوم السبت . وكونهما اسمين ذكر فى الأسماء المبنية[3] .

(فصل) : و " حاشا " معناها **التنزيه** ، قال الشاعر :

حاشا أبى ثوبان إنّ بـه ∴ ضِنّا عن الملْحاة والشتْم[4]

وهو عند " **المبرد** " يكون فعلاً فى نحو قولك : هجم القوم حاشا زيدًا

---

(١) صدره : بِيض ثلاث كنعاج جُمّ . وهو للعجاج . النعاج : البقر الوحشى . والجُمّ بضم الجيم جمع جمّاء وهى ما لا قرون لها ، كالبرد المنهم : يشبه أسنانها البيضاء بقطع الثلج المنهمر . والشاهد : وقوع الكاف اسمًا مجرورة بعن .

(٢) صدره : خلّى الذنابات شمالاً كثبا . الذنابات : اسم مكان . كثبا : قربا . أم أوعال هضبة تكثر فيها تيوس الجبال . والشاهد : دخول كاف التشبيه على الضمير وهو نادر .

(٣) ذكر الزمخشرى فى الأسماء المبنية أنهما يفيدان أول المدة ويعربان مبتدأ وما بعدهما خبر أو يفيدان جميع المدة ، ومثل لهما : ما رايته مذ يومان : أى مدة انتفاء الرؤية يومان ، أو جميع الرؤية يومان .

(٤) صحة العجز : إن أبا ∴ ثوبان ليس ببكمة فدم . البُكْمة : الخرس . الفَدم بفتحتين : الثقيل . الملحاة : المنازعة . يروى البيت بالنصب والجر لما بعد حاشا ، والنصب على فعليتها ، والجر على حرفيتها ، والجر هو الشاهد هنا .

بمعنى : جانب بعضُهم زيدًا ، أى : فاعَل من الحشا وهو الجانب . وحكى " أبو عمرو الشيبانى " عن بعض العرب :

" اللهم اغفر لى ولمن يسمع حاشا الشيطانَ وأبا الأصبع " بالنصب وقوله تعالى : ﴿ حَاشَ لِلَّهِ ﴾ بمعنى : براءة لله من السوء .

(فصل) : و " عدا وخلا " مر الكلام فيهما فى الاستثناء .

(فصل) : و " كى " فى قولهم : كيمه ؟ من حروف الجر بمعنى : لِمَه ؟ .

(فصل) : وتحذف حروف الجر ، فيتعدى الفعل بنفسه ، كقوله تعالى : ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً ﴾ ، وقول الشاعر :

منا الذىاختير الرجالَ سماحةً ∴ وجودًا إذا هبَّ الرياح الزعازع(١)

وقول الشاعر :

أمرتك الخير فافعل ما أُمرتَ به ∴ فقد تركتك ذا مال وذا نشب(٢)

وتقول : أستغفر الله ذنبى ، ومنه : دخلت الدار .

وتحذف مع " أنّ وأنْ " كثيرًا مستمرًا .

(فصل) : وتضمر قليلاً ، ومما جاء من ذلك إضمار "ربّ" و"الباء" فى القسم ، وفى قول " رؤبة " : خيرٍ ، إذا قيل له : كيف اصبحت ؟ ، واللام فى : لاهِ أبوك ، بمعنى : لله أبوك .

---

(١) البيت للفرزدق يهجو جريرًا . الزعازع : الرياح الشديدة .
الشاهد : نصب كلمة " الرجال " بنزع الخافض ، وأصله : من الرجال والمعنى : منا من اختاره الناس عند شدة الزمان وهبوب الرياح لكرمه وسماحته وجوده .

(٢) النشب : المال . والشاهد : نصب كلمة " الخير " بنزع الخافض ، وأصله : أمرتك بالخير . والمعنى : تركتك ذا قدرة على فعل الخير لما تركته لك من الأموال فافعل الخير فإنى آمرك به .

دليل الكتاب